





شماره  
۶۷۸  
فریت

۱۳۵  
قغ  
۲

۵۴

روزی که با محمد و حسن دادا  
سیر کردم ماه مبارک رمضان

ملاحظه

۱۱۱۱۱۱

۱۱۱۱۱۱



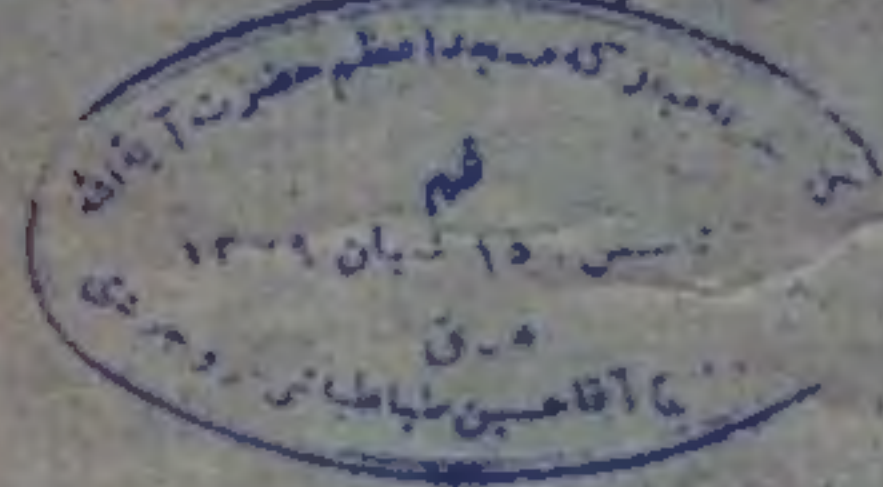
حاشیه سید نفیث الله بر دای

واقف رضا استادی

سنة ۱۳۸۰

بسم الله

ذرة نوح رضا استادی وقف کن بهانه بر که علم و کونه  
و ثبت نفر گره - بر این کتاب به یوسف و یوسف



نام کتاب	تاریخ ثبت دفتر
۱۳۸۰	۹۵۵۲
شماره عمومی	شماره مخصوص

مختص کتابخانه مسجد اعظم - قم



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل علم الخلق نوراً يقتدي به إلى يوم الفصل المبين  
ويزاننا بفريق بين الفسق والتبين والصلوة على من حقه  
بمظهرية اسمائه ومفضله على أرضه وسمائه واليه مصابيح الظلال  
ومناجيج الحشرات على الانعام المميزين لمن والاهم بقبر الذين  
ازهدوا عنه عنهم الرخس وطهرهم **بمظهر** **الاسماء** فيقول العزيز  
في البلدان البعيدة عن الاهل والاطمان نعم الله بن عبد الله  
الحسيني جازي اني لما رايت العلم المبرور من اجل العلوم  
وصوف النظر فيه من الامر المحمود صفت برحمته من زما في نحو تحصيل  
مقدماهته وما جوت اعواما عن اوطا في اسبابه وادواته  
طال ما سهرت في شوايده عيوني وكثيرا ما تقرب من عو  
يضائه مع الافاضل ولم اقف فيه على ثمن في حق مدون اليه بالفكر  
فاقتطعت منه ثمارا ووقفت على جوفه فملا كفي من تيار بحاره  
فالغت فيه في مغر السراب في الغليل ويشق العليل ثم تطلعت  
فرايت الشرح المنسوب الى الخير الجليل والفاضل البينل عبد الرحمن  
البحائي فداحتوى من علم الخلق على الباب واظنوني ما يدعش القول  
والالباب قد صبت الفرياس جيادها عانية عليه وتعدية الشا  
والركبان فوققوا اليه يطلبون فارسا حازقا يلهيهم على الطريق  
ودبلا عريفا قد سلك هذا الخ العيق وانا لنت قد علفت على  
حال اشتغال عصابة من الاخوان جدارته لدي ومذاكرته في

الذكر

ما الشف بالقناع عن عودياته وادفع المتعل من مشكلاته  
ثم تناديت على ايدى الاسفار وفرت اوقاتي في البراري  
البحار يوما بالبحر ويوما بالاهواز ويوما باصفهان والنو بشوا  
فاعدت النظر في تلك الحواشي را فعا عنها ما سترها من الغوا  
شوع وشحنها بحقيقات اسلي من احتجاب الشهاب ونبتها  
بنذريات اشهر من معانقة الاحباب وصيرة هدية الى  
الاخوان في الدين وجعلت ثمنه رجمة الله مؤلفه وصيرة في  
نعمه الاسمين فمن قد طرفة اليد ومن يقبل ما لونه عليه فقد غضب  
الجواهر وبلا اثمان وانصف عالم ينصف به ذو الايمان جعلنا  
الله واياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاينة عليه الاكام  
والاسمار انة قد بر وبها الاجابة جدير قال الشارح طهر الله ركني  
قريبه وحشر مع اجتهد بيم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في القضية  
يستدعي تحقيق امور الاول في الباء ومعلقها قبل انما اللدانية  
مثل قولهم دخلت عليه بالخبر او الاستعانة كقولك كنت العلم  
والاول اقل على التقطيم لدلالة الثاني على كون اسمه نعتا كذا  
يتوصل بالى العايات وعلى الاول الظرف يستقر على الثاني  
لغزو الفرق بينهما ان الاول ما كان منقولة عاما واجب  
للمفردة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فيقف على  
المفعول كالنبيذ فانما شاملا لجميع الخانة واللغو ما كان  
عاما خاصا محذورا كان او من كونه مقتضى محذوره وكونه  
مأقوع عن العمل في منه المتعلق اما انما كان مذكورا فظاهر  
واما انما كان محذورا فالمتعلق حكم المذكور كالاستعانة  
على المتدبرين في الفعل المعاد هما اما اخذ من الاجزاء او

استقر



وقول علماء البيان يقتضيه ما جلت التسمية مبداء ان قصدوا ان  
 تقتصر الافعال المدلولة عليها للبيان في جمل بالوافق وان قصدوا  
 تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامه فمجال اللغ واسم فان  
 القابا ائمة بسم الله الحق الختم يمكن ان يجعل الظرف لغزاً أو  
 على ما مر هذا فقد نقل الفاضل الطوسي للظرفين معنى آخر فقال للظرف  
 المستقر الذي يقتصر تمام الكلام اليه بذلك بان يكون خبراً لحق  
 ما كان فيها خيراً منك واللغو ما كان الكلام تاماً به فنه نحو ما كان  
 اخيراً منك فيها يمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح  
 السابق الامر الثاني في تحقيق الجلالة مشتقاً من جامد مذهب  
 بعض الى الثاني والآخر التسويح فهو علم الذات المقدسة في  
 اصل الوضع وهو مذهب المحققين استناداً الى انه يوصف ولا يوصف  
 به وبانهم عبروا عن كل شيء منجبه الازدهان اليه باسم فكيف يعمل جانا  
 لق الاشياء وسد عنها ان قيل كل واحد من شي لا بد ان يتعقله فذا  
 تعالى عنه متقللة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان  
 قلنا بان واضع غيره فهو مذهب بعض الاصوليين او نقول  
 نفس الموضوع له بوجه ما كان في حقيقة الوضع فليكن الواضع  
 له البشر واخرى الى الاول فيقول انه مشتق من الولاية فيقول العقل  
 الكامل في كنه حقيقة علم قول رسول الله ما عرفناك حق معرفتك  
 وملكه لزيادة المعرفة وما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء  
 لما انكشف يقيننا فهو ما يحول على الامور الاخوية كما محنة و  
 للمعان والمسابب نحوها والمراد اليقين بوجوده تعالى واثاره وما  
 يقا أي ظاهراً من لزوم كون معرفة الامام ان يد من معرفة الى  
 سؤل مدح اما بجمل طلب النبي لزيادة المعرفة على الحكمة فيقول الما

يعني لما كان مادة النبي اكمل من مادة الامام فهي قابلة لزيادة  
 المعرفة واما مادة الامام فقد كمل كمالها او بجمل طلب الزيادة على  
 أيام الحق وقبل كمال المعرفة التي لا يصور فوقها بالنسبة الى  
 مراتب البشر لان درجات معرفة ربه كانت في يدو ما بعد يوم  
 الى ان قبضه اليه واكماله المعرفة الاليفية بخبايه وهو قد دفع تلك  
 العلوم باسرها الى الامام عليه السلام فهو بذلك العلم الكامل قال  
 هذا القول وهذا لا يلزم سلكي في حل هذا الخبر سابقاً بغير سلك  
 لعلامة الحكيم لا يخفى ما فيه وقيل من لاه اي اخفى لاحتياجه عن  
 الخواص وقيل من الحكيم الى الغلابة اي سكنت اليه لائق القلوب  
 وتعلم بذاته لا لادراج لتكن الى معرفة واما اصله فقيل لاه  
 فالحق بـ الالف واللام للتحقيق لا للتعريف اذا سمان تعاملاً  
 وقال سيبويه اصله الاله على وزن فقال حذف الهمزة وعن  
 منها حذو التعريف ولذلك قطعت الهمزة في المذاهب الامر الثالث  
 في الرحمن الرحيم وهما مستعان من الرحمن والرحيم يبلغ من الرحيم  
 تقريباً ان زياده النبي يدل على زيادة المعنى ونقص محله وانه  
 واجبة ان المراد منها في النوع بان يكون اسم فاعل او  
 صفة قال الامام جعفر بن محمد الرحمن اسم خاص بصفة عام  
 والرحيم بالعكس ويانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره نعم  
 صفة عموم فلا بد من جهة تخفي هذا التثنية الشاملة لكل مؤمن  
 ومنه يظهر وجه الرحيم الرابع في دفع التعارض بين الحديثين  
 لمؤقتين في الابتداء بالنسبة والتعريف هو كل امر ذي ال  
 لعبدية فيه بسم الله فهو ان في آخر لم يبد فيه بحمد الله وهو  
 يحصل من وجود احدهما ان المراد بالابتداء التسمية الممتدة وهو

محقق  
 جعفر



يكون من حين الشروع في الاختلاف المقصود ولا يربط صدق الاستدلال  
 عليها بهذا المعنى وهذا يخرج تعلق الجار في دليل القانين با  
 لا ابتداء لان فيه استئصال الظاهر الحديث ومعناه في غير استئصال  
 لا للمعنى خاصة ثم انما الابتداء من التحقيق قبل الابتداء بالتحقيق  
 للجملة للتقدم وقيل بالجملة لان الاستدلال الحقيقي يقتضي شيئين  
 التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء وبما فيها ان  
 الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافي الاستعانة  
 باخرى وانما ان الباء فيهما للاستعانة والتعريف بما مرودها  
 ان الباء بمعنى التقديم فالشيء في الغريب بالشيء الذي لما قد فلا  
 تعارض في تقدمهما معا وخاسمهما وهو التحقيق عند  
 ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على تباينها على صفة الكمال  
 وكلما دل على الذات دل على انصافه ثم بالكمال لا شهاده  
 الذات وكلما دل على انصاف الذات بالكمال بل التوازي  
 على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء با  
 الاخر لا منافاة فان قلت الابتداء بالشيء ليس ابتداء بام  
 الله لان الباء لفظ اسم ليس بشئ منها اسم الله ثم قلت  
 لفظ اسم المضاف الى الله لكن لا يجوز صير اللفظ دال عليه  
 فالقول يخرج جميع اسماء الباء وسبيله الى ذكره ثم على وجه  
 يورد الى جهة ابتداء بالفعل فهو من تارة ذكره على وجه المطلق  
 فقوله ثم التسمية مضافة اسم الى الله ثم دون باقي اسمائه  
 لانها معان وصفات غير جرد واعتوض ايضا بان كل واحد من  
 من التسمية والتعريف امر زوال فلا يلزمها مقتضى الجوابين  
 من سبيله اخرى وجدوا الجواب بان المراد كل امر ذي بال

لا

بلا حظ انه كذلك ويقصد في ابتداء ولا يجعل وسيلة الى  
 ابتداء اخرى المحلولة تحقيق هذه الفقرة ثم بيان امرين  
 الاول منهما ان معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت  
 على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس  
 معنى المسمى من حيث هو هو ذلك لام الجنس سيما لام الحقيقة  
 ايضا والاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع  
 الافراد فذلك لام الاستغراق وبعضا معينا وذلك لام العهد  
 الخارجي وغير معين فذلك لام العهد الذاتي فاذا عرفت هذا  
 فاعلم انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الجرد فذهب  
 بعضهم الى انها للجنس مجتمعا عليه بانها التعريف ما دخلت عليه  
 وهو لا يدل على الحقيقة فذهب بعض اخر الى انها للاستغراق  
 لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما محمد بن محمد فلا يعتد  
 به ولا يراجع الى من يعم فانه المفيض على الاطلاق وعلى  
 يقين حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة العموم  
 من لام الجواز هو الاختصاص جميع الافراد لكن الظاهر  
 مرادهم من الاختصاص هو الربط فاذا قالوا بالربط  
 فالمراد الربط بينهما من جهة انه عند اكثر منه عند غيره  
 لكن التلازم بينهما من جهة انه قصر الحقيقة على شئ موجب  
 وقصر افرادها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت  
 منها الغنى لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فلم  
 يصح الحكم باشارة الحقيقة فذهب بعض اخر الى انها لام  
 العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حملة به ملائكة وانبياء  
 نراو على نفسه وهذه بحمل معان احدها فهو المروي

لا يختص من الحقيقة  
 يستلزم اختصاصهم



انه مخلوق ميتا في عالم الملكوت فيجد يقينه في كل يوم بله  
 سافارت ثانيا ان المراد من الذي القاه على السنة العباد  
 بالشهاد وهو التحقيق المراد بالحمد والثناء على اظهر صفات  
 الكمال كما سباني وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو قوي  
 ومن هذا القبيل هو نعم الفقه وذلك انه نعم حين بسطه بسا  
 الوجود على إمكانات لا تحصى ووضع مؤيد كرمه التي لا تشا  
 هي فتكشف عن صفات كماله وسمات جلالة واظهارها بالآلة  
 فطعية تفصيلية غير متناهية فان ذرة من ذرات الموجود  
 تدل على كماله قد نه القاه في راس كماله حكمة الباهرة و  
 لا يقصر في العبادات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال لا  
 احصى ثناء عليك انت كما ائتت على نفسك الثاني في تعريف  
 الحمد والشكر انه في اللغة الشاء باللسان على حيل الاختيار  
 نعمة كان او غيرها والخوان قيد اللسان والاختيار غير دا  
 خيل في مفهومه ما الاول فلما مر من ثناء على بقوله  
 عز وجل من شئ لا يستج بمد ولا لسان واما الثاني  
 فلوقوع الحمد على الملكات النفسانية من العلم والجماعة و  
 نحوهما مع انها ليست اختيارية وما الجاهة تكلف مستغنى  
 عن بل هو فعل يستحق تعظيم المنفعة والجلالة والثناء والثناء  
 رقيب معناه لغته واصطلاحا قيد المحيية فانها ما  
 حقة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد كلاً  
 معينه محدثا ما معنى الفاعل فغناه ح ان جنس الحمد  
 متبدا وجميع افرادها القائمة بفاعله متعلق بولية او  
 بمعنى المفعول فغناه ح جنس الموصية او جميع افرادها قائم

في قوله الحمد والشكر  
 في قوله الحمد والشكر  
 في قوله الحمد والشكر

الاول

في الاول انه مصدر بمعنى الفاعل ففاعله هو الله تعالى فغناه  
 ح الحمدية نعم مختصة لا تشا في غيره فيكون وصفا بالحمد  
 باظهار الحمد من الحمد ما هو في قوله لا احصى ثناء عليك  
 انت كما ائتت على نفسك الولي هذا بمعنى المولى والخطاب  
 ولم يصحح بالاسم اما الادعاء والظهور ولا من قيل تعليل  
 الحكم على الوصف المسمى بالعلية والصلوة على نبيه الصلوة من  
 انه بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الا  
 صطلاح بمعنى الاركان فمن باب جاء ان يكون بمعنى الرحمة  
 اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى اعتبارا بما فيها فان غاية  
 الرحمة وكذا اطلاق الرحمن التي هم عليه ولذلك استعمل أهل العرفا  
 يقولون خذ الخايات واخذف الماري والنبى فخير اما  
 بمعنى محمل كيدىج بمعنى مبدع من ابنا بمعنى خبر لا خبر  
 عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واخر له مكافاة بغير  
 لورده في الكلام الفصح وقد قلنا الكلام مع في تعالينا  
 على تفسير القاضى فاما بمعنى المغوار من النبوة بمعنى الارتقاء  
 معنى لي رفع الله تعالى على سائر المخلوقات وقيل ما هو مراد النبى  
 وهو الطريق لانه الطريق الحق الذي يعنى سالكه الى المط  
 وعلى الله اسم مع لا واحد من لفظه واختلف في الفة منقلة  
 عن هاء الوو قال بالاول سيبويه وقال بالثاني للكتا  
 ويظهر ان القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الال  
 هم افاربه الموصون من بنى هاشم والمطلبين عبد مناف  
 لانهم اهلوه وال امر بينهم اليد عند الامامية لانهم ان الذين  
 يكون البير سورة ومعنى اغنى ذوى الخط الاول وهم أهل العبا

في قوله الحمد والشكر  
 في قوله الحمد والشكر  
 في قوله الحمد والشكر

قال الشافعي



وما في الأئمة دافعا على هذا الإمام الرازي في تفسير الكبير قال  
 العاضل المحقق من الشيعة ادخل على الرازي عند التعليل و  
 نقل في ذلك حديثا رواه أهل السنة بذكرها واعلم فانها  
 موجودة في الأحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه موهوم  
 انتهى وأما قولنا أما الحديث الذي استدلوا به فهو قوله  
 من فضل شي في حق علي بن أبي طالب واما نسبة الحديث  
 ما ان له بالأمانة فيكون علمهم لعدم دونه في اخبار  
 مروي من ائمتهم عليهم السلام المصنفين على ما ارادوا  
 من الفرق فالحال على ما قال لا يارويها بطريقها الى  
 شيخنا البهائي انه في كتاب الاستماع عليه **باب** يتعلق بهذا  
 البحث لم يفرغ لها قد ما الاطحاب وهي ان التعليل عليه  
 وعلمه لا خلاف في انها تعود بالنفع واما عن بعضها بالنفع  
 عليهم وفيه خلاف فالأكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى  
 عليهم بما لا مزيد عليه والذي يفهم من تتبع الاحاديث واما  
 ان اسنادنا العلوية مروي عنها بالنفع عليهم لان المائدة ما  
 بله والفياض حرم بغيره ما وروى بعض الاحاديث  
 من ان حواشي الامام التي تنزل علمها على الامام المعصوم  
 يوصي عليها ولا على الرسول ثم على باقي الأئمة حتى ينتهي  
 الى ذلك الامام وعلى الخلفاء بعده لئلا يكون علم آخر ما  
 ان يبين علم اولئك وحق هذا احتمال متزايد بل هو حاصله في كل  
 واما عن اعدائهم فلا خلاف ايضا في عودته بالنفع علينا  
 لكن وقع الخلاف في زيادة عدائهم بسببه فالأكثر على  
 عدمه والسبب ما تم اختيار استنادنا العلوية زيادة

عقبا بها وهو الحق المخرج لكن بهذا اعتراض قوي حار  
 صلح ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب احدا  
 قاتل لعنوا عد الغلو بغير الجواب عنه من وجه احدها انه  
 لما قرأ الاحكام قرأ عذابا بآراء لعن اللاعنين واسمهم ثم  
 كلهم من اجترأ على ذلك الفعل فقد عرض نفسه لعقابين  
 متعذرا فلا ظلم ثانيا ان هذا العقاب من قبيل المقاصد الحق  
 بان اعدائهم حيث منعهم من مراتبهم واشتد غضبا بغير  
 والاحتياج والافاق الحسنة والمعنوية فهم قد غضبوا عن  
 كل لا عن حق فالعذاب بآرائه نالها ان كل من لم  
 اذا سمع ما صنع اعداءهم لم يحترق قلبه خوفا من ذلك العذاب  
 بآراء هذا التلويح والام والخطاب جميع صاحب معنى القوي  
 وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال هو ما يجمع لعن يكون  
 المراء كنهم وانما روي ما يجمع صوب كسب الحاء كثر فاما من  
 صاحب فقد اختلف فيه فالشهور بين العامة ان العقاب  
 كل مسلمة الرسول وقيل كانت محبة وقيل روى عنه  
 وكان أهل الرواية عند وفاة ثمانية آلاف وستمائة عشر  
 المتأخرين بآراء ابي المخنفين باخلاص الحارين على  
 طريقه خرج من مضمون اذخاله لانه حديث متفقان كما  
 نتا المشهور شهر من الشمس في رابعة النهار **باب**  
 قال سيبويه ما من يد فقام منها يكن من شيء فيد فانه فاما  
 الظاهر ان مرثسيويه بيان المعنى البحث وتصوير ما بعد  
 فاما لما قبلها الا ان كان في اصل ذلك كما نهر الاكثر وبعد  
 كلمة لشي فضل الخطاب لفضلها بين ما مضى الكلام وما

القدرة

الفضل بذكره  
بآراء لعن

بآراء لعن



ميان ما بينكم بها قبل اورد بحكم قولهم ولستنا الحكم و  
 فضل الخطاب في قولهم في بعض سائله الى معوية بن  
 ساعدة الايلوي حكيم العرب ولما حذف المضاف  
 اليه منها هذا لفظا ومعني ثبت على الختم جبرالما فانها من  
 المضاف اليه والمشار اليه اما المعاني المدلول عليها بالالفاظ  
 والالفاظ الدالة عليها المرتين في اللفظ سواء كان وضع  
 اللفظ اجزا في التصنيف ام بعده وكان قول المعقول منزلة  
 المحسوس فاستعمل ما هو من خواصه واقية اى اتمتها  
 وضعت من حل المشكلات **الكافية** التاء اما للتأنيث  
 او للنقل من الوصفية الى الاسمية فان المعنى المنقول اليه  
 معنى المنقول كان المؤنث فخرج المذكور كما في القرية  
 جعلت علامة المؤنث **للعلا** صفة الكافية بتقدير  
 الكافية او حالها على طريقة قولهم فاتبوا ملة ابراهيم  
 خيفا والتاء التاكيد والعن حقيقة التانيث لان هذا اللفظ  
 في صفة كامة جماعة فلما لم يطلق عليه هذا اللفظ وان  
 انصف بالجملة ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من  
 جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي والسيدي  
 وقد قيل ان الحاجب لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه  
 به **مبا** العرف **المشتر** بكسر الميم وقد جرد الفصح بناء  
 على ان اشترى جاء متعديا لانها **المشار** في المشار والمشار بها  
 كناية عن جميع الارض وتوجبه الحقيقة اما باعتبار  
 ان الشمس من اقل السرطان الى القطب تجري في كل يوم  
 مطلع حتى يستكمل دائرة وثمان وثمانين ثم تعود الى الطول

فائدة

فائدة

واما قوله **تشرق الشمس** و**تغرب** فاعني  
 في جانب الشرق والغرب فكانه سمي كل بلد في طرف  
 به وهذا هو الانسب للقيام ونحوه ان يكون في جهة معينة  
 على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب  
 على اخرى **تشرق** الشمس **الحاجب** منه عثمان في اللغة من  
 له خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر والشمس  
 وقد نقل الله قتل شابا قال وصفح **للعظيم** **تعد** الله **تعد**  
 الترفع عن الله ما كان منه بعفوانه الا ان يكون **تعد** من  
 خيانة الحيوة بضم الياءين وسط الشئ والجنان بكسر  
 الجيم يعني جعل الله خيارا للجنان سكت له لما اشتهر من  
 ان خير الامور وسطها **تعد** في سلك التقدير وسط الحرب  
 نظمها النظم الجمع شبه فريد باليدون جمعها بفتحها وا  
 لتلك الخيط الخالي من اللو الى الاضافة هنا شلها  
 في فهم الماء ومعناه التي تحت القوايد في تقدير كالحظ فكا  
 ان الخيط يحيط ما فيه من الضياء كذلك النور لان  
 معناه جعل كل شئ في مستقر ومكانه والسمط الخيط  
 الذي فيه الجواهر والخزير تجري بالكلام من الحشو والزوايد  
 والاضافة هنا مثلها سابقا لما كان التور بعد النظم  
 في سلك التفرقة شبه الخزي بالسمط الذي هو الخيط المشتمل  
 على الاولى **تعد** الغري الغرة عند اهل الكمال تكون  
 بالكمال لكن الظاهرية وضد المحبة البشرية **تعد** ضياء الله  
 يوسف مجوز في ضياء الدين الاعراب الثلاثة والى دفع  
 والنصب المخرج في المدح والجر خالي من التقدير والاضافة

وقوله لا تعد  
 ما جاء من جانب الخليفة  
 وان يفتح



اعني يستدعي الى معرفة الدين وهو لقيه وبني سقا من الاستغفار  
وهو الحزن فيوسف الى الحزن للغموم كما جوى على من شقي به  
اولا **قوله** موجبات التلطف والتأفف فبحسب من  
اهل اللغة الى زاد فيها وانما بمعنى الحزن وجمع المتروكات  
في الخطب وما اوردت حسنا وفي بعضهم ان التلطف الحزن  
على ما فات والتأفف مطلق الحزن **قوله** الجوى الى الأسف  
استد الحزن والتلطف بهي **قوله** الضيائية من عاقب اذا  
نسبوا الى التركيب الاضافي نسبوا الى الجوف المفصولة من  
فوزي بالنيابة الى ابن الزيد المقص منه الحزن الثاني وهما  
المقصود هو الحزن الاول لان المطلق يكون من يستضاء به  
في معرفة امر بالدين **قوله** كالعلة الغائبة عما انى تكا التشبه  
لان العلة الغائبة حقيقة مما تقدم في التصور وتساخى الوجوه  
لكن لما كان باعنا وتحركا صار كانه العلة وهي هنا عبارة  
عن تعلية جميع المحصلين لهذا الكتاب قبل التوراة الاخوية  
**قوله** وما توفيقى الا بالله فاعل التوفيق هو الله ثم واستفيع  
الغضا نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الالة  
في قولك صخر في البوصا ووجه الكشاف فغير مضاف حيث  
قال اي ما كوني موقفا الا بمجوعة وتوفيقه **قوله** وهو حسبي  
ونعم الوكيل حسد مصدر بمعنى محسب فيصح المحل ونعم الو  
كيل جملة تنفيذ انشاء المدح العام الذي لم يكن مفيدا  
بصفة فان قولك نعم لرجل يمدح عام كانه استحق المدح  
على جميع صفاته ما ينما عن فيه فمكن القول بان مدح خاص  
حيث علق فيه الحكم على الوصف الشعرا العلية وهي اما

وحيث انما يستفهم  
في قوله

قوله

معطوفة على الجملة الجزئية والمخصوص بالمدح محذوف في الله  
للاله الضمير السابق عليه وعطف الانشاء على الاخبار  
معني عندهم الا ان يقال الجملة السابقة كقطة الانشائية  
معنى كانه قال اللهم كن حسبي وكافي او عطف على خبر السابقة  
على ما قبله بالجملة الفعلية اي يحسبني لهذا يلزم عطف الجملة  
على المعنى وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير  
السابق اي وهو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبرها جملة انشا  
ئية وهو ايضا معني عندهم فيقد الخبر مقول وجوز بعضهم  
كون الواو لا ابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على ان تقو  
عها اخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما اعلاه من  
القاعدتين غير محسب لوروده في الكلام الفصيح اما حكم  
العطف فورد في الايات القرآنية والشعرية كقوله  
وبشر الذين آمنوا في سيرة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف  
نقله ابن هشام عن ابن مسعود قال ارجحان وارجاز  
سبيبه جاء في زيد من عمرو العاملان علان يكون العا  
قلان خبر المحذوف واخرج من ذلك قوله انا اعطيتك  
الكوكب فصل لربك واخر قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل  
وقال الشاعر ولد شفاقي جنة مهارة وهل هذه  
وهم دارس من محول وقوله وقايله خولان فالحق فها هم اي  
هذه خولان واما حكاية وقوع الانشاء جمل فندل عليه  
قوله بل انتم لا امر حياكم وابن زيد متى القتال واي لك  
هذا فنقد القول في جميع ذلك اعصف واستحق هذه  
المسئلة مما لا مزيد عليه انشاء الله في موضع يناسبه **قوله**

نصف الله وفصح  
وشر المؤمنين



اعلم ان الشيخ اما اشار الى الكلام الى دفع اعتراضين احدهما  
ان المصنف خالف السلف فان غايتهم جئت بتعريف بقا  
نصف بالحيد وحاصل دفعه انه هضم لفظه ويحتمل ان كتابه  
هذا من حيث انه مصنف لا من حيث انه مشتمل على السائل ليس  
لكن السلف الثاني مخالفة الحديث واسار الى الجواب بقوله  
ولا يلزمه وحاصله ان امثاله الحديث يحصل اما بكتابا بحد  
في الدفاعة وتصوره في الحق لم يوافقا مثل الثاني كما في  
ما يرمي مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلزام بين الا  
بناء بالنسبة والحيد تفعلت في هذا المقام فانه قد اتى الجهد  
في ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالانيان بها ان يكون متفكرا  
بنفسها واجاب الفاضل الصدي عن الاعتراض الثاني بان  
كتابا ليس في بال حق يكون بتركه افطع وهو مبني على ان المراد  
فذلك الامر الذي هم ببنائه ويعتني بكانه فكانه ملك العلب  
لعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد من هذا الوصف التعميم على  
حذوفه في طريق بحاجة فالمراد من امرى بال اي يحظر  
بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستد  
لال ولو سلم فالمراد انه في الواقع ونفسه الامر في نفس  
اشتولف وتلك الحديث كثر في الصلوة والصوم في ذلك ليس  
في عدم العقل والملكفين وهذا تعريف الكلمة والكلام لانه  
يحتمل هذا الكتاب من احوالها فني لم يعرف كيف يحتمل عن  
احوالها اشارة الى ان موضوع علم الحق هو الكلمة والكلام  
لانه يحتمل من اثبات الاحوال لها انفسها ما اذ لا فها  
الواجبة اليها اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال

الكلمة ما دللت على معنى في نفسها واما اثباته لاقتسامها  
فكما يقال الاسم معرب واما الاثبات احوال الكلام انفسه  
فكما في الكلام اما مركب من اسمين وفعلين وبالحيلة  
فمعرفة الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم  
ما يحتمل في ذلك العلم عن احواله او احوال امثاله  
في كلامه قد عرفت من قال موضوعه اما الكلمة والبحث  
عن الكلام راجع اليها والكلام والبحث عن الكلمة راجع  
جها اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالها كما  
عرفت وقوله فني لم يعرفنا اما ما حذر من التعريف ان  
المعروفة ويجوز ان يكون الغرض تعريفها تميز هذا العلم  
عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات  
هذا واعلم انه قد جرت عادة المفسرين ان يذكر في  
ان ايل كقيم تعريف علم الحق ليكون الطالب عليه يعرف  
طلبه فيلخص من الغرض المقصود منه لتوضيح غرضه  
اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلام التي  
هي اعراب وبناء واما الغرض منه فمضون اللسان في  
الخطا في المقال والمصطلح يتعرض لهما وما لا اختصا  
وما اعتد به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب  
للمعتبر الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفع في  
تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان  
يقصر العلم على حفظ ما في الكتاب فتعبد به عليه  
متقلبة عليه فان من يؤخذ قسرا يخص به الطالب  
وتبين في نظرة المسارب وتبين له الغايات لينجز من



حالة القدر الى رغبة هذا واعلم ان تقسيمها من تقدم توحيها  
 فلا ريب ان يدب ما على الاعتراف بها دون تقسيمها فقال  
 فايد في التعريف واضع هذا العلم قال ابو القاسم الى حاج  
 في اما اليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم البرقي قال حدثنا  
 ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضري  
 قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثنا ابي عن  
 عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على ابي ابي طالب  
 فرأيت مطرقا مغفرا فقلت من تغفرك يا امير المؤمنين قال ان  
 سمعت بلكم هذا فحدثت ان اضع كتابا في اصول  
 العربية فقلت ان صنعت هذا اجبتنا وبقية فيها هذه  
 اللفظة ثمانية بعد ثلاث قال نعم الى محضه فما بسم الله الرحمن الرحيم  
 الكلام كلمة اسم وفعل وحرف فالاسم ما ابتداء عن المسمى والفعل  
 ما ابتداء عن المسمى والحرف ما ابتداء عن معنى ليس بسم ولا فعل  
 ثم قال الى تتبعه وتدقيقه ما وقع لكم واعلم يا ابنا الاسود ان لا  
 شيئا ثلثة ظاهري ومضمري لم يدر بظاهر ولا مضمري انما ثلثة  
 ضل العلماء في معرفة ليس بظاهر ولا مضمري قال ابو الاسود فحدثت  
 عند اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف المضرب  
 فذكرت فيها ان كان وليت ولعل فكان ولم انزل لكن فقال  
 لم تركتها فقلت لم احبها فيها فقال لي هي منها في زها  
 فيها انتهى الكلام الامالي واما انما فقد روي كتب الفا  
 ضل لرويت باجازه من العالم المحقق السيد هاشم الا  
 حساني وواضع الفوق قد وافى لواله اتفق العلماء على انه  
 ابا الاسود الدؤلي بان ابي امير المؤمنين على عدم كما اتفق على

مركبة

قوله

ان اول من وضع الحرف معاني مسلم الحرف والسبب في ذلك ان  
 انما سمع رجلا انه يقرأ ان الله يرى من المشركين وروى  
 بكسر اللام جاء الى على عم فمتر ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب  
 بالعم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب  
 وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به يقال  
 له الخ الى هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحو ان يركبوا ويبنوا بالقطعة  
 انتهى وهذا ما بنا في نقلها عن الامالي بل مؤلفه وينكر بعض  
 المتأخرين وجهها بحر موله على ان يكون الواو للقسام قوله  
لكن افرادها نحو وامن افراده ومفهومها نحو وامن مفهوم  
 هذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان  
 جزء من زيد قاله واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما سمي عليك  
 من قوله الكلمة لفظا وقد اخذ في مفهوم الكلام الذي هو  
 قوله ما تلبس من كلمتين بالاسناد الكلمتين للثان كل واحد  
 منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قبل المقطع بيان المرجعي  
 تقديم تعريف الكلمة عن تعريف الكلام فبين ان افراده  
 جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم نقيضها الى  
 افراده على نقيضه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي  
 وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستند لا عليه قوله  
الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الى ترى ان افراد المفرد جزء  
من افراد المركب على الفرق قلت استلزام تقديم الافراد لتقديم  
المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انما مثلا زمان فما يدل  
على تقديم لاخرها ما تقديم مفهوم المركب على مفهوم  
فالعارض حيث ان مفهوم الاول مجرور ومفهوم الثاني

طبع قفا

واهل الميزان قدوة فيهم  
 والكبر  
 مفهوم اخر ما يدعى



على معرفة الاعداد موقوفة على معرفة ملكاتها **فمنها**  
 قبل في الكلام مستعار من لکم مبتدئين **لام** وهو جرح **او** الاشتغال  
 ثلثة اقسام صغير كبرى وكبرى بالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق  
 منه تناسب في ترتيب و الترتيب نحو ضرب من الضرب بمعنى ضرب و بالبر  
 ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جند من الجند  
 معنى لان معرفة كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يوجب  
 الابتعاد اكثر من كون احدهما مشتقا في الترتيب الاكبر ان يكون  
 بينهما تا سبب الجرح نحو تفق من التفق معنى لان معرفة  
 الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيدا مل بعضهم ادرج الكبير في الاكبر  
 تبع الامام الذي وجعل اقسام الاشتقاق متين اصغر والي  
 ولا مشاص في الاصطلاح هذا اعلم ان المشهور العريف من الاطلا  
 لا يند فرقة من القدم لانه عرفوه ارباب الصناعة بان  
 يكون الاقطين تناسبا في الاحاد لندلوات الثلاث مع ان  
 عرفنا اصلية او وجوده كن جماع المناسبة في الباقي ولاننا  
 بالندلوات الثلاث المعنى المطابق والتضمني والالتزامي و  
 المناسبة الاولى كما بين مصادف والمزيد لما خوزه من مصاد  
 الجرد كالا استخراج واخراج والثانية والثالثة كما بين ضرب  
 ومصدره فانه يناسبه في مدلوله التضمني اعني الحديث  
 وفي المدلول الالتزامي اعني الوجود والمكان واصنافهما واعلم  
 ان نسبة المدلول لشعورهم يفهم ذلك لان المناسبة بينهما  
 ليس الا باصناف التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى جرح  
 وهو التاثير الذي يعجز الام وهو ليس مدلولها مطابقا للمشتق  
 ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا

في معرفة الاعداد موقوفة على معرفة ملكاتها

متى اطلق له هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذا مناسبة  
 بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح جرحه بفتح الجيم واما  
 الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة وقد عرفت بعض الشرا القصور  
 من النناد الشرا ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معبرة  
 حتى انهم اطلقوا الجرح على كل اللسان قال الشارح الكاز  
 رضى قائله امير المؤمنين على بن ابي طالب ولم يبلغ ذلك  
 السنه ولو بلغه لم ير ان يصبر عنه ببعض الشرا وانتهى وقول  
 اني تصقت الديوان المنسوب الى امير المؤمنين على بن ابي طالب  
 لبع فلم اجله ولكن حقيقة معناه وعلو طبقه شاهد  
 عا لان على صدره من ذلك الامام اما نظاما كما هو اذوا  
 منظومه الشراء كما في حكم كثير من حكمه واليه وفده بان  
 لم يتكلم بالشعر لعل مرتبة ونقص مرتبة الشعر دورا اما ان  
 فلازمه عمل باشعار الغيرة كثير من خطبة البليغة واما  
 ثانيا فذلك وان كان نفعها بالنسبة الى مقام الشرف ولكن  
 كما في نفعه ولو رددت هذا لهذا الذي لم يكن من  
 اطوار في المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في علم  
 نفسها فنقص بالنسبة اليها واما بالثانية قد قال الشارح  
 الكلام الموزون المسبح مثل الشعر لا يعني شعر حتى يعقد  
 قائله انه شعر ولعل بضاحته وبلاغته انتك الى ماواه  
 شعر وهو غير مقصود به وقد ربت مثل هذا في شرح مخفي  
 البليغ فنقول عن النبي **ص** والكلم بكبر اللام جنس لا جمع  
 كثر ونزعة اعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها انه اسم جنس  
 واليه ينص الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب صاحب الكفا

قوله



وصاحب الباب ثالثا ارجع نقلة لانهم في المخرج  
 عن بعضهم ويحقق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرقين  
 هذه الثلاثة فلا يباينون حقيقة فنقول الجمع هو ما دل على  
 احاده بالظاهرة فاذا قلت جاء الذين فكذلك قلت  
 جاءني زيد ونحوه لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام  
 البعض واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الا  
 فراجب التضمن كقولهم وردت فانه موضوع للجمع والامراد  
 فدلالة على كل واحد من قبيل دلالة المالك على كل واحد  
 من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس اولي  
 على القليل والكثير كالسمن والحد والثاني ما وضع للحقيقة  
 ولكن باعتبار جودها اكثر من فردين كالكم ولا يلزم من  
 انتفاء انتفاء الواحد والاثنتين اذا عرفت ما تلونا عليه  
 من انما هو الحق لانه اسم جنس لانه ما استدلتوا به على الجمعية  
 لا ينفصل حجة من انه اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب عنه  
 في غيرهم الا انه بطريق اخر حيث قال قد يكون بعض اسماء  
 الاجناس تماثلا في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد  
 والاثنتين وذلك بحسب الاستعمال بالوضع كلفظة الكرم  
 وانتهى في الظاهر ان مثل لفظ حمام واخرها على القول  
 بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه فما استشكله بعض  
 علماءنا في الحال قلل العامة الواحد بكفارة قتل الثلاث  
 فصاعدا حيث ان الواو لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان  
 الحمام اسم جنس فكل واحد حكم الثلاث وان كان بالجمع  
 الواحد بالثلاث وقد عرفت الحال **البعض**

الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث للصفة لان الجمع  
 بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلاثة فكذلك قلت  
 جاءني جماعة وما يبنى جمعية ايضا لانه على وزن لم يبن  
 عليه الجمع ويتصرفه على كليم وهذا الوزن يختص بالمراد  
 حيث لا يقع الاعلى الثلاث لانه هذا الدليل على ان كل  
 القوم والوقوف اضرابهما مما يدل على الثلاث وضما  
 جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل **والكلم** المبيت  
 قول بعض الحكماء اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه  
 او يكون لفظ البعض مقفلا وعليه فتكون الصفة كاشفة  
 مثلها في مقلت الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى  
 فراغ يشغل بعيد من ارباع الالف هذا وقد قال الفاعل  
 المحسن ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد مرح علماء **بعض**  
 التفسير في اصول النحوي ان لام التعريف يطل معنى الجمعية  
 معنى الجمعية لم يثبت وكيف لا يكون معنى الجمعية منام  
 كقولهم كانت باقية الزم ان لا يصعد الحكم الطيبة الواحد  
 ما لم تترجمه انتهى كلامه واما القول ان الجمع الذي بمعنى  
 الجماعة له جمعية باعتبار لفظه اي لفظ لفظ الجمع وجمعية  
 باعتبار معناه اي ان المراد به جماعة جماعة وارادة استغراق  
 لما دخلت عليه اطلبت جمعية معناه ونضاد المعنوي به  
 كل فرد بعد ان كان وكل جماعة جماعة واما جمعية لفظ  
 فكونه على اوزان الجمع فهي باقية لم يغيرها غير التتابع  
 كالوصف والبذل واخرها انما يتبع ان له من حيث  
 اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا لكان له لفظه معزول



جمع الصفات ولو كان الحال على ما قال الوجيب يقال جاء  
 في الرجال العالم هذا مع ان كل فرد عن الافرنجيم الى مثله  
 يكون جماعة فادنا لا يخفى ان سبطها بهذا الاعتبار بل باعتبار  
 اخر كما مر به المحقق الفخام في السيد السند واضربها  
 من المحققين **قوله** واللام فيها الجنس دون الحقيقة لان الفرق  
 انما يكون البيان لعقائد الماهيات لانها محققة حال  
 التعريف لو حلتها في الافراد لا بما غير معقولة لعدم  
 تماثلها فاما **قوله** واللام للوحدة ولا منافاة بينهما الى  
 على ثلاثة اصنام احدهما وحدة الجنس كوحدة الثمرات في واحد  
 النوع كوحدة الحيوان والانسان والثاني وحدة الفرد في  
 وحدة الجنس كوحدة زيد وحمود لا يتوهم المناقاة بين الجنس  
 والى الوحدة لو وقع كل منهما صفة للاخر كما يقال الحيوان  
 واحد والاحصيان وانما يتوهم بينه وبين ثالث عاينها  
 وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت جنسية فيما صدقت  
 عليه الا انها كلية مفهومها لما عرفت فتقول هذه الوحدة  
 الى الحدكين ويمكن الجواب بالتزام مجرد التام عن معنى  
 الواحد لانها ليست فصفا منها كما توهم الفاضل المحقق  
 كيف لا ولو كانت كذلك لم يقع كلمتان وتماثل الانضمام  
 النسبة التعدد واقتضانا الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد  
 ولم يقل لفظه لانه يفصل الوحدة هذا ولحق ان ما ذكره في جواب  
 الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة الحقيقة  
 وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما حقق في الكلمة  
 فاما الوحدة مطابقة لها **قوله** ويمكن حملها على العهد المناري

اه لان الكلمة افراد او حقائق احدها الكلمة اللغوية الثاني  
 الكلمة المنطقية والثالث الكلمة الحق الى غير ذلك من افراد  
 التكنية بحيث تكن الاصطلاحات ارباب كل ضاعفاتها  
 يعرفون ما هو متداول وتصديقه بلفظ الامكان يشير الى  
 ان فيه منعفا وجهين فينبغي الفاضل المستبحر وجهين احدهما الاول  
 لداخل في المعرفات بغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيا  
 ان لام العهد يكون الاشارة الى قسم من مفهوم مدلولها  
 والكلمة الجارية على المسنة الخاصة ليست متما من مفهوم  
 الكلمة بل عين مفهومها وقولنا لفظا ههنا فهم موقوف على  
 الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما  
 المراد هو الحقيقة كعدم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث  
 قالوا الانسان كل مقول على كبريه اه جعلوا اللام في الانسان  
 للجنس والحقيقة ولا جنس ههنا لما كانت الكلمة مختلفة في  
 كما سبق عرفت الحقيقة المصطلح عليها في هذه الضاعة فكما  
 قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصاعقة هي لفظه  
 اه فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة الخاصة فرد من  
 افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فرقا من حقيقة لا تقع  
 ما قال فلهذا جواب الدليل الاول ويظهر منه الجواب عن دليله  
 الثاني فان قوله والكلمة مجازية على المسنة الخاصة او  
 منع لما عرفت من ان المفهوم قسم او حقيقة من حقائق  
 مفهوم الكلمة فاما في هذا التحقيق فانه ربما تراءى لفظها  
 متافاة لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة  
 وتصديقه فان قلت مما وجه الضعف المشار اليه بالامكان

كقولهم قد وان كانت



نقول السامع وارتكاب ما لا حاجة اليه اذا التعريف ح  
لذلك تحصر من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن  
كونها حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه قول  
اللام اشار اليه هذا الاعتبار ارتكابا لا يحتاج اليه بل  
مقام التعريف بما هو فليجمل ابتداء الحقيقة من حيث هو  
ولما حمل اللام على العهد الذي هو في موجب جملة الحد ولا يفتقر  
ان يعنى التحيز بقرينة المقام **في اللفظ في اللغة التي اللفظ**  
يطبق على معان ثلثة احدها التي المطلق ثانيا اليها التي من  
التم نالها النطق وقد طبق المحشون على ان التمس قد  
المعنى الاول حيث اطلق التي واللام اطلق ثانيا بقوله  
اي ميتها فلا يتوهم ان الراهبة التي من التمس على ما زعموه  
وان قول وان كان طاهر العال كما قالوا الا انه عند التحقيق  
وقد المعنى الثاني وانما نال تلك لوجهين احدهما ان  
بالاكل الذي هو من لوازم التمس والا فالتناسيب لقطعت  
وخرق ثانيا ان نسبت اللفظ على اكل اعدا شاهد  
على تقديم اكل عليه فاللفظ لا يتصور الا من التمس  
المحشون يقال لفظت النواة قاي النواة لا من التمس بل  
انجي جت من التمس قبل ادخالها في التمس غير معقول لان التمس  
سبب ان يقول لفظت النوات او يقول هذا بيت  
عليه اكلت التمرة مع ان معنى الثاني انبى بالمعنى الا  
مصطلح والمعنى الثالث وان كان اشتد انطباقا الا انه  
لما كان متعللا بحرفين فالناسيب للمعنى الاصطلاحي  
اللفظ بعد كونه احص من المعنى الغنى لانه اللفظ الاصطلاحي

يتناول الالفاظ الحكيمة التي لم ينطلق بها ومن قاعدته  
النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال في الاعم اللفظ  
في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى المفعول به وهو المراد  
ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يثبت  
نقل في عرف النجاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى  
المفعول به حقيقة وفي هذا وفي هذا العرف يتناول مع  
الحكي **ثم نقل في عرف النجاة ابتداء او بعد جملة بمعنى**  
المفعول كالتعلق بمعنى الخلق على ما يتلفظ به الانسا  
فعل الاول يكون من قبيل تنمية السبب باسم السبب فان  
رعى محروف ح من خارجها سبب التكلم والتلفظ بها  
على الثاني من قبيل تنمية الخاص باسم العام فان اللفظ  
بمعنى التي مطلقا حروفا او غيرها وهذا انبى بالمعنى  
الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول ولما ورد  
الحق الشريف على هذا التعريف فربما ان معرفة تلفظ  
الماخوذ في تعريفه موقوف على معرفة اللفظ العرفي والحواس  
ان يتلفظ بمعنى التعلق فهو احد المعاني اللغوية والمعرف  
هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرر كلام شاذي  
هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت  
كلمات لم يزدان يكون زيد من جاء زيد مركب فلم يكن اسما  
مرا لانه من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمات لم يكن  
الكلمة ما نفا قد عيب بعضهم الى انها كلمات فامركب  
من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والعرب هو الاسم  
لذلك الحركة وبعضهم الى انها ليست بكلمات فاخرجها







وصف المعية لا يستدعي نوعا من الحذف لا ينافيه هو قد  
 حمل اللفظ على ما من شأنه ان يلفظ به الانسان وخلق  
 انه قليل يحسن لا غبار عليه **قوله** كلمات الله **قوله**  
 فيه اهلهما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ وعلية **قوله**  
 الله وليس والملائكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم واما  
 حمل الجواب ان الانسان يلفظ بها واما الحمل فليس له مدخل  
 في هذه الصاعقة او يقال انها من جنس ما يلفظ به بل هو  
 كلمات الله فيها انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلما  
 يقال كلمات الله لا يقال اللفظ **قوله** والدوال الاربعة  
 وهي خطوط الحق والنصب والاشارة وغير فاختار  
 في اللفظ فلا حاجة الى تقييدها الدال مبتدا وغير داخل  
 خبره وهو جمع دال وخطوط جمع خط و **قوله** الحسابية  
 جمع عقدة وهي عقدة الاصابع لان كل عقدة موضوع لعدد  
 خاص في اصطلاح ارباب الحساب والقياس والنصب جمع  
 نصب وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال  
 بعض الحكماء تعريفهم لجم الامم حيث قالوا احسن تعريف  
 لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ما  
 دلت الوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاختار  
 بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو هنا  
 كذلك لان الموضوع المعنى مفرد يكون لفظا وقد لا يكون  
 انتهى وجهه ان الاختار لشيء فرع بقوله في التعريف و  
 خلق ان الشئ ان مقصد هذا كلامه في غاية الخفاة لان  
 بجم الامم الاختار عن بقوله لا اخي اجد الدخول والاصح

نحو

ان يقال انه قصد ما قصد ذلك الفاصل فهو دفع لا عطف  
 من يقول ان الدال الاربعة داخل تحت جميع الفصول  
 الاخترازية فلا بد لاختارها من قيد فاجاب بانها حكاية  
 بعين اللفظ وان كان حينئذ لما عرفت فلا حاجة الى ان  
 يراد في المصطلح قيد لا خراجها وهذا منطبق على عبارة  
 غاية الانطباق **قوله** وانما قال اللفظ ولم يقل اللفظة اعلم  
 ان صاحب الفصل عرف الكلمة باللفظة واللفظ هو  
 امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حق يكون اللفظة واحدة  
 عرفان ثانيهما المطابقة بين السبيل والخبر فكان سبيل لا يقول  
 لم يجري المصطلح حديث لا يميز من المذكي فاجاب الشبهة  
 فساد الاربعة اما الاول فلان المصطلح يقصد من اللفظ  
 الواحد الذي يقصد بها العلامة يخرج بعض الكلمات  
 عن التعريف كجمل الله علما واخوابه لانه لفظان عرفا واما  
 الثاني فان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة  
 مشتقة نحو هذه حسنة او في حكمها كالمشوب بخمرين  
 فبغيره من باب الصفة اي مشوب الى البعرة واما في الجواب  
 فلا يلزم المطابقة في هذه الدال مكان طيب واللفظة و  
 ان كان بمعنى اللفظ الا انه في الاصل جابد لانه مصدر  
 ويعبر في مثله الاصل نحو اراة صوم ولو جوب المطابقة  
 شرطان اخر ان احدهما ان يكون مما عطف به المذكر وانثى  
 كغسل بمعنى يغسل يقول زيد جريح وهذا جريح فانهما  
 ان يكون رافعا الضمير المبتدأ فلا مؤنث في عند حسن  
 وجهها بخلاف عند حسنة الوجه لم يترس لهما لان







المغولية وانما فرقنا بالعموم ونحوه **ولا كان المعنى**  
 سوال وهو ان المعنى ما اخذ في تعريف الوضع لانه المبرع بنا  
 لشي في قولنا تخصيص شي بشي والمقام مقام اختصاص فلاننا  
 مسبكرة ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره مجرد مبنى على عدم  
 دخوله في مفهومه فكان تعريف الوضع بانه تخصيص شي ولم يعتني  
 الشئ الثاني في احوال على هذا التامه توصيفه بمفرد واحد من  
 مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما سيأتي اذ اخرج حروف  
 الهجاء بقيد صريح والذي يقتضيه في عدم الاحتياج الى ما  
 ذكره الشئ بل الحق في الجواب ان الشئ الماخوذ في تعريف الوضع  
 ان كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر لا انه مفرد عام بنا  
 وله وغيره فبني بقوله **لمعنى** فخرجت به اى بقيل الوضع  
 انما يخرج به عند فكره لان الاحتياز على هذا المعنى معنى  
 على تجريده عن المعنى فبقيل فكر المعنى لا معقولة والالفاظ  
 دالة بالطبع اى الدلالة على معانيها بتوسط الطبيعة  
 كدلالة اح اح على وجع القلبية فان ملاحظة اللفظ وتحقيق  
 حاله لا يقتضى هذا الدلالة بل ملاحظة ان من كان يروح  
 الصدر فطبيعة تيقنوا اللفظ بهذا اللفظ وكما خرج هذا  
 الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظه من المسموع من  
 وراء الجدار على وجود الالفاظ ولم يذكرها الا بها لانه  
 محتمل الالفاظ المهمة اذا لم يربطها بالهمله ما ليس بموضوع وحي  
 فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل بيت الملائكة  
 جبريل لانه قال لنا طريق هذا الكتاب وظنى ان حال  
 ليس على ما قال بل الفرق واضح فان المهمات هي الالفاظ

التي امرت على معنى اصلا والدالة بالطبع دالة على معنى  
 كونها الصلة لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ  
 الدالة بالعقل فقد يكون هملية وقد تكون موضوعية ولكن لا  
 للمعنى الذي دللت عليه بتوسط العقل كانه فانه موضوع  
 للذات المعلومة الا ان دلالة على وجود الالفاظ بتوسط  
 وح فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصاص  
 اولانه معلوم الظهور **ولما** اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص  
 اصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على  
 الوضع من قبيل فكر العام بعد الخاص **سوف** انما الهجاء  
 تقطيع الالفاظ بحروفها فخرجت بها حروف تقطع اللفظ  
 بما اى حرف **فك** كما اللفظ الموضوع لغرض التركيب  
 لايق انهما لما كانت موضوعا لهذا الغرض كان هذا الغرض فنا  
 هافلا وجه للاحتياز عنها بهذا القيد لانا نقول لسان الغرض  
 من الشئ لا يكون معنى فذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ  
 يقتضيه لا ملاحظة اللفظ والاكانت حروف الهجاء كلها  
 متوافقات فاللام في قوله لغرض ليست صلة الوضع حق  
 يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ لمعنى بل التعليل والعلل  
 مثله في قولهم وضع اللفظ الدلالة على المعنى وظنى ان العلة  
 مختصة لا كما شفه لان بعض حروف الهجاء الموضوع لمعنى  
 كلمات كاللام التجارية واد العطف هملية الاستفهام وان  
 شئت اخرج مثل هذه فخرجها اما بقيل الحيشية فانها من حيث  
 انها من حروف الهجاء ليست موضوعا لمعنى او بمعنى فحقنا  
 للشابها فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بان بعض



أن كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما فسر  
 المعنى بما تقدم ليس عمله لكنه منى على تحيل المعنى لا يكون لفظا  
 لكثرة استعمال اللفظ في مقابلته المعنى **فإن** كان قلت قد  
 وضع لفظ هذا الاعتراض متفرع على جواب عن الاعتراض  
 الأول لأنه لما اجاب بتعريف المعنى فذهب هذا الاعتراض فلا  
 كان المناسب فذكره بعد شرح قوله **مفرد** كلفظ جملة و  
 اجزى المراد بالجزء ليس ابتداء اللفظ الصالح وهو موضوع  
 لنقد قائم مقام زيد واخرى بهما والجملة ما ليس بمفرد وهي اسم  
 من اجزى فذكره بعد ما من قبيل عطف الخاص على العام وهذه  
 العبارة اوقف من عبارة التوسط حيث قدمتها لغير  
 على الجملة فان عطف العام على الخاص **فإن** هذه اللفظ  
 اى اللفظ المذكور في قوله بان اللفظ اللفظ الذي هو  
 معان وحاصل الجواب ان هذا اللفظ الذى هو معان اللفظ  
 المرفوعة ولم كانت عربية بالقياس الى معانيها الدلالة نحو  
 اعطىها على جز معانها الا انما موزعها بالقياس الى اللفظ  
 التى معان لها فان المعنى الموزع كما سبنا ما لا يدل جز لفظه  
 على جزية ولا يدل جز لفظ جملة اعنى لجمع مثلا الى  
 على جز معانها كزيد من زيد فمجموع هذه صنف يلى  
 على مجموع ذلك المعنى فلا لته عليه كدلالة لفظ زيد على معان  
**فإن** وقد اجيب الجيب الشديد كماله ينفى شريحة للتوسر  
 باللفظ **فإن** ليس بهذا اى في مقام النقص على تعريف الكلمة  
 قد سرتا كان او كبا لا حظ بقوله مفرد الاعتراض الاول  
 ويقوله او مركبا الاعتراض الثاني **فإن** بل ان شاء مفهوم كل فى الاسم

مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة قلت على معناه واخرى  
 بان هذا اللفظ مفهوم مركب واجب باسبق بانه وان كان  
 مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع  
 بانه وفيد انه من جنس ما سبق فلا حاجة الى اعادته ولا صوب  
 في جوابه موضوع لمفهوم اجمالى مفرد غير عنه هذه الكلمات  
 وجعلت اللفظ لا خطرة فهو في حد ذاته مفرد **فإن** افراده اللفظ  
 كلفظ الاسم والفعل اه هذه العبارة جملة واحدة وان كان  
 قوله كلفظ الاسم بيان اللفظ الجملة على هذا يكون اللفظ  
 مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كل ذلك  
 المفهوم افراده اللفظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف زيد  
 ونحوها فان لفظ الفعل وحرف وجز والجملة اسماء ولذا  
 خبر عنها كقولك ضرب عمل ما خذ في حرف جز وجملة اسم  
 فذكر مفهوم الاسم واحال مفهوم الجز وجملة وغيرهما ومفهوم  
 جز كلام بمقتضى الصدق والكذب وافراده اللفظ كزيد  
 قائم مقام زيد فثانها ان يكون قوله كلفظ الاسم متعلق  
 ومتم للفظ السابق والتقدير ليس هذا اللفظ كلفظ الاسم  
 والفعل وحرف ونحوها وضع بانه لفظ آخر بل بانه مفهوم  
 كل افراده اللفظ وهذا الذى اعتمد عليه في حل هذه  
 العبارة وان كان الاول اقرب لقطاها من في هذا المقام فان  
 من منالى الامتداد **فإن** لا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض  
 بمثال الضمير اه اى الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة  
 موضوعا لمعنى لفظ وضع بانه لفظ منقوض بالضمائر  
 وامثالها مثل الموصولات ونحوها الى اجرة الى اللفظ مخصوص



مفهومة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كل كونه اللفظ  
 موضوعا له كما انطلقت من ذلك فليس الذي قلناه اسم مفرد  
 قلت ندينايم فقولنا الذي قلناه مركب خبري **فان**  
 الوضع فيها اي في كل واحد من الضمائر وامثالها او  
 باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع له خاص لان الوضع  
 له الاثر بلا حطة فذلك المفهوم **فليس** هناك اي في  
 مقام وضع الضمائر وامثالها اللفاظ المحصورة في  
 مقام رجوع الضمير اليها **هو** الموضوع له في الحقيقة وانما قد  
 التقى عند القيد لان هناك مفهوم كل انتهى الموضوع له محار  
 كما يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم فله فيجوز هذا  
 والذي موضوع حقيقة بجملة والمراد افرادها وان اردت تحقيق  
 معنى الوضع العام فاستمع لما ينشأ عليك فتقول لا يلزم  
 وضع في الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى خبري او عين  
 بان اللفظ مخصوصا كان الوضع خاصا مخصوصا  
 التصور المعبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع لما ينشأ  
 كذا فان تصور معنى عاما يندرج تحت خبريات فله ان  
 يعين افعلا بان ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما و  
 الموضوع له عاما كما لانسان الموضوع الحيوان الناطق فله ان  
 يعين اللفظ باناه خصوصيات خبريات المتدبره تحت  
 لانها معلومة اجمالا ان اتوجه العقل بذلك المفهوم العام  
 نحوها وهذا العلم الاجمالي كانت الوضع فيكون الوضع عاما  
 لعموم التصور المعبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا  
 اعني ان يكون الوضع خاصا مخصوصا التصور المعبر فيه

موضوعا له محار  
 موضوع خبري  
 الموضوع

الموضوع

والموضوع عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجه من وجوه  
 الكل ليوجه العقل به اليه فيصوبه اجمالا انما الامر بالعكس  
 اذا انتفى هذا على ضيقه بالكفا علم ان لفظه انا مثلا لا  
 يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا وباد  
 به متكلم لا يعنيه وليست موضوعه لواحد منها والاكث  
 في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والاكث كانت مشتركة  
 موضوعه اوصافا بعد افراد التكلم فوجب ان يكون  
 موضوعه مفهوم كل شامل لتلك الافراد ويكون الغرض  
 من وضعها الاستعمال في افراد المعينة كذا قال جماعة  
 من الافاضل والحق ما افاد الضدي واستحسنه الشريف  
 فاشاد اليه فاضل الشرح وهو انما موضوعه لكل معين  
 منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شقها  
 والاشراك وتعدد الاوضاع ولوجع ما ذهبوا اليه لكان  
 انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقايق لها اذ لم  
 تستعمل فيما وضعت محلا من المهورات الكلية لا  
 يصح استعمالها فيها اصله هو صيد في التطريف لا ولو كانت  
 كذلك لما اختلفت اعمدة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة  
 ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتسلك في امثلة  
 بامثلة نادرة كالرحمن وقاسم الحرب على سائر مشاب  
 مله الليل **على** خبره وانما لم يقل خبري معناه لانه يصح  
 تعريف المعنى الغريب لغيره بما ذكرت ثم ان يكون للمعنى  
 معنى **فهي** ان يرم له اي في جعل المفرد صفة للمعنى ثم  
 ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع ذلك

بل  
 بلغ مقاد



لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الاراد والفعل وشبهه  
 تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في عرفت اللغة ان تقيد  
 هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان  
 يكون المعنى سابق على وضع اللفظة لا متاع وضع شئ لا من  
 معكم فلذلك كان معنى المقدم متصرف بصفة يجب ان تكون  
 تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر بالمحقق بالتيقن  
 لظهور الاربعة في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد المركب  
 انما يكون بعد وضع اللفظة بل بعد استعماله قبل لان المعنى  
 الفرعي ما عرفت ما يتركب من اجزاء والركب بالعكس والدلالة  
 وعدمها وارجان لهما والاحتمال الذي كور مؤيد لما نقله نعم  
 الاغنة الاسترلابي من ان الافراد صفة للفظ عند النفاة و  
 اما صفة للمعنى عند المنطقين فداو اعلم ان ذكر التركيب  
 طرد الباب **فصل في ان التركيب صفة يجوز ان يكون المعنى**  
**متصرفا بالافراد قبل الوضع** والجواب ان يقال لما كان مال المعنى  
 الاتصاف به بعد الوضع تمامه قبل الوضع بدتمية شئ باسم ما  
 يؤل اليه كما قال من نقل صفة لا قبله اي من نقل شخصيا  
 من اصل كره بانه سلاحه ونحوه لشيء الشخص المحض في قبلة لا يؤل  
 الى القتل بقا **لا فرق** الا بالخير وانما يقال هنا في اللفظ  
 لان يلزم ان يكون اللفظ لفظا لا لا يخفى **ولا بدح**  
 من ان نكتة اي حين جعل المفرد صفة للفظ واللفظ  
 صفتان احدهما جملة فعلية اعني وضع والاخرى مفعولة اعني  
 لفظ مفرد الاحسن في الوصفين التشابه ليكون الكلام على  
 نسق واحد كان يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل

ابا لاسم فخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة وهي ما يتقدم  
 الوضع على الافراد بحسب الرتبة لان التقدم الزماني غير معقول  
 هذا المعانيهما فيه فاستغنى ما يتركب على التقدم الزماني اعني  
 صفة الماضي للدلالة على التقدم الزماني والى مجرى التشبيه  
 اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة  
 الاولى لما كان لها مفعولا اعني الجار والمجرور والفعل اصل  
 في العمل عبر عنها به **فلا** وان لم يسا عدة من اللفظ لان من  
 قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها وان وقف  
 على النون تقلب نونية الفاعل نحو رايت وهذا فلو كان المفرد  
 مضويا لكتب بالالف **فلا** فانه معقول بواسطة  
 اللام العرض من هذا دفع احترازي احدهما ان الحال ما  
 يبين هيئة الفاعل والمفعول فانهما ان لا بد من اتحاد  
 العامل في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل  
 في الحال وضع وفي معنى حرف الجر ووجه الرفع ظاهر ولم  
 يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف فلا يجوز تنقيده  
 عليه على ما سبيلي عليك **فلا** فوجه صفة اي وجه صفة  
 وقوع للورد حال اسوا كان من الضمير او من المعنى والعرض  
 نفع ما يتوجه من ان يجب ان يكون الحال وعامله مقرا  
 والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحال هو ان  
 الوضع وان كان مقدما على الافراد فلما رتبة الا انها ماقرة  
 فان بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا  
 المفرد من الاتزان كان في صحة حاله **فلا** وقيد الافراد لا يخرج  
 المركبات وما قبل من انما خارجة بقيد الوضع لان الوضع

فلو كان المفرد  
 مضويا لكتب  
 بالالف فلا



للمفردات لا لغيرها مردود بما اختارناه في غير هذا الكتاب  
 من انهما موضوعات وتحقق بوجهين احدهما ان المراد بالوضع  
 اما وضع عين اللفظ المعين المعنى كما في المفردات او وضع  
 اجزائه لاجزاء كما في المركبات ثانياً انهما موضوعات بالوضع  
 النوعي ومعناه ان الواضع وضع قائم كلياً تعرف به اللفظ  
 كما بين مثلاً ان المضاف مقسم على المضاف اليه والفعل على  
 الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي تحتاج  
 الى معرفتها الى علم الحق **كلامية** او غير كلامية الياء النسبية  
 اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال له كلام عندنا  
 هذا الفن وهي المركبات النامة كزيد قائم وغير الكلامية ما عدا  
 ما سواه مركباً اضافياً او معدولاً او منجياً او نحوها **قوله**  
**يخرج به** اهـ وكذا يخرج عنه رجل السنون فان السنون يشابه  
 الاخرى كونهما من حروف المعاني **قوله** مثل عبدالله علماً اي  
 كل مركب اضافي صار من باب سبب العلية وانحصار مفرد الان  
 المقصود منه التعميم للشيء بهذا الاسم لا الصورية والذات  
 المستفاد لجميع الكلمات **قوله** مع انه عرب باعراب اعراب على  
 المضاف والاخر على المضاف اليه وانما اعراب باعراب مع كونه  
 مفرداً لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستفاد ان كل  
 لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار  
 المنقول اليه **قوله** ما العرض من علم الحق لان العرض من معرفة لفظ  
 اللفظ وتصحيح اعرابه بالناسب ان كل اعراب باعراب واحد  
 يكون كلمة وكل اعراب باعراب يكون كلاماً ما زعمنا في اللفظ والليل  
 الى جانب المعنى بما سبب اطلاق اهل الميزان **قوله** وما ارد

صاحب المفضل لما افكر ان تعريف المصطلح من وجهين احدهما  
 خروج مثل قايمة والاخر دخول مثل عبدالله علماً ان نذكر ان  
 تعريف المفضل من وجه واحد **قوله** فانه لا يقال اللفظة  
 واحدة الظاهر ان المراد بالوحدة العرفية عند رباب اللسان  
 لم يصدق مثل هذه الوحدة على عبدالله وقال الفاضل المحقق  
 المراد باللفظة الواحدة ما يلفظ به مرة واحدة بحيث لا  
 يخرج ان يلفظ به مرتين باعتبار ما خرج عبدالله خرج عنه  
 لانه يلفظ بكل واحد من جزئية باعتبار وضعية الاصناف  
 وهو بعيد **قوله** مثل عبدالله خرج عنه اعلم ان صاحب  
 المفضل جعل من عرب الكلمة بما ذكره الله جعل عبدالله من اشياء  
 الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام الله مع على سبيل الاعتدال  
 فنسبة الفاضل المحقق كلام الله الى الافتراء افتراء ولا يحتاج  
 الى الجواب بان المراد باللفظة في تعريف المفضل اللفظ وبيان  
 التماثل المطابقة لانه بعيد غاية البعد **قوله** اعلم ان الوضع اه  
 المقصود من هذا الكلام وضع ما يقال لم يترك المصطلح في التعريف  
 قيد الدلالة ولم يأت به كما فعله صاحب المفضل وحصل  
 جواب ان المصطلح قيد الوضع وكان مستلزماً للدلالة  
 اكتفى به عنهما وصاحب المفضل المفضل لما قدم الدلالة وكان  
 اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل بما على وضعية  
 فلن كان بحسب كون الشيء اولاً مقتضى الطبع عند عرض  
 المعنى وطبيعته وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد  
 الوضع **قوله** دين المسموع من وراء هذا قيد دين لتخص  
 الدلالة العقلية لان نذكر زيد يوم الدلالة الوضعية والافلا



وقد نعت الدلالة بين المهمات والموضوعات وتبين  
 من وراء جدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة  
 من جهة **قوله** اي تنقسم اعلم ان هذا التقدير لغوي لا  
 هائي اشارة الى ان هذا الجذر لو تضمن تكميل تعريف الكلمة  
 بتصورها ثانيا بضم قيوما اليها لم يحصل ملاحظة تفصيل  
 الاقسام ثانيا كونه اشارة الى تفصيل الحمل فانه على الظاهر ان كل  
 واحد من الاقسام الثلاثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من  
 كل واحد منها ومن شأنه ان يخرج ان يكون اعم من المستل  
 اسما والى فاجعل هذا الجذر لو وجد شرط حقه حمل بالثما  
 ان الضمير اذا كان مرجعيا من اجزاء مؤنثا او على العكس  
 كان رعاية هي احسن واوضح وهذا مذكرا لا ينسب  
 ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان يجوز حذف افعالها وهو  
 الظاهر ان ضمير راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها و  
 المفهوم لا يكون اسما وفلا وحرفا المفهوم من ولد الحقيقة  
 فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسام  
 اليها انه ينقسم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاعتدال  
 ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال الضمير بحجم الامة حيث  
 قال فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الشدة معا  
 لان الواجب واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه الامة  
 من قبيل منقسم الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل  
 منقسم الغير الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشرح بالآخر  
 وهو ان المقصود قوله اي تنقسم الى الاسم فانهم  
**قوله** لانما اي الكلمة اما ان قول في انشاء التقسيم لا

والله اعلم

الشيء

بل يصرف على امرين احدهما ما لا يدل اصله والثاني ما يدل  
 على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف  
 فلا يصح جعل الثاني حرفا فثبت على ان المراد بالدلالة هي  
 استانها الوضع وهي لا يكون الا لمعنى **قوله** اما من صفها  
 انما تدرك في نظم الكلام لضعف الحمل لان قوله في تاويل  
 المصدر فلا يصح ان يقال الكلمة اما دلالة او دلالة للشرح  
 ان يقال صفها اما دلالة او دلالة قال السيد المحققين  
 لا حاجة الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر  
 الصريح والفعل المضارع المصدر بان دلالة في تاويل  
 المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من جهة دخول حرف  
 هو عليه او الاضافة او نحوها ولا شك ان معنى الفعل  
 مربوط ببلان تقديره **قوله** وهو محقق في بعضه  
 انما اني من مع ان المقصود يتم بدونها للتنبيه على كثرة او  
 صاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس  
 القسم خارجا عما ذكر في التقسيم لانه ليس له امر اخر فهو  
 الاخرى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم  
 ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لانه لا يكون غيرهما فثبت  
 من اثنين اللفظ وتحتسب **قوله** كان في نفسها اشارة  
 الى ان الظروف مستقرة **قوله** اعني لا ابتداء والانتها والاد  
 الابتداء والانتها بخصائص لانه معناهها والافا لا ابتداء  
 والانتها العامين معنيين مستقلين بخلاف غيرها من  
 غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتها  
 وسبق عليك بحقيقة انشاء الله تعالى فانتظر

منه



اذا عرفت هذا فاحاصل قولهم حرف ما دل على معنى في غيره  
على ما ذكره الشرح ان المعنى الذي دل عليه حرف له متعلق لا بد  
من ذكره فكان معنا محصل في غيره لانه اذا انتقل لفظ  
الى الذهن السامع لم ينتقل معناه للمعنى فكان قالب حرف  
كحرف خال فلا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف  
فانه اذا انتقل لفظها الى الذهن السامع انتقل معه المعنى  
فكان قالب كلمتها حرف اذا انتقل انتقل ما فيه فلذلك  
قلنا ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب  
فاعلم ان له تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدها  
قول بعضهم معنى دلالة حرف على معنى في غيره ان تصور  
معناه متوقف على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما  
معنى من نقيل في جواب التبعيض وجدت تصور  
متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور كثر  
والكل وهذا معنى باطل لان ما بالامور النسبية كالقول  
والبعد نحوها كذلك فليكن ان يكون حرفا ولا قابل به  
ثانيهما قول اخري المراد من دلالة على معنى في غيره  
انك اذا قلت من مثله لم يدركه بعضه امية ام غيرها  
فاذا ذكرت مجزئتها بين معناه وهو كسابقه في الضعف  
وهو يدل كسابقه في الضعف لانه لا بد انهما مشتركة  
والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها ولا  
لكانت الاسماء المشتركة ثالثا ما ذكره نجم الاعمال  
سنت ادى حيث قال حرف كلمة دل على معنى ثابت  
في لفظ غير هان غير صفة اللفظ واجب تفصيل هذا

هذا المعنى  
الذي هو  
المتعلق  
بالحرف

الذي

المعنى بالاشارة التي من جملتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثله  
يدل بنفسه التعريف الذي هو في الرجل وهو في قولنا اهل  
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد  
وفيه بحث لانه ان اراد يشوب معنى حرف في لفظ غيره  
ان معناه قام بلفظ الغير فهو لما هو البطلان لان الاستفهام  
قام بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى جملة وان اراد قيامه  
بمعنى غيره قيا ما حقيقيا منطوقا ايضا لما مر ولا ينبغي ان يكون  
الاعتراض مثل البياض ونحوه في الدلالة السامع معان قائمه  
بمعاني الفاظ غير هان وان اراد به تعلقه بمعنى الغير لانه ان  
يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على  
معان متعلقة بمعاني غير حروفها وهذا كقوله اسدكا  
لبيدوه والكوفة التي يذكر بعض الضميمة عن تمامها لان  
ضميمة معنى من لفظسرت والبصرة ومعنى اللفظ التقيت  
والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك ان  
يقترن ذلك المعنى ارجح الضمير اليه لانه المقترن حقيقة  
باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن العلم  
في الفهم الطرف متعلق بقوله يقترن اي يقترن بذلك  
المعنى حال فهمه من اللفظ اي يفهم اه بيان لما سبق  
خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كالقرب  
فانه لا يتحقق خارجا بل لا زمان لكن الزمان لا يفهم من  
لفظه وما يدل على الزمان يقترن لفظيا بضمير امس  
وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالته كما  
اذا اطلق ضارب ففهم الزمان ما حوز من العمق هذا

قوله

قوله



هذا ما اختره الجعوني وما بعده مختار الكوفيين وكل  
 واحد من الفريقين دلائل اضربنا عن ذكرها في آخر الكتاب  
 ولتضمن الفعل الغوى وهو المصدر قال الفاضل المحم  
 فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول ولا نسب  
 انه من باب تسمية الكل باسم جزو لان من عاين ان تسمى  
 الدال بالاسم المدلول ان كان مدلوله مطابقا اذا عر  
 هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي من د  
 بين النفي والاثبات لا استغرائي ان ذهب اليه بعضهم  
 قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في شرح المحرر اجمعوا الا من  
 لا يقيد بغيره على اخصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسماء الفعل  
 وهو قال ابو حيان زاد ابو جعفر صابرا وسميا رابعا  
 معاه ثالثا وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف  
 الفعل وقام مقامه وهي من وبتلهم لصوت عليه فان  
 قولك صه مثلا اسم لفعل اسكت اي للقطعة على الاصح  
 فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب بعل ماض فان في هذا التركيب  
 اسم سيات قولك ضرب من ضرب زيد فيضاه الفعل والاضداد  
 عنه باعتبار معناه واما القطعة فاسم والاولى من الشافعي في  
 حال الاخبار **وقد علم** ذلك الراي اما عاطفة على حذف  
 اي قديمين وقد علم او اعترافية لدخيل المذكور تريبا  
 للطلب اذ لو من ظن ان هذا من باب تسمية تعريف الاقسام  
 او تسمية من لا يكتفى بالاشارة كذا قال الله الضدي اقول و  
 يجوز ان يكون تائيدا لشيء قدما للتعريف او لتحقيق والباء  
 للمستقبلية **والفعل كلمة تدل على معنى** اعلم ان المتأخر

قد علموا

قد طبقوا على ان الفعل تدل على الحدث والزمان ونسبة  
 الحدث الى فاعل ما هو معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلا  
 معناه التضمني اعني حدث حق انهم شنعوا على من اطلق  
 ان معنى الفعل مستقل ولم يقيد بالمعنى التضمني ولطني  
 انه غير موافق لتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى  
 طرفين الا انما يلحق ان للفعل في لم تجتمع الى امر خارج عن  
 مفهوم الفعل كما تتقارن حروف اليه الا ترى ان معان  
 الاصناف كالقاربة والمباينة والمجاورة واشباهها  
 معان اسمية محتاجة الى طرفين الا ان ذنبت الطرفين  
 مفهوم ان من اللفظ على قياس ما حوت وكلام المتقدمين  
 في عدد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فبهم من وفق  
 المتأخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالة عليه بطريق  
 الاثر ام ولم يستدل دلائل حريها في كتابنا اللوسور  
 بمفتاح اللبيل فتذكرها بعضها اولها ان الزمان ظرف  
 لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزء  
 من المظروف ثانيا انها من متفقون على ان اقتران مثل  
 اسم الفاعل والمفعول بانها ان كانتا في الفعل به غير ان  
 زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزي لمعنى اسم  
 الفاعل فلذلك في الفعل ثلثها ان لو كان الزمان جزء  
 الفعل لم يكن يحقق الفعل بكونه وهو يحقق في جمع الا  
 فسمات راسها لو كان الزمان الماضي جزي اللاحق  
 كذا في المستقبل لما امكن اختلافه بعراض وقد يختلف  
 كما في قولك ان تمت تمت ولم يضعف فلا يكون جزي



لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا  
منهيب المتأخرين لا بد لنا من جواب عن هذه الدلائل فما  
جواب من الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل  
الفعول الفعل الاصطلاحي فان الزمان ظن ان لقول  
الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء من  
الحدث بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالعرف  
بين الاقتران فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء  
واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كل فعل  
من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ  
الاذات متصف بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق  
او مقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لم يأت  
به بمعنى الحدث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث  
بعد تسليم عدم دلالة الهمزة على زمان الحال يجوز ان يخرج  
عن خبره فيصير ملو له الجزء الاخر كما جرد الوضع عن  
وعن الرابع ان الزمان لما هو مثلا جزء الفعل الماضي  
صوت ومعنى وقت في المثال وان كان ماض صوتا الا انه  
مستقبل حقيقة لما كان الشرطية وعليه نفس المضارع  
ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل اللزيق بما بحث  
الفعل الا اننا ذكرنا هذا خوفا من مسايب الزمان وليس  
المراد بالحداه العرض من هذا الكلام نفع اعتراض الامام  
الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا تكون حجة  
لان هذا هو المركب من جنس وفضل وجوبين وفضل  
الحرف المخرج لا خيرة عنى وكذا فضل الاسم الذي به يمتاز

لا تفر

عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرط قد اعتبره  
اهل صناعة النيران واما الاثبات فليس المراد بالحداه العرض  
الجامع المانع واذا كان فضله عدم مباحثه عند عدم رسم  
عند اهل الميزان **قوله** والله دة الله الذي في اللغة ما يد من  
الضرب كاللبن وفيه خير كثير عند العرب ويراد به فهو مجاز  
فيقال له قه اي كثر خبره ويستعمل في مقام اللوح والتعجب على  
هنا فاما ان يكون الالكمانية عن فعل الممدوح الصادق منه  
ونسب الى الله تعالى مع انه فعله لغزاية وهو منشئ العجايب  
فكان هذا الفعل لله لانه واما ان يكون الالكمانية حقيقة  
والمراد بلبن امه التي غدت منه حتى صار يخرجها كما ملأوه  
المعنى ان ذلك اللبن كان لم يصد من امه بل كان السا  
له هو الله تعالى **قوله** والكلام في اللغة اه الالف واللام في  
الكلام ما يكون مكفاه في اداء اللام عما في القاموس كما  
يخفى لمناسد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل  
الفعل منه اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد  
الثاني في شرح اللغة **قوله** اي لفظه في العامة باللفظ  
لان الكلام المحدث عنه هو اللفظ وقيل المخرج عن التعريف  
فدائما ان اضم مع لفظه هل لانه متضمن كلمتين لا سنا  
لكن لفظ لان المركب من اللفظ وفرد ليس لفظا قاله  
في حاشية الطالع من الاسماء العلوية بالضرورة ان  
الاشياء العلوية لا تصير مرادها ما لم يعتبر معها  
هيئة وحدانية في جزئيات المركب فلي هذا لا يتحقق الكلام  
من جزئيات هو الهيئة وهي ليست بلفظا مجموع ليس لفظا

مثل هذه الكلمة فار بعين  
المتقين ومن الغشاة  
الغزبية للكلام



لما غرقت تفسير الشرح بخرج اقول الكلام الا ان يقال التسمية  
لفظا اعتبارا اغلب جزاءه في نفي ما قيل في حقيقة او حكا  
امانيد للتضمن الحقيقي لما كان جزئية حقيقيين كحرب زيد  
التضمن الحكمي ما كان احدي كسنة او كليها كالحكم كالضمان  
ولما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقة وحكا بمعنى حكمية من  
تركيب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان  
كل واحد من الجزئين ان كان مركبا الا ان في حكم كلمة واحد  
اعني هذا ذلك وهذا هو ظاهر من حقيقة الا في جبهه  
**قوله** فالتضمن اسم فاعله جواب اعتراضه على المصداق وان  
تصرف اللفظ الله المندى وتقرره انه يلزم اتحاد للتضمن و  
التضمن لان الكلمتين ليس كلام وحاصل هو ان التضمن هو  
الجميع دون كل واحدة الذي هو التضمن فلا اتحاد في ذلك  
بعض الافاضل وجعل ياء قوله بالاستعانة لا يستعان به الى  
هذا الجواب لان التضمن بالكثر مجموع الكلمتين والاسماء  
ولو جعلت بمعنى مع اجف اليه ولفظ انه لو عكس كان انسب  
ما تقررت الاسماء ليس لفظا والله قد اخذ اللفظ في التعريف  
والمراد من تضمنه الكلمتين فهمانه او شمولها شمول  
الافراد **قوله** اي تضمننا حاصله حسب اسناد جوز الشان  
الهندى مع هذا ان يكون اما الاستعانة او الاتصال او  
المصاحبة وقوله اي تضمننا بيان لكون الطرفين صفة مصدر  
مخفف وجوز الفاضل الهندى تعلقه بتضمن ولو انه  
صفة كلمتين ملتبستين بالاستعانة بكونه حقيقة او حكا اي  
سواء كان احدا الكلمتين حقيقة او حكا والكلمتين كية

فالتضمن

تقر

ما عرفت ما وجد وقوع المفرد موقعا **قوله** وحيث كانت الكلمتان  
امانيد من هذا مع اعتراضه في الامانة استرا ابارى على المقام  
قال كان على المص ان يقول كلمتين او التزليم زيد ابوه قائم زيد  
قام ابوه **قوله** بحيث يفيد المطلب المندى شانه افاة الحقا  
ليصدق الاسناد على الاسناد الوانع في الجمل الجزئية والوصفية  
لعلم المطلب بمضمونها او تحلل الافاق على التفات الذهن  
كما سبق تحقيقه **قوله** اوقام ابو ابي زيد قائم ابو قال الفاضل  
المحشى كون جز في زيد ابوه قائم مركبا نظرا لان خبر عنهم  
قائم وفاعله خارج عن الخبر لقول ما ذكره في مشي على مذهب  
صاحب الكشاف من ان الخبر ما يتم به الفايده مع متعلقه  
وفا على ما هو المشهور من ان خبر هو الخبر المتم الفايده فكل  
الش موجه **قوله** اعني قائم لا ليس المراد ان الخبر هو المجموع  
لنوع المندى بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه **قوله** فلو  
**قوله** اعلم ان كلام المصداق ظاهره لانه قال ما تضمنه كلمتين بل  
يكون كلمتين في ضمنه فهو ان اكثر منها ما انصب اليه  
صاحب الفصل لوجهين احدهما ان توقف السند على  
السند اليه توقف ذاتي وعلى غيره توقف عارض فانها  
ان الاسناد نسبة لا يقوم الا بشيئين مستند مستند اليه  
لا بالكثير والكلمتين ارماني حكمهما في قبول الاسناد به اليه  
واما قال ظاهره لانه يمكن ان يقال ان تضمنه كلمتين فقط  
المراد بالتضمن التركيب **قوله** ثم صاحب الفصل اعلم  
ان صاحب الفصل واللباب يقولان عرفا الكلام ومثلاه  
بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال صاحب الفصل

قوله وسواء كان احدا الكلمتين حقيقة او حكا والكلمتين كية  
فلو كان احدا الكلمتين حقيقة او حكا والكلمتين كية



ويسمى جملة وقال صاحب الباب ويسمى كلاما وجملة  
ظاهر الحال كما فهم لك قال وقد تحقق الشريف واعلم ان  
وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى جملة فوجه  
بعضهم انهما مترادفان والحق ان جملة اعم وهذه العبارة  
نظرا ليقال يسمى عند انسان انتهى وكأنه اراد تطبيق  
كلامهما على مذهب الجمهور وان كان محسالا للتأويل  
وكلام الله كما ذكرنا فاعلم ان ظاهر عبارة ما قل وجبه  
قوله في تصديق جملة على جملة فغيره لان الجملة الانشائية  
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تأويل وهو يجوز  
الوقوع وقد سبق محلا وسياق انشاء الله تعالى مفصلا  
جملة خبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقع وصفا  
محلا لغيره ابوه في قولك زيد يضرب والواقع جاني  
رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى ضمير مبتدأ ولما  
كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومبتدأه اسند  
لكذا في الثاني فامل قوله وفي بعض نحو اي نحو  
النسوية الى المصنفان المصنفات نحو اشياء على حاشي الكتاب  
حال المذاكرة او نحو اشئ التي كتبها انزل مدة باملاء وهو للمساهة  
بالامالي غير الانصاح شرح الكتاب لكنه قال في بعض  
بحث حرف الاستفهام ان لها صدد الكلام وهو يدل على  
كون تام ابوه في قولنا زيد قام ابوه كلاما عنده واللام يقع  
حرف الاستفهام وفي صدد الكلام مع ان الكلام فيه ليس  
معصودا للذات الا في ضمن اسمين اما احتيج الى تقدير هذا  
المفطلف مع الاعتراض الذي اودعه الفاضل الخندي

اه انما خيد بالجملة  
لان جملة

في مقفوف فاعلم ان ولا بأس بكتفي اسناد

بجانب

ولباب عنه حيث قال ولا يحصل اي الكلام او ما تضمن  
كلمتين او النظم المذكور ولا اسناد الاصل الى المقصود ان  
على الاولين تشكك الظرفية فيما يلي الكلام كما يصح منظر  
الجزئي انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا  
للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما  
الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن  
الكلام الخاص ولباب عنه الفاضل جوابا آخر وهو يجعل  
في معنى من قوله فان الترتيب الثاني اه هذا انما يقيد  
انحصار الكلام الثاني والمسمى اعم من ذلك فانه على مذهب  
المصليكون ثانيا وفوق الثاني قوله وفي بعض النسخ  
ان في فعل واسم وجهان التركيب من فعل واسم بلزومية  
تقديم الفعل فقدم في الذكر قوله نحو ان يوجب على  
يقال ان يانيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد فاجاب  
بان طرف الكلام فيه مقدران والمبني تذهب الى ان احد  
جزئي الكلام منكون وهو حرف النداء القام مقام الفعل  
وجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب  
الاسم وحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي وما  
يقوم مقامه فتول ما ذكره الله في الاسم ما دل اي كلمة  
دلت اللام المحذرة والاسم الذي سبق ذكره من حيا  
وغوى وانما جعل ما موصوفه بمعنى الكلمة لئلا يرب عليه  
والا لرب وبعض الركبات قوله على معنى كاي في نفسه  
جعل الظرف معترضا صفة لمعنى وهو مبني على كلمة في معنى  
الباء اي ما دل بنفسه على معنى وفي جعل في معنى الباء



نظرا في حروفها فاما بعضها مقام بعض عند بعض  
 الكوفيين والبصريين لا يجوزونه على الاطلاق **قوله** مقتدر  
 الضمير **قوله** اي مطلق الضمير فيشمل ضمير نفسه وذلك ما باعتبار  
 اللفظ مفرد مذكرا اعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في  
 الضمير الرجح اليها اعتبار اللفظ باعتبار المعنى **قوله** قال الله  
 اه اي في شرح بيان الفصل وحاصله جواز كون الضمير  
 في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان تلك المعنى معتبر في  
 ذاته اي لا يحتاج فيه من اللفظ الى ضم ضمنية كما تقول الدار  
 في نفسها كذا اي حكمها ان يهتم الالف والظرفية على هذا  
 مجازية **قوله** اي باعتبار متعلقة فذكر متعلق حرف انما  
 وجب للحصول معناه في الذهن ان لا يمكن ادراكه الا باللفظ  
 متعلقة انهوالت للاحظنه فقدم استقلال الحرف  
 بالمفهومية انما هو لفظي ونقصان في معناه **قوله**  
**قوله** اي حصوله ما ذكره المصنف في ذلك الشرح والمحصل  
 بمعنى المضمون **قوله** بعض المحققين وهو المحقق الشريف  
 في تعليقاته عاشر الرضي وغيره تاق بالمحصل وان  
 بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق **قوله** قاي بالذات كالجسم  
 قاي بغيره كالبيان والسطح القاي بين الجسم ولو قال كان  
 في الخارج موجودا قاي بذاة موجود في ذاته وموجودا  
 بما بغيره وهو موجود في غيره وكان غايته في ايضاح معنى  
 حرف قاي قاي له **قوله** كذلك في الذهن ان ما في  
 رج الغلام بذاته لا يصير قاي بغيره وكذا العكس بخلاف للعقل

التي فانه ربما قصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا مقصدا  
 بالعكس كما يستلزم عليك **قوله** معقول اللفظ العقلي هنا  
 للمعلوم هو مدرك قصد اليه اي توجه المدرك الى ادراكه قصد  
 وقوله ملحوظا في حد ذاته بيان لقوله قصد وهو كالايتداء  
 الملحوظ او لا وبالذات **قوله** تبعا والذات اللفظية لبيان لقوله تبعا  
 فان الالة كالفهم ليست مقصودة الاتبعية المكتوبة المقصود  
 بالذات وهذا كالايتداء فالحاصل الواقع بين السبب والبصر  
 فانه لا ينفرد احدهما وهذا كله محمل في صحة قوله فالايتداء  
 فالايتداء الاستهانة مثلا وانما قال مثلا بجران ما ذكر في الانتهاء  
 والظرفية ونحوها والمراد بالايتداء هنا معناه اللفظية وقوله  
 قصد منصوب على المصدرية اي لا احظنة قصدية او على  
 حال اي حال كونه مقصودا **قوله** ملحوظا في ذاته تفسير لقوله  
 مستقلا بالمفهومية **قوله** ولزمه اي لزم مفهوم الايتداء المطلق  
 تغفل متعلقة بتعاله لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ  
 عليه وهذا اذا ذكر لم يتعلق كما تقول ايتداء السبب خبر من  
 انتهائه والانهو قد يذكر لا يتعلق بقولك الايتداء حسن  
 خيرا ويراد بالتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الايتداء والاكاء  
 غير مقصود بالذات كغنت فيه هذه الالة وقوله متبعا  
 لقوله اجالا **قوله** من غير حاجة الى فكرنا لا يحتاج اليه في  
 فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه في  
 ايضاح بالبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتأمل **قوله**  
 فهو بهذا الاعتبار اي مفهوم الايتداء باعتبار كونه ملحوظا  
 مقصدا بالذات ومستقلا في المفهومية **قوله** فقط اي



لا يكون معنوا من لفظ من نلخص هذا الصافي او اذ اراد الاحتياج  
 الى امر اخر في كونه والا عليه وتوابعه لا حاجة في الدلالة او بيان له  
**والابتداء** على مقتضى ما يدل ذلك اللفظ المعنى الى لفظ  
 الابتداء على معلق معنى الابتداء لان ذلك المعلق لما لم يمتد اليه  
 فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه **وهذا** ما ذكره المحقق  
 ومن ان المعنى اذا لوحظ وتصديك معنى مستقلا باللفظ  
 منه هو ما لا يخفى بقوله ان الاسم والفعل معنى كائنا في  
 نفس الكلمة الثالثة عليه يعنى ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك  
 المعنى غير محتاجة في الدلالة على لفظ اخر كدلالة لفظ الا  
 ابتداء على مفهومه وليس ما دام يكون المعنى في نفس الكلمة ان  
 يكون مدلولها محققا لولا الكلام عن حدوده ويدخل فيه  
**منه** **واذا** لاحظنا العقل او اذا لاحظنا العقل معنوا  
 الابتداء من حيث هو حالة اي نسبة بين السير والبصر  
 تربط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام في زيد قائما انما هي  
 اليها الربط بحيز الابتداء فهي في نفسها لا يكون مقصوده  
 كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تصور  
 طرفيه ولا ننظر ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول  
 لفظ من حق يكون معنى لفظ الابتداء ومن بعد ان  
 لنا فانه لما سلك من ان لفظه من موضوعه لكل واحد  
 من ياتى بالخصوصية الى المقصود بتصوير ان هذا المفهوم يجرى  
 فيه اعتبارا وان اردت ان تعرف كيف يتصور باعتبار  
 في معقول واحدة نارة يكون مقصودا الذات واخرى  
 بالعرض فلو ظهر لك بمثل من المحسوسات فتقول لك

الابتداء

اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها تلك هذا هو حالنا  
 احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا لياها وقصدا  
 جاعلا للمرآة التي في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذا  
 الحالة لكنها ليست بحيث تقدر باصارتها على هذا الوجه  
 ان تحكم عليها وتنتقل الى الحول والثانية ان تتوجه على  
 المرآة نفسها فلا حظا وتصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها  
 كقولك المرآة صبيحة وتكون الصورة في مشاهدتها متعاو  
 استخرج ذلك في العقول لا يتغير بقولك قام زيد وقولك  
 قسبة القيام الى زيد فلا شك انك لا تدرك فيها نسبة  
 القيام الى زيد الى انما في الاول مدركة من حيث انها حالة  
 بين زيد والقيام والى تعرف احوالهما فكانت امرأتنا  
 هذا مما بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكن ان تحكم  
 عليها او بما ما دلت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني  
 مدركة بالصدق ملحوظا في ذاتها بحيث يمكن ان تحكم  
 عليها او بما على الوجه الاول معنى غير مستقل باللفظ  
 منه وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن  
 المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ ذلك  
 يحتاج الى تعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل با  
 المفهومية **وهو** لتعرف حالهما اي معرفة حال السير والبصر  
 وهو كون السير مبتدئا والبصر مبتدئا **منه** **ولا** يمكن  
 ان يتعقلا اي لا يمكن معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه  
 الدلالية الا بتذكر معلقة مخصوص كقولك ابتداء السير والبصر  
**حسن** **ولا** ان يدل عليه اي لا يمكن ان يدل لفظ



الابتداء الراجح لفظ ال على متعلقة كلفظ السير والبصرة  
 الدالين على معنيها الذي هو المتعلق **قوله** حاصل ان  
 الذي حصل من ذلك للمحصل هو الفرق بين معنى الاسم  
 وحرف **قوله** لكل واحد من جزئيات ال لفظ من موضوعة  
 جزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة ومن  
 بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان حرف  
 وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا  
 لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يبين الا بالمشوب  
 ليه فام يذكر متعلق حرف لا يحصل من ذلك النوع الا  
 هو الذي هو حرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل  
**قوله** من حيث انما اى من حيث ان تلك الجزئيات  
 حالات ونسب متعلقاتها كما عرفت **قوله** ويصيح ان يكون  
 محكوما عليه وبهاى تلك المعنوم الكلى الذي هو حفظ  
 فصل بالذات وصار مستقلا بالمفوضية يصح ان يكون  
 مفهوما عليه كقولنا الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به  
 كقولنا الذي انا متلبس به الابتداء **قوله** في كل منهما اى  
 لا بدنى كل من المحكوم به ان يكون ملا حظا بالذات و  
 مستقلا بالمفوضية يمكن ان يعبر النسبة حكمية يثبت بين  
 غير اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به وبين  
 المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه تلك الجزئيات هي  
 نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة فلا  
 يصح لان يقع محكوما عليها وبها **قوله** ملا حظا احوالها اى  
 احوال تلك المتعلقات كما سبق **قوله** وهذا هو المراد

فيمتثل بغيره

قوله

قوله

بقوله يعنى كون تلك الجزئيات التى هي معنى حرف بحيث  
 لا تعقل الا بذكر متعلقاتها اى يكون معنى حرف فيها ان  
 يكون متعلقا باعتبارها ولا حظ لها وانما اطينا الكلام  
 في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب **قوله**  
 واذا عرفت هذا اى ان بعض المعنومات يكون ملحقا في ذاته ويكن ملحقا  
 بغيره **قوله** بكونه المعنى في نفسه اى على تقدير ان يكون  
 مرجع الضمير هو المعنى **قوله** استقلالة بالمفوضية اى  
 كون ذلك المعنى مستقلا في مفوضية من اللفظ **قوله**  
 مرجع كينونة المعنى حاصله ان اوجاع الضمير الى المعنى  
 والى اللفظ متحدان لان المستقل بالمفوضية هو المعنى  
 على تقدير واللفظ الى اخرى **قوله** من كينونة المعنى في  
 نفس الكلمة في قوله في وجه لخصر لانه امان ذلك على  
 معنى في نفسه **قوله** لا **قوله** في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير  
 الى المعنى **قوله** وارجاع الضمير الى المعنى عن الظاهر ارجاع  
 الضمير الى ما كما في هذا الكتاب وحاصل جواب ان عبارة الفصل  
 في هذا المقام لم يكن مسبوقا بوجه حصري مرجع الضمير الى المعنى  
 حتى يرجع هذا اليها لتوافق المقامات وارجاع الضمير في  
 عبارة الى المعنى لقرينة **قوله** وبما سبق من التحقيق وهو ان  
 معاني الاسماء مفوضية لانها تعقل متعلقاتها انهم خصوصيات  
 نها التي جرت العادة باستعمالها في المفوضات منتمية الى  
 تلك الخصوصيات بخلاف حروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات  
 صيات الغير المستقلة **قوله** لان معانيها معنومات كلية  
 فان معنى هذا صاحب مطلقا غير ملحق بوجه خصوصية من

هو المراد بقوله ان حرف  
 يدل على معنى في غيره ما قالوا  
 بغيرها مستقلا بغيره



مخصوصيات كذا نظائر **قوله** لكن لم يثبت للعامة يعني  
 ان العامة تجوز باستعمال تلك الاسماء في مضمونها الكلية  
 واستغناء خصوصية من الاضافة بخلاف كونها في مضمونها  
 على ما عرفت في خصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق  
**قوله** ولما كان الفعل الاعلى معنى في نفسه انه توضع هذه التقا  
 ان الافعال الثلاثة كعرب مثلا يدل على معنى مستقل للمفرد  
 وهو حدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكيمية الملائمة  
 من حيث انها صالحة بين طرفيها احدى حدث والفاعل  
 للمعين ولما كانت هذه النسبة التي هي في مدلول الفعل لا  
 تفصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق حرف  
 فكما ان لفظة من مضموعة وضوعا ما لكل ابتداء معنى  
 بخصوصية كذا لفظة ضرب مضموعة وضوعا ما لكل  
 نسبة الحدث الذي دلت عليه الى فاعلها بخصوصية الكون  
 الفرق بينهما ان حرف لا يدل الاعلى معنى غير مستقل يا  
 لمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا بهاء لا بد في كل واحد  
 منهما ملحوظا بالذات لئلا يمكن من اعتبار النسبة بينهما غير  
 والفعل لما اعتبر فيه محدث وضع اليه ضم اعني النسبة الى الفاعل  
 وجب ذكر الفاعل وجب ان يكون مسندا باعتبار محدث  
 ولا يمكن جعل ذلك محدث مسندا اليه لانه على خلاف  
 واما مجموع معناه المركب من محدث والنسبة المضمومة فهو  
 غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما  
 به ولما كان المعنى المخوف في هذا محدث شامل للمعنى المطابق  
 والنسبة لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقنن اه هذا

التي

تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة  
 الى فاعل معين واما على ما اختاره وهو ذهب بعض المحققين  
 من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فغناه المطابق اي مستقل  
 مع حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة  
 على جزء الفعل فالمراد بالمعنى المخوف في التعريف هو المطابق  
 لانه الشايع للساو والالفاظ المذكورة في حدودها انما عمل  
 على ما يتبادر بهما كيف لا ولوج ما ذكر والزم عليهم خلاف ما  
 اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمينية بكون المطابقة  
 لانها تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظة ضرب  
 فهم محدث والزمان ان لم ينفهم للمعنى المطابق لان  
 من جملة النسبة الى فاعل معين واما توجيه الفاضل المحرم  
 بان العالم يوضع ضرب على الوجه العام اذ سمع هذا اللفظ  
 وجه هذا الوجه وخصه عند فهم محدث والزمان في  
 ضمن ذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجب  
 لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم بخصوص  
 المعنى الموضوع له بالضميمة المفت اليه من اللفظ من حيث  
 انه مراد فتاصلة محدث والزمان في ضمن هذا الالتفات  
 هذا الدلالة التضمينية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب  
 بدت فهم معناه المطابق وانخرجه وعدة من الالهام  
 الظاهرية من الالهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم  
 والزمان من ذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى في مدلول  
 اللفظ كاد عليه بوضع الوضع وليست شعري ما الذي  
 حداهم على ان يفهموا بين فوق وتحت وما شابهها

فاذا سمعوا هذا اللفظ



وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انما موضوعه لغزومات كلية  
 لكن لفهام لغزومات ونفاية الغاية ذكرت معها فكذلك  
 نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل مالا  
 انها استعملت في الفواعل الغنية لفهام تلك لغزومات  
 سلمنا انه موضوع انه للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند  
 المتكلم كاف فذكر الفاعل لتعيينه عند المخاطب والسامع  
 هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعه  
 للحدث والنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق  
 الان شقوته يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها  
 ولما كان احد اجزاء الفعل ان كان وهو مبتدئ غير مستتر على  
 حال منعه من ان يكون محكوما عليه فتأمل في هذا المقام  
 فانه من رآل الاقدام وما حققنا لك سابقا مبني على هذا  
 التحقيق **قوله** اعني الحدث انما قيد المعنى التضمين بالحدث  
 لان له معنى تضمينا اخر وهو ان كان ولكنه غير مقترن باحد  
 الازمنة لان نفس الزمان والشئ لا يقارن بنفسه **قوله**  
 مع احد الازمنة اشار به الى ان البناء اذا وقعت صلة الفعل  
 يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنع في حد الاسم وا  
 لثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم تلك المعنى  
 من لفظ آخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب  
 في قولك زيد يضارب **قوله** فهو صفة في بعض النسخ بالآ  
 وهو الظاهر وعلى نسخة الفاء فهي مضميمة جواب شرط محذوف  
 اي اذا عرفت ما قلناه عليك فقوله غير مقترن بصفة العجز  
 ويجوز الشيخ الهندي نصبة على ان يكون حالا من المعنى

بنيان

بان يكون خبر مبتدأ محذوف واذا اختار النش والوصفية  
 لان النسب يخرج الى جملته قيد العامل والمعنى عليه غير  
 مناسب والرفع يجوز الى تقدير وهو خلاف الاصل  
 سئ كان النقول يلزم بما نحو ويد في اليد في الاصل مصدر  
 معضرا وقد امد مصدر ايدي رفق بعد تخفيفه بخذف  
 الفرة والالف ويجوز ان يكون تصغيرا ومعنى الرفق معنى  
 كون النقول في مصدرية في الاصل حقيقة ثم نقل منها  
 وجعل اسما للفعل الذي هو اميل فانه قد يستعمل مصدر ايضا  
 اي كما يستعمل اسم للفعل نحو قوله تعالى اميل رويدا اي اميلا  
 وهذا يدل على انه في الاصل مصدر فنقل الى غير ذلك  
 فلك المعنى المنقول عنه **قوله** او غير صريح نحو هي انا ومعنى  
 كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدر الا انه يشبه المصدر  
 بان يكون على فذنه نحو هي انا فانه وان لم يستعمل في  
 الاصل مصدر حتى يكون منقول عنه الا انه على ذلك قويا  
 فكانه كان في الاصل مصدر ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي  
 هو **قوله** مصدر توفاة كتب على محاشية الدجاجة  
 تفوق ان تصحح توفاة وقيقات على وزن فغلة وفغلا  
**قوله** مخصوصة وهو فانهما في الاصل اسمي صوبت نقلت منه  
 وجعل مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقل من هذا  
 المعنى المصدر الى معنى الفعل الذي هو اسكت والكف  
 وقوله او عن المصادر اي عن معاني المصادر التي كانت  
 اي تلك المصادر واصواتها في الاصل والمصادر التي هي الا  
 سماء لان اللفظ انما ينقل من بعض معانيه الى معنى آخر

بلغ مقابلة



قوله او عن الغائب اي منقول عن معنى الطرف نحو امام فانه  
 في الاصل طرف بمعنى تدام نقل من ذلك المعنى واسما للفعل الذي  
 هو تقدم فاذا قيل امامك زيد فمعناه تقدم زيدك واسبقه وكل  
 الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى  
 معنى الفعل الذي هو الزيادة فاذا قيل عليك زيد فمعناه الزيادة  
 فليس شيء من هذه الاسماء مقترن باحد الازمنة بحسب  
 وضع للصديق واما بحسب الوقوع للصوت فليست اسما  
 فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا هو الحق ان  
 انما هي لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح للقيام موافقا  
 لكلام اللغة فظن ان خال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك  
 لزم ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معاني الافعال  
 وعدم اقترانها باحد الازمنة الذي هو مثبت للاسمية بحسب  
 الوضع الاول وهذا بعيد في النظر اذا لا يبق ان يكون مدار  
 الاسمية على وضع واحد لا يكون وضع الفعل ومعتبر الاعتبار  
 وضع حرفي لا يبق بكلامهم ان تكون اسما بالنظر الى الوضع الاول  
 وافعالها بملء بالنظر الى الوضع الثاني فلذا قال بعضهم محال  
 لعدم كونها اسما قبولها لما لا يقبله الافعال كالمتنوين ولم  
 التعريف ونحوها وان اردت التحقيق فاستمع لما يتبع عليك  
 فنقول ان مقصودهم من انتكاب هذه التكلفات اخراج  
 هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم  
 فمن نوحى من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل  
 على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكره والنه وال  
 على حدث وذلك حدث مقترن مع احد الازمنة اي ذلك

في

ان حدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل ولا قيل منه مثلا فمعنا  
 الفعل اي اللفظ الفعل الذي هو سكت فلا يبيح هذا  
 اللفظ غير معارف لاحد الازمنة قبل معنى هذا اللفظ  
 اي السكت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه  
 فلو فته ينشأ باسماء الافعال باصطلاحها موضوعه الالفاظ  
 الافعال لا المعاني ففعل في الازمنة التي ليس ما فانهم  
 ان صر مثلا اسم اللفظ اسكت الذي هو ال على معنى الفعل  
 فهو علم اللفظ الفعل لا المعناه بشئ اذا العربي الصحيح بما يقول  
 صر مع انه لم يحط به الى لفظ اسكت ودعاهم ببعده اصلا غير  
 موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاح  
 حية لا اللغوية والافعال مثل في اللغة اسم لانه علامة على  
 معناه وكذا الحروف **قوة** نحو عسى فكلما كان معنى عسى انشاء  
 التخييل فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان يقوم قيام  
 زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقارنة  
 فاذا قيل كاد زيد يقوم فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد غير مقيد  
 ايض بزمان لكنها في الاصل مقترنة به فان كان مثلا كان معناه  
 ما القرب الواقع في الزمان الماضي وعسى التخييل الواقع فيه  
 فاذا قلت عسىت فمعناه تخييل في ذلك الزمان **قوة**  
 وخرج عنه المضارع اختلف النحاة في مدلول المضارع من  
 الزمان فقول هو محال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل  
 لعكس وهو الاصول وقيل بالاشتراك فعلى المتقدمين  
 لا يلين دلالة على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك  
 ايض لانه اذا دل على اثنين دل على واحد في فنيها **قوة**



يفتح في الدلالة اي لا يمنع دلالة على الزمانين المعنيين لا  
 لانه على احدهما الى حال والاستقبال نعم يمنع ارادة المعين كما  
 الزمانين ان اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك  
 ارادة ما سواه وهو واحد هما فان ارادة الاثنين معا في ارادة  
 الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان  
 لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند الجرد عن القرينة لكن  
 لا يرد شئ منها الا معها وما على ما نصب اليه ابن سبيل من  
 ان الالة شرط للدلالة فالامر اخرج حيث انه لا يدل الامور  
 لغزنية معها الا يدل الا على زمان واحد **في** **ليفيد** **ديانة** **معية**  
 به اي ليفيد ذكر بعض خواص الله بسبب ذكره لها انيانية في  
 فان اصل المعرفة حصلت عن تعريفه لكن المكان في التعريف  
 دقة وخفاء مما خرجت او ظهر ديانة الايضاح بذكر بعض خواصه  
 منها اي من اول الامر والمناقب المحمدي والافتقار  
 ليس **الحصر** **جمع** **الكثرة** وهي قواعل التي هي حقيقة فملا  
 على العشرة ان نقله صاحب الباب فريما من اثنين خاصه  
**في** **ومن** **التبعية** **والدليل** على كونها تبعية في دلالتها  
 على جميع فلو دخلت على مفرده كانت ابتدائية بوجه تلك  
 هذا من الناس او من الانسان **ولا** **توجد** **غير**  
 الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة هنا انما  
 العربة ما ذكر الله تعالى كان ام لا واما اهل الميزان فالخاصة  
 هي الكلي المحمول على ماله الخاصة كقولك فيد ضاكت **في**  
 وفي اما شاملة وخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاسناد  
 اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الاسماء المعرنة

بجوف

بغيرها مثل الضماير واشباهها **في** **اللام** **اي** **اللام**  
 باعتبار دخولها **في** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام**  
 الى ان اللام في اللام العهد المخارجي ارادة اللام الشائعة  
 فيها يندفع وهي لام التعريف او ان اللام عوض عن المضاف  
 اليه لكنه لا يلزم ما بعد من نحو والتقوي وغيرهما فان اللام  
 فيها ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت اقسام  
 التعريف سابقا فلا نصيدها وانما احتاج الى القيد لانها  
 قد يكون لغز التعريف كلام الامر والابتداء ونحوه والتعليل  
 التعليل والتخصيص والقسم والموطنة له وجواب لولا لام  
 التعجب واللام كي ولام الاستعانة **في** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام**  
 في امسفر هذا الكلام في جواب رجل من حير الق في قبيلة من  
 طي **في** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام**  
 الاحسان وفعل اخير الضياء في وقت السفر فلجابه مواقا  
 للغة ليس من البر وفعل هو الصوم في السفر وهذا الحديث  
 مرجع في نفي ما حوزه العام من الصوم في السفر فان البر يشمل  
 بموجبه والمستحب اذا خرج عنها بقي كونه مكروه او حرام  
 لانه لا يتصور الا يلحقه في مثل هذه العبادات ويضم دلائل  
 من الطرفين تحصل لهمة **في** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام**  
 مشتمل كون الهم حرف تعريف لا اختصاصة بعض اللغات  
 ومجوز ان يقال ان الهم بدل من لام التعريف فلا منة لغز  
 ارادة الى ان المختار عند ما ذهب اليه مسيو **في** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام**  
 وفي اختيار اللام اي اختيار المص اللام على الالف واللام او  
 على حرف التعريف **في** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام** **اي** **اللام**

فعل الواجب



واللعل عليه ان التعريف يقتضى التنكير وقد جعل علام حري  
واحد وهو التنوين فلذا علامته تقتضيه لانه قد يحمل التقيض  
على التقيض وبان الالف تسقط في التبع ولو كانت لحذف  
لمنعت من السقوط سئلوا اذا سقطت ما ذكرته من ان الالف  
الكثير الاستعمال بها سببه التقيض يحذف باحد حروفه لكن  
يجب ان يعرف تعريف متعولها عند حذفها فيها لان المركب  
يحتاج انتقاء احدا جزاءه ولا يمكن ان يقيسها على حرف  
بما يظهر في عملها حاشا فيعرف به ان هذا العمل لذلك المتعول  
واما ثبوتها في الله المذكور من حرام الانثيين واخرها بما عارض  
بغيرها في اكثر من موضع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلته كالعلة التي  
اوجبت لصلها في ادتها اما في الله فلهما انظر على التقيض واما في  
الاية ونحوها فلا لتباس الاستفهام بالخبر **قوله** لتعلم الابد  
بالساكن لان اللام زدت ساكنة مبالغة في تخفيفه لان  
علامته تقتضيه التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم منها من  
غيرها اعتذر بتركيبها لانها ان تحركت بالفتح التبت بلام الابد  
وان تحركت بالكر التبت بلام الجارة وان تحركت بالضم حصل  
التعاقب الامر الكثير المحتاج اليه في الاستعمال واختار الحرف  
لانما التي تواد عند الحاجة الى زيادة حرف ونقتض مع ان  
هذه الوصل مكسوبة في اكثر المواضع مبالغة في التقيض  
الكل الى على وزن هل واجمع عليه بان حروف المعاني لم  
يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الحرف مفتوحة وقد عبت  
بجواب **قوله** والبر والى انما الحرف اه وهو ضعيف لم ينف  
محذوف الحرف ببقا التعريف بحالة اضعف من قول القائل

المشبهان حذفا مع كونها علامة لان اللام لا تارة لها تذكرها **قوله**  
لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفصل الرضى ونقتض عليه  
بان يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فاما تعيين  
الذات المعبر في معنى ما الحسن ولا يوجب للصفة والنسبة  
المعبر في معنى يوم اللفظ من تعريف اللام ويحل بدل انما في هذا  
الامثلة ونحوها التعريف للذات الموصوفة بالحسن والصفة خا  
رجع عن الموصوف **قوله** والفعل يدل عليه تضرنا لان معنا  
المستقل هو حدث ودلالة الفعل عليه بالتضمن وقد مر الكلا  
**قوله** فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان  
حرف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها ان يكون مبتدئا  
على من ذهب من قال ان تعريف المنادى توجه الخطا اليه  
واللام المقدره كما سيأتي ان شاء الله ثم وان حذف انما هو  
في المنادى المنكر نحو ارجل واما المعروف قبله كالضمائر ونحو ذلك  
لا ينفيد ما تعريفها وهو المعلوم من كلام بعض المحققين **قوله**  
كالموصولات تقول بعض المحققين ان الذي زيد عليه الاء  
التعريف بعيد **قوله** وكذلك سيأتي احو اصره معنى مثل اللام في  
انما غير شاملة لانها لا تحقق في الضمائر واما المبالغة في  
سابقا ان الاستدلال اليه شامل لجميع افراد الاسم **قوله** ونحوه  
اشار الى العطف على المضارع اليه **قوله** كما في الاضافة المعنوية  
وهي الاضافة الى غير المعول المفيد تعريفيا او تخصيصيا  
زيد في العامل في المضارع اليه في هذه الاضافة خلوت فلم  
من قال انه حرف المقدر واختار الشتم نظر الى ان المعاني  
الاصول والواقع الاضافة بين الفعل والمضارع اليه ان اصله



زيد غلام حصل زيد فعق الإضافة قام بالمضاف اليه لاصل  
 حرف ولا ينكر على حرف الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا  
 لم يفسد تلك قوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص  
 بالمضاف اليه وفهم من قال ان عامل هو المضاف واختاره  
 في الاثنية التي قال لان حرف الجر ثمانية منشوخة والمضاف  
 مفيد معناه ولو كان مقدرا كان غلامه يدنوه كغلام  
 زيد فعق يكون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الجر  
 فهو جار بنفسه وفهم من نصب الى ان العامل معنى اضافة  
 وخير لامر او وسطها اما الاول فمبين جهة ان حرف  
 كان موقع الاضافة في الحال لان الموقع لها بالفعل اعلم  
 الاسم المضاف فكل عمل في وقته ولما الثالث فلات  
 صاحبان اولها الاضافة كون الاسم مضافا اليه ففقد  
 المعنى المقضي والعامل ما به يتقوم المعنى للفتى وان الد  
 عما النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون  
 العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين  
 الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا  
 لفعل وهذا القابل لم يقل **لا** اقصى معنى الفعل اليه اي لان  
 حرف جر وضو لان وصل معاني الافعال يوجب على الاسماء  
 اذا كان ظاهرا انظروا هناك اذا اردت ان ترفع مروي الى  
 زيد لا يتصل بالالف بعد تعديته اليه بالياء لانه لازم واما اذا  
 كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله على اصله غلام  
 حصل له زيد الذي اوقع حصوله على زيد هو حرف مثل ما قلنا  
**قوله** واما اضافة اللفظية اه جواب عن الالف مقدرة تقدير ان

فعل

يقال ان مدعا كانه اثبات مطلق بغير خواص الاسم وما ذكرتم  
 من الدليل انما ثبت اختصاص بغيره وان حرف الاسم في  
 جر المضاف اليه في اضافة اللفظية فان العامل في جره اما  
 المضاف والاضافة لاحرف الجر وحصل الجواب ان الاضافة  
 اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها لا يحفظ فيها معنى  
 حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمر وصاحب  
 زيد كنت ملاحظا للمعنى حرف وان لم يقدره وكانت  
 قلت عمر وصاحب لزيد والمعنوية لا يحفظ فيها اللفظ ومعنا  
 وكانت اصلا وهو فرع لها اولها ذات فائدين و  
 هي ذات واحدة فاقول فائدة كان فرع الكثيرها اولان الفا  
 ية المعنوية اقوى من فائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة  
 للمعاني هذا واعلم ان ما هنا يناقض ما سبق من تعريف  
 المضاف اليه بما نسب اليه شيء بوساطة حرف جر فترى تقسيم هذا  
 المعروف اي المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية **قوله**  
 بان تختص هذا بيان لكون الخالفه تنصير على وجهين  
 احدهما ان تختص بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم  
 وما يخالفه هو الفعل وحرف لكن فسر بالفعل الظهور ان حرف  
 لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك فثانيهما بان زيد  
 اصلها بان تشمل الاسم والفعل **قوله** الاتيين التثنية و  
 عرفه بانه الاحق للقواني التي في اخرها حرف الاطلاق وهي  
 الواردة الالف والباء والحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة  
 ولكل كقولها اقل اللوم عاذل العناين وقولي ان احب لغد  
 اصابت واختالف في وجه التسمية فذهب في الاثمة وسبق

الالف



وجميع من المحققين انما هو تنوين لترك التنوين لان التنوين  
 وهو التثنية انما يحصل مع حرف التثنية لا قبلها لم  
 الصوت بها فلا نشد او لم تنحاجا في النون في مكانها  
 في لغة تنوين النون وجميعهم وكثير من قيس ولما التجازي في ذلك  
 لانهم يدعون القوافي على حالها في التنوين والذي اعتمدوه وقد  
 اليه في التثنية بانه المحصل للتنوين لا النون يحصل بالنون نفسها  
 لانها من النون واليه ذهب ابن يعقوب وابن هشام في  
 قوليه وهو مختار صاحب الباب قال وانما جئنا بلوجوه ذلك  
 فذلك لان حرف العلة مذكور في الحلق فاذا ابدل منها التنوين  
 حصل التنوين لان التنوين غنة في فحش وهذه الامثلة  
 المشار اليها هي المشهورة وقد نقلنا في كتاب المنهاج للشيخ  
 انشاما آخر منها تنوين الغالي وهو اللام في القيدة  
 اي الساكنة نحو قائم الاعماق حاوي الخفقان  
 مشبه الاعلام لماع الخفقان يمين اما العلون اي نذرة  
 اولان تجاوز الحد من غلا في المحبة اي افرط في تجاوز الحد  
 هنا هو حرف الساكن وقد عدله في لغة عليه ومنها تنوين  
 الزيادة نحو قول الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس  
 عليك يا مطر التلادم وعده في المعنى من قبل تنوين الضمة  
 ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما انه ابن الهيثم  
 وهو ان تنوين الضم لان هو الذي كان قبل التثنية ومنها  
 تنوين الضرورة نحو قول الشاعر ويوم دخلت هذا حذر  
 غيرة قال في المعنى هو تنوين التثنية لان الضرورة في  
 العرف والذي ذهب اليه في الامثلة وكثير من تنوين الضمة

وهذه الامثلة

وهذه الامثلة كلها مشتركة بين الثلاثة الاربعة تنوين التثنية  
 والتثنية والعوض والمقابلة **قوله** عطف على الدخول اه نصب  
 عطف على المصدر اي يحطف عطف والمرايا بالدخول  
 لفظة في قوله دخول اللام **قوله** ويدخل الدخول اي الذي  
 دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجردة بالاضافة ولو كان  
 معطوفا على اللام لكان التقدير منها دخول الاسناد  
 اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر في المعطوف وهو  
 فاسد لان المتبادر من قوله دخلت هذه فحاشه و  
 الاسم امد دخلها وذكرها في اوله كالف واللام اول حرفها  
 في آخره كالسوي والاسناد لا يتصف بشئ منها لان  
 نسبة بين السند والسند اليه فحاشه الاسم ح وهو نفس  
 الاسناد اليه انتفاؤه في الاضافة لانها نسبة بين المتنا  
 والمضاف اليه في اي بالرفع عطف على الدخول لا  
 على مدخله **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا اليه لما كان ظاهر  
 العبارة يوم معن فاسدا حيث ان الضمير المحرر يرجع الى  
 الاسم ظاهر ان يكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص  
 الاسم وهذا الحكم لغيره من الغايدة اوله بما تولى  
 ونحو الضمير راجعا الى الشئ باعتبار ادعاء ان الشئ لكان  
 ظهوره كالمذكور حال المعنى ان كون الشئ مسندا اليه  
 من خواص الاسم والشئ الضمير ارجع الضمير الى الاسم لكنه  
 اجاب بما لا يخفى من دقة حيث قال والاسناد اليه اي  
 الى الاسم وهو حكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية  
 دون الصفات المتفاداة من اليه المتشبه به عقلا فيصفه



فان قيل انتهى ولحق الحكم مراد الله عليه وحصل المراد من ح  
ان الضمير وان كان واجبا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار  
نوعه وانه قال الاستدلال في الاسم ومطلقة من خواص  
افراده فقول الله والمراد به كون الشيء ايليس ان الضمير  
الى المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكأنه قال  
ومن خواصه الاستدلال الى شيء وذلك الشيء هو الاسم يعني  
ان هذا كله تكلف بل مقصود الاسم ان الاستدلال اليه  
تراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد في نفسه الا ان مراد  
ان الاستدلال اليه الخاص في الاسم هو من خواصه كالمسمى  
يخلو الحكم عن الفائدة وفائدة التعيين بنهاها التبيين على  
الحمل وهذا كما يقال من خواص على في جماعة التي شوق  
منه لا قصد من غيره لان الجماعة المختصة به من خواص  
قوله لان الفعل وضعه على ان العرب اخطت معنى الفعل  
وضعتة منافا الى امره وتطابره وهذا هو معنى المسند  
اصطلاحا والافعال التي تعرف للمسند والمسند اليه  
لانه اصطلاح جديد **قوله** وانما اه لو لم الاضافة  
المعنوية التعريف والتخصيص كقد من زيد وعلم كل  
وهما من خواص الاسم كما عرفت في اسم التعريف ومن  
لوانم اللفظية الخفيف وهو اما مجزئ الشوي كالمضد  
زيد او ما يقوم مقامه من قولك التثنية وجمع كضارب  
وضاربون زيد والسوي لا يدخل الفعل كما عرفت ولا يفي  
ولا يجمع حتى يحذف فتراه واما نحو يفران ويغريون  
فهو قتيمة وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف في حذف

منها

لي

منها

م

لكن الوجه محمول عليه طرد الباب **قوله** وانما فتراه فان  
ملاحظة الظاهر يقتضي التفسير بامر علم شامل المضاف  
المضاف اليه وملاحظة ما ياتي من قول المص وهو علم لا  
مضافة يقتضي تفسيرها بالشا في الموافقة فالعدد عنهما  
للفائدة المذكورة **قوله** الفعل او جملة او اشارة الى الخلال  
الواقع فيه فذهب اليه وجماعة الى ان المضاف اليه هو  
الفعل وذهب آخرون هو جملة واختاره نجم الامة حملا  
للمضاف اليه هنا في هذا الكتاب على المضاف اليه في قولك  
اقتلت ومن لم يجز امير فانه جملة الاسمية بالاتفاق **قوله**  
اي يوم ترفع فالمضاف اليه في حقيقة هو المصدر المدلول  
عليه بالفعل والدليل عليه تعرف المضاف به مع خلق  
الفعل من التعريف اقتلت يوم زيد مجازا والباء وقام  
ها رصفة اليوم وهو نكرة ظاهر الحاتا ما التعريف من قبل  
المصدر المعرف باضافة الى العلم هذا واعلم ان نجم الامة  
فتجمع بين القولين بحيث قال والظاهر ان المضاف  
اليه لفظا في يوم مقدم زيد لجملة الفعلية كما ان الاسمية  
في قولك اقتلت ومن لم يجز امير هي المضاف اليها واما  
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه او النسبة التي بينهما  
ومعنى اختصاص الاسم ان يكون طرفاها اسماء **قوله** فان  
مررت مضاف اي الفعل لا الجملة لان الكلام ليس فيها  
**قوله** اي الاسم تسمان قد قد منالك في تقدير متقدمة  
في قول المص وهي اسم وفعل وحرف ما يرفع لك تقدير لفظ  
تسمان هنا فلا يفيد **قوله** معرب ومبنى المعرب ما خذ من

انها في التثنية قوله  
مطلوعه كوا او اردوها  
المضاف والمضاف اليه



الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد في المربع <sup>الذي</sup>  
 صادر من احدى اركان البناء وفساده بالاعراب <sup>المعنى</sup>  
 ما خزن من البناء وهو الغرض من البناء <sup>المعنى</sup>  
 الذي لا يتغير اليها <sup>قوله</sup> فالعرب <sup>المعنى</sup>  
 لغايتها <sup>قوله</sup> الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء  
 فلا يذكر الا استامها وكذا جميع الحدود التي يذكرها في تعريف  
 الاسم <sup>قوله</sup> اي الاسم الذي مركب مع غيره اه الغرض من  
 هذا الكلام دفع اعتراض انه الرض ومحصلها ان الركب يطلق  
 على احدى الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق الرفع  
 على احدى الطرفين او على مجموعهما واما المعنى الاول فانه ان  
 استعماله في الثاني اشهر من الاول <sup>قوله</sup> المستلزم لا يقع في  
 الحدود فملا عن ان يكون المقصود منها معنى غير شمول  
 فلو سلمنا هذا لكان لان كل مركب مع غيره معرب بل  
 اذا كان مركبا مع عامله وحاصل جواب ان استعمال الافعال  
 المشتركة في حدود معيب بالقرينة وهي هنا موجودة  
 لان المعرب يصلح تعريف العرب الذي هو قسم من اقسام  
 الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراضه  
 الاول والمركب من المركب المركب مع عامله لانه الشايع  
 بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني وهذا التقيد  
 لا يندفع الا اعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط  
 حيث قال ولما لم يورد عليه النقص بنفسه في الاصل  
 لانه يصدق عليه انه مركب اشبه معنى الاصل لا يمنع من  
 انه الثاني لنفسه وحاصل الدخ ان المركب صفة الاسم

وهو المسمى

ومعنى الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه  
 عامله ان لا عامل لبنى الاصل فذكر الاسم في التحقيق يتحقق  
 العامل اعم من ان يكون موجعا في اللفظ او محذوفا لفظيا  
 او معنويا <sup>قوله</sup> عند المص <sup>قوله</sup> كان عند صاحب الكشاف مع  
 كما سيأتي <sup>قوله</sup> اولم تناسب الغرض من هذا الكلام دفع  
 الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المص بان يخرج منه غير المنص  
 لمشابهة لبنى الاصل اغنى الفعل بالفرعيتين كما سيأتي  
 واسم الفاعل فانه مشابهة للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحال  
 صل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا ان البناء  
 در منها هو المشابهة التامة المنتهية في منع الاعراب وقد خطها  
 الشيخ ان ما لا يوجب اربعة اولها المشابهة الوضعية كما  
 لضمها في ثانياها كون الاسم متضمنا للمعنى من معاني حروف  
 كمدى ثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيئات ودعوى  
 ونحوها رابعها انتقار الاسم الى متعلق الحرف وذلك كما سما  
 الموصولات <sup>قوله</sup> اي البنى الذي هو الاصل اه المقصود من  
 هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الاسترابة وتقريره ان  
 المتبادر من قوله مبنى الاصل مبنى في الاصل اي الاصل فبنى البناء  
 فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال  
 المضاربة والاصول في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبنى ما  
 شاير المضارع من الاسماء وحاصل جواب ان الاضافة بناء  
 تية اي مبنى هو اصل المبنيات فالالف واللام عوضا عن الهمزة  
 التي يخرج المضارع لانه ليس مبنى ولا هو اصل المبنيات قوله  
 وهو الماضي اه قال سيد المحققين جعل بعضهم جملة متما



رابعة في باب من ان مبنى اسماء الثاني لاشارة لاحياء  
 جها الى القرينة الواقعة لابهامها وهي اما الاشارة لخصية  
 او الوصف كاحياء حرف الى غيره ونهت الاكثر الى  
 ان علم بناتها منهنها معنى حرف وهو الاشارة كالا  
 استفهام وكان حقا ان يوضع الحرف يدك عليها فقد  
 وضع حرف يدك عليها لا يخرجها عن معنى حرفية والاول  
 اقرب لما استبان في محله انشاء الله تعالى **قوله** الاسماء المعك  
 مثل زيد وعمر **قوله** **المعرب اللغوي** العرب في اللغة الا  
 الذي جرى عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع  
 ليس فيه لا يوجب الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وصفناه  
 بحال النزاع **قوله** فاعبر العلامة اي صاحب الكشاف و  
 حاصل مذهبه ان العلامة الكيفية في تحقق المعرب يكون  
 قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد  
 فام زيد ولا كزيد والمعرب لم يكتف به بل قد مع الغالبية وجود  
 الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي  
 تركيب وتحقيق العامل معه وعدم المشابهة **قوله** في كون  
 الاسم معر يحتى يكون كالمعرب اللغوي **قوله** فلم يعتبر لحد  
 العلامة اعتبر الاعراب بالقوة الجديدة والمعرب اعتبره بالقوة  
 القرينة من الفعل **قوله** ولذلك اشياء ولاجل جريان الا  
 عراب بالفعل ليس شرط في المعرب اصطلاحا حائضون  
 زيد من قولك جاء زيد وايستند محذوف الاعراب  
 معر يحتى من السماع لهذا الكلام على قابلية بانك لم تركب  
 هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا علمة باعثة على الحد

لانه

ط  
د

كالوقف واضربه اذا عرفت هذا فاعلم ان الضوابط ما نص  
 اليه طيب الكشاف والسبيل عليه ان المعرب والمبني متقلا  
 وقد اجتمعت الحاجة على ان المبني ما شابه مبنى الاصل ولم يذكر  
 فيه قيد عدم التركيب الا في قول الشيخ ابن مالك والهم  
 مشر معرب ومبنى لشبه فعل من حرف مثل طلع ربط هذا  
 هو الذي اتفقت فيه تلك المشابهة وذلك مع عامله الا  
 والمعر يقصر لما على البنات لم يعنى جعلتها الاسماء للنوع  
 مع ان مذهبه مخالف لاصل الذي هو الاعراب هذا وقد جعل  
 بعضهم الاسماء العزبة تسم ثانيا مستمدا بالموقوفه ومشي على  
 هذا التماثل البيضاوي **قوله** لان الغرض اه اي الغرض الام  
 مع مسائل الخزان يعرف لحوال واخر الكلام من كونها معربة او  
 مبنية واتسام كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه الاحوال  
 بالتماع من العرب لان مع منهم ان زيدا مثلا فجاويز  
 مرفوع وكان من اهل التليقة هو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع  
 منهم ومع معرفة علم النحو لا يفيد الا معرفة اصطلاحات النحاة  
 بان هذا الاسم يتي على ذلك مفعولا وخوفا فائدة غير معتد  
 لها ولما قلنا اي الغرض الام لان من جملة الافراض معرفة  
 الهيئة التي كسبت مع تقديم ماحقة التاخير وبالعكس كوجوب تقديم  
 المتضمن لكون الاستفهام وجوب تاخير الفاعل عن المفعول في  
 بعض الاحوال **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا اه الفاء  
 فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو من جملة مسائله  
 المعرب فاعلم ان المقصود به انه وقوله مثال يحتل ان يعلق  
 بالمعرب اي فكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة

قوله

وهنا



المبنى ان يعرف انما لا يختلف لغير ذلك من مسائل النحو  
ولم يتل ان يكون متعلقا بما بعده معقوف ان يكون العربيا  
يختلف لغيره مذكور على سبيل التمثيل بثلثه ساير احكامه الشا  
اليها فلهذا بعد حصول الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش  
عن الاحوال العرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاخرى  
لكلام العرب ليجل الغرض في كلامهم فمختلف لبطايق الكلام  
وح وهو معرفة الاسم العرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان  
معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث والتحقيق عن احواله  
ولا يمكن البحث عن احواله قبل ولحكامه لا بعد معرفة ذلك  
الشي فان كانت هذه المعرفة المقدمة للعرب حاصلة بمعرفة  
الاختلاف وتعرفت العرب به وجب ان يعرف العرب  
اولا وقبل البحث عن احكامه اياه يمتثل لغيره لما عرفت  
من انه المقصود من البحث عن احواله معرفة ما لا يمكن  
عن احواله شي الا بعد معرفته فليزوم الدور صريحا فاذا ارد  
نفسه فينبغي ان يعرف العرب بغير الاختلاف ليحصل التماسك  
من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفة  
موقوف عليها كما فعله المصنف في تحقيق الكلام موافق الظاهر  
الشرح وكلام المصنف في الشرح واما المحتم فقد شرحه شرحا كريما  
ولنا احتياج في طلبك شك فارجع اليه في المطابق كلام  
الفاخر اي انما جعل لغيره مختلفا لما سبق كلامهم  
معرفة الفاهنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من  
معرفة العرب الاختلاف فمعرفة متقدمة على معرفة الفاهنا  
فوجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب التعليل

المبنى ان يعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجهول معرفة  
لغيره اي يعرف بذلك التعريف ليحصل هذه المعرفة **قول**  
فليزوم تقدم الشيء على نفسه هذه هي التهمة الفاسدة انا عرفت ذلك  
المقتضين فالحاصل بينهما تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة  
الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة العرب على معرفة  
وهذا هو اللبس الصحيح **قول** فينبغي انما عرفت فساد تعريفهم في  
العدول عنه والى قول المجهول على فذلك التعريف وجود الاواب  
في افراده فتوقروا ان حقيقة العربية ذلك ولم يعرفوا انه من عوار  
المقارنة كما عرفت والتم التفتيش قد دفع الامر لغيره عن تعريفه  
بما كان معرفة الاختلاف بالاستعمال كذا الاستدلال كما لو اسد  
لجوي او بالجمع كجلى لا ينبغي ما فيه **قول** اي من جملة احكامه بعد  
لما سينكر من ان تركيب العرب مع عامله ابتداء وحديث  
الاعراب لغيره من جملة احكام العرب **قول** من حيث هو  
انما يتبينه هيئته لا يخرج المبنى فانه ايضا ما يختلف آخره تقديرا  
لكن لا من حيث انه عرب واجاب بجم الامم عن هذا الاعتراض  
العرب يختلف آخره تقديرا اي يقيد الاعراب على حرفه الاخر  
يفطر اما للتعدد كما في المقصود والاستشكال كما في المنقول  
المبنى فان الاعراب لا يقيد على حرفه الاخر اذا المانع من الاعراب  
بطلته وهو مناسبة المبنى لآخره فلهذا وامس وقد يكون  
المانع ايضا آخره كما يكون في جملة نحو هذا الجملة يقال في نحو  
هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم للرفع بخلاف المنقول  
في بيان الحق فانه في الرفع مقيد في نحو **قول** متقدمة  
او حكايا والمبنى المتقدمة الحق في تلك الفت الدال مثلا بان

المبنى ان يعرف انما لا يختلف لغير ذلك من مسائل النحو  
ولم يتل ان يكون متعلقا بما بعده معقوف ان يكون العربيا  
يختلف لغيره مذكور على سبيل التمثيل بثلثه ساير احكامه الشا  
اليها فلهذا بعد حصول الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش  
عن الاحوال العرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاخرى  
لكلام العرب ليجل الغرض في كلامهم فمختلف لبطايق الكلام  
وح وهو معرفة الاسم العرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان  
معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث والتحقيق عن احواله  
ولا يمكن البحث عن احواله قبل ولحكامه لا بعد معرفة ذلك  
الشي فان كانت هذه المعرفة المقدمة للعرب حاصلة بمعرفة  
الاختلاف وتعرفت العرب به وجب ان يعرف العرب  
اولا وقبل البحث عن احكامه اياه يمتثل لغيره لما عرفت  
من انه المقصود من البحث عن احواله معرفة ما لا يمكن  
عن احواله شي الا بعد معرفته فليزوم الدور صريحا فاذا ارد  
نفسه فينبغي ان يعرف العرب بغير الاختلاف ليحصل التماسك  
من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفة  
موقوف عليها كما فعله المصنف في تحقيق الكلام موافق الظاهر  
الشرح وكلام المصنف في الشرح واما المحتم فقد شرحه شرحا كريما  
ولنا احتياج في طلبك شك فارجع اليه في المطابق كلام  
الفاخر اي انما جعل لغيره مختلفا لما سبق كلامهم  
معرفة الفاهنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من  
معرفة العرب الاختلاف فمعرفة متقدمة على معرفة الفاهنا  
فوجب ان يعرف على صيغة المجهول من باب التعليل



ورايت بالبرية بابيك وبالسند الحكيم تبدل دلالة  
 المقصودة من كون علامة نصب او علامة جوع بقا الذات  
 فان هذا السند في حكم تبدل الذات كما سنبأ في قوله طيت  
 مسلمين ومرت بمسلمين **قوله** او صفة المراد بالصفة  
 الصفة الغريبة اعني حاله وتغيرها في قولك زيد استبدل  
 فان ذات الحرف لم تغير بالتغير وصفها وهو كونه مرفوعا  
 منصوبة **قوله** اي بسبب وهذا الظاهر جعلها للوقت  
 للعلمة كما فعله الفاضل الصندي **قوله** لئلا يتحقق اه فان  
 لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو عرب لكن اخرا  
 فهو من قبيل ما سنبأ **قوله** اي يختلف لفظ اخره فاقرب  
 من المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور  
 حاصله ان العرب يختلف من جهة لفظ اخره اي صيغة آخره  
 فهذا التمييز رفع الابهام الواقع في النسبة الواقع جملة يختلف  
**قوله** اختلاف لفظ اي منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف  
 واجري اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافه فلفظا  
 قال الشنقيطي لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا مجازا  
**قوله** فان قلت امحصل الاعتراض ان المفهوم من قوله حكم  
 ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع العربات وليس كذلك فان  
 في بعض العرابة لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف العوا  
 مل وهي الاسماء التي وقعت معرفة اولها فان فيها حدوث  
 الاعراب بدخول العامل في الاختلاف الاخر باختلاف العوامل  
 فليكن هذا الحكم اي الاختلاف المذكور **قوله** الاعراب  
 الالف واللام للبعد خارج وهو شارة الاعراب انما في

قوله فذا حكم اعرابه  
 الاعراب بدخول العامل

في  
 اعرابه

من العرب **قوله** حرك او حركا شيئا شيئا كون الاعراب بهما  
 استعمال لفظ ما المشترك بين المعطوف في التعريف وارانها  
 ولفظة او ليست للتوحيده فان الاعراب حركه وحرف بل  
 فكرها للاشارة الى انهما لا يفتقران في موارد الاستعمال  
 احدهما في بعض الغرابت والآخر في بعض اخرى **قوله** اي  
 العرب واما الحرف في الزيادة والزيادة في غير الزيادة  
 فلذا سقطت الاضافة فاعو الاسم الالف والواو **قوله** فانما  
 صفة تميزان عن النسبة في اختلاف اخره اي ما يختلف في  
 الاخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة كما اذا كان بالحركات  
 العامل **قوله** العامل والمقتضى فان العامل مثل جاء ورايت  
 للمقتضى الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان  
 كما كانا سببين للاختلاف الا انهما ليسا حرك ولا حرفا قال  
 في الحاشية لكنه يشك بما اذا كان العامل حركا ولسلكا لبا  
 صارة فالاولى ان يسند اعرابهما الى السببية القرينة للمفردة  
 من لبا وابقا ما الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر  
 من حرف الواقع تفسير الاعراب بان يكون محله ان الاسم العرب  
 وقع يخرج لبا صارة **قوله** على ان يكون مكررة موصوفة بجه  
 شئ **قوله** من الاسباب البعيدة فانك انظرت جارا ندي مثلا  
 فجاء سبب الفاعلية ندي سبب الفاعلية الذي في ندي في  
 سبب الاختلاف الذي سبب آخر ندي فالاعراب سبب  
 الاختلاف لان سببها واسطة قال في العمدة ويمكن الاحتراز  
 المصنوع على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالحلة الموصوفة  
 بان يقال لبا الاستعانة ودخولها في الامة الكثر منه في الموجد

ولا واسطة في الاعراب  
 والمقتضى وان كانا



انتهى وهو فتح الاعتراض بوجه لئلا يفتقد **قوله** يبيد الحسية أي  
 الحسية المذكورة سابقا على اختيار المصطلح متعلق بمجرى بحثنا  
 إلى ملخص اليقين النجاة من أنه مبنى لاشارة إلى المبنى فخرج  
 ح بالضمير الراجح إلى المعرب على بعضهم ويحتمل أن يتعلق بخرج  
 أي يخرج من غلاحي مطلقا على اختيار المصطلح عند البعض  
 أعرب بحالة هو وهو احتمال بعيد **قوله** اختلفت هذه  
 كما تقول جاء ظهري بيت غلاحي وإنه يختلف حكما وهو الظاهر  
 ليرافق ما سبق **قوله** ثم حلت الأعراب أصلا ذهب السيرة إلى  
 في أحد قوليه من أن قول المصطلح من ثمة هذا قطع  
 على أن تراعى لا على الأصل على معنى من المعاني المعروفة قد لا  
 اخرج منه حركة يقيد بحسية كما عرفت وجعل العلة خارجة  
 عن **قوله** اختلفت وضع الأعراب ولينبأ انظر على عدم  
 جريان الأعراب في الأفعال والحروف فإن المعاني التي في عالم  
 يتغير على كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له صيغة فقط  
 بانترابه كمنى المرفوعة صيغته ضرب والمثنى ضربا ومن  
 على هذا وكذا الحرف فإن الابتداء له من الخيرية المعاني في كل  
 أن المعنى تلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف صيغها  
 بخلاف الأسماء فإنه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يفرق  
 إلا الأعراب نحو الحسن زيد أو الحسن زيد وما أحسن ذو  
 فإن معنى الأول شيء أحسن زيد ومعنى الثاني مصاد زيد  
 ومعنى الثالث أي عضو من أعضائه زيد أي خلق من خلق  
 زيد أحسن **قوله** هذا المعنى أي أن قوله ليدلها مقبلة على فائدة  
 استدللت وضع الأعراب **قوله** حيث تألف شرحه على الكتاب

حركة  
 قوله  
 قوله  
 قوله

**قوله** لا استأجر أي لم يرد بقوله ليس هذا من علمه أنه خارج  
 عن الحد اللام فيه متعلق بما خارج عن حد هو الفعل المقوم  
 من تعزى الكلام وهو وضع الجمل في قوله ذلك الفعل المقوم  
 كما توهم بعض النحاة أن أراد به أن الحد قد يتم قبل المعرفة للاختلاف  
 المذكور في قوله **قوله** بالضم بالنصب عطوف على اسم أن يكون  
 في خبر التقى وقوله للفهم أه صفة الفعل اعطف وضع **قوله** فانه  
 مفهوم من تعزى متعلق بهذه العبارة وإن فهم فلا يفهم إلا التقى امر وقد  
 الرسالة اعترضت لتعليم الصبيان والحق بعيد بقوله إذا نظر  
 إلى أصوله قصد اللاحق وهو حسن **قوله** فاللام فيه إذ عرفت أن  
 ما ذكره بعضه بعيدا عما علم أن اللام فيه **قوله** ليدل الاختلاف أن  
 أن قيل إن استدلاله للاختلاف مع أن الأعراب الدال على  
 المعنى عند المضامين هو ما به الاختلاف اعطف الحركة أو حرفا  
 لاختلاف كما ذهب إليه يجهل ولا للاختلاف امر لا يتحقق مثله  
 في الإقضية يبقى اعربا بملت للمكانت الدالة على المعنى ناسبا  
 شارة إلى هذا الإصقال **قوله** الفاعلية أه خبره على الشر  
 الرضى حيث قرر المعنى يكون الاسم علة وفضله بيا وسطة عرفة  
 هو بيا سطة **قوله** والمعتزلة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار  
 بالقلبية صحت بدست لوفن جيزا وفيه رد على الشر  
 حيث ذهب إلى أن المعتزلة على صيغة اسم المفعول أي أن الأفعال  
 تتولد المعاني بأن يلقى اسم فيأخذ الفاعلية ويجزى غيره فيأخذ  
 ها وهكذا ووجه الرد أن هذه المعاني إنما اقتضت الأعراب  
 باعتبار كونها طارية على الاسم خارجة إلى ما يميز كل من هذه الحروف  
 عن العلف الأخرى لا يفرق بسبب كونها معروفة للاسماء فلهذا

قوله  
 قوله



معان الردي عن المفكر الى **قوله** على تصنيفه الفصحى ان  
 تشرب كلمة بمعنى كلمة اخرى **قوله** لا عليه بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية  
 دالا عليه من هذا ما يشهد بالاعتبار على الاستيلاء لا غير بذكر الباء المعينة  
 والافعال المتوار من الافعال المتعدية بتقسيمها لتصلها الى المتنا  
 تلك المعاني فان الفاعلية هي الهمزة والمفعولية هي الضمة  
 فاختلافها هو سبب اختلاف الارب **قوله** بسببها اى بسبب  
 العلومات **قوله** فوضع اصل الارب هذا اذا وقع اعتراض شئ  
 من الكلام السابق فربما يقع من قولك فلان اولت لعل  
 لاختلاف النماذج ان عا الى آخر الكلام ان وضع الارب للدلالة على نقل الحرف لا على اختلافها  
 المعاني وضع الارب وحاصل ما عايب ان وضع اصل الارب غير ما هو في حقيقة  
 الاختلاف للدلالة على تلك المعاني فاما وضعه فمختلفا فاعلم ان  
 تلك المعاني وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المعاني فكل  
 الارب حركة او حرف مختلف آخره به ليدل على المعاني فان جعلت  
 الدال هو الحركة وحرف مجرد من قبل الاختلاف فهذا هو الشق  
 الاول فان اخذت معينا بالقياس من الشق الثاني فكانه قال  
 وحرف معيان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة **قوله**  
 اما جعل الارب اى مطلق الارب من اركانها كانت اى  
 اما تأخر الارب فظاهر اما الثاني فانه حرف الذي هو علامته  
 لمكان آخر وحرف فكان الاختلاف له حيزا اوله وقع بعد  
 حرف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل **قوله** على صفة  
 اى صفة للمسمى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة ونصب  
 الى ان هذه صفات الالفاظ وعلى ما قيل الارب ان الارب  
 الوصف بعد الوصف **قوله** او من عربيتا وقيل اذا كانت آخر

الاسم هذا التبر كان كلاما محبوبا عند الخطيب فسمى الارب  
 من قولهم امرة عربية محبوب **قوله** ارب الاسم مطلق الارب  
 فانما رتبوا لغيره والدليل على القيد في بحث الاسم ثلثة اشياء  
 الى ان يجمع قوله نعم ونصب يجر خبر واحد فحيلة على التبدل لا الخ  
 صفة مثلثا او ثانيا فيكون العطف مقوما على العمل كما في قولك  
 البيت سقف صمدان هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة  
 فخر عوفي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي يتم بالفائدة مع  
 متعلقه ان كان ذلك حجة لا مثل هذا التقدير فقد سبق الكلام  
 في مثل ما وجب اليه **قوله** نعم ونصب يجر خبر الارب فاعلم ان الشق  
 السفلي عند التلفظ به الارب مرتبة بعد خبره وسمى بالنصب نفسا  
 لانصا والتشخيص على ما لها عند التلفظ به اوله ينتصب  
 في كلام من غير ان يتصل اليها الكلام وسمى لجر لان عاملا في  
 الفعل الى الاسم لان الشق السفلي يجر الى اسفل عند التلفظ به  
**قوله** الارب اية هذا على تنصب الارب من وفقد على من ذهب  
 الكوفيين والارب جزم **قوله** في هركات البناءية واما الحركة  
 الرابعة فهي السكون **قوله** على قلة القرينة كقول المصنف بالضم  
**قوله** فلرفع الفاعل فغير **قوله** اى علامة كون الشئ فاعلا فالياء في  
 الفاعلية المصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التي تلصقت على  
 كلمة اتمها بالمصدر في الارب في هذا المقام هو الكلام فان الارب  
 ليس علامة الفاعل اعني للذات المنصفة بالفاعلية بل علامة  
 وصفه اى كونه فاعلا لا لثبوت الاختصاص في معوليتها اى الارب  
 فتدبر **قوله** كالقيد والجزءان فان لم يكن فاعلا واصطلاحا  
 لكهما في حكم الفاعل لان من جهة ان الفعل مصدر منهما وكون

واما اصبغ



المتبادر انما يكون في جزأين من الجملة وهما الشئ الذي  
 الى جوار الياء النسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح في قوله  
 اقرب الى الهم ما اختاره الفاضل الهندى **قوله** وانما انقص الزرع  
 هذا الاختصاص اختلف بالنسبة الى الفاعل والمضاف اليه وانما  
 قلنا ذلك لوجود الزرع في غير الفاعل كالحققات وبيان الاختصاص  
 في الفاعل لكونه صلا في الاعراب هذا ما جرى عليه المحققون في  
 ان قصد المصنف حقيقة لان ما ذكره من المحققات مطابقة في  
 لفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة اوصافه في قوله اوله  
 ان يجرد في الفاعل فان كانا نوع من انواع النصوصات  
 وبيان ثقل الزرع وخفة النصب يظهر مما سبق فوجه التسمية  
**قوله** فاعطى اه اقواس من الاعطام مع جعله الى المفعول  
 الثاني باللام **قوله** ولما لم يبق اه افقوله الكثرة لما تبلغ مرتبة  
 الضم في الثقل ولا مرتبة الضم في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا  
 مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة الضم في الكثرة فاسبب تعطيل  
**قوله** العامل الا عند اللام للبعد عن وجه وهو اشارة الى  
 مل المتكلم سابقا في تعريف العرب او معنى العامل  
**قوله** لما يحصل انما ترتبه لان المتبدل من التقوم هو القيام بغيره  
 البليغ بالحسم والمعنى قيام بالاسم العامل بالاعمال موصلة  
**قوله** اي معقوله اشارة الى اللام في المعنى للبعد عن وجه اي المعنى  
 المنفرد سابقا في معنى المعنى للاحتمال الذي هو لا يتوهم  
 الى المعنى معينا كما يفهم من التعريف **قوله** ما يتوهم ان  
 قد وقع الاختلاف في عامل الفضائل فقال الفاعل هو الفاعل  
 الفاعل انما يستلزمها الى اخر صان فصلة فيها ما سببه

مشاهد

وقوله ينكر ان ايضا سبب علاته الفضل في ان هشام بن عوف  
 هو الفاعل لاستقره الرضوخ على عليه بان الفاعل هو الفضل الذي  
 هو الجزء الاول باقما له اليك لا مضاف غيره من الامثلة فصلة  
 في الراجح ان العامل هو الفعل نظر الى كونه المقتضى لفضلات  
 وهذا هو الذي اعتمدت عليه وهذا هو الذي اعتمدت عليه  
 مفعول السبب فان الفعل عامله الفاعل الذي هو اقوى من الفعل  
 بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشئ عليه وان كان ظاهره الاول  
**قوله** معقولا صانفا وهو كونه مضافا اليه **قوله** والمفرد الفاعل  
 اي لا عرفت ذلك فتقول المعناه **قوله** اي الذي يمكن شوق  
 يطلق المفرد على ما يقابل المركب فيطلق على يقابل ههنا ويطلق  
 على ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل الثاني والجميع هو ملكا  
 ارادة اراكل واحد من الثلاثة السابقة ما صدره بالمعنى الرابع  
 القرنية جمل مقابلة **قوله** والذم يكون اه هذا تعريف للمركب  
 حاصلان ما عرفت بنية عن بنية مفرقة وذلك التخييل وان  
 يكون حقيقا او مقبلا او لا امان ان يكون تغير الشكل دون  
 نبيلة في مجمع نحو رجل ورجال او تغير الشكل ونقصان في الجمع  
 نحو مولد وولد او زيادة والنقصان معا نحو علم وفطن  
 والثالث نحو ذلك تغية الضمة في المفرد كضم قفل في الجمع كقفل  
**قوله** فان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجه اولها ان لما  
 انقرا الى الاعراب للذلة على المعنى كانت هركات اولها  
 اول الحذف واما يصل الى الغرض فلم يكن لتسوية الى تكلف  
 الانتقال ثانيا انا انما انقرا الى علامات تدل على المعنى وتقر  
 بينهما وكان الحكم ملكية من حروف وجب ان يكون العلامة

نحو اسد واسد  
 الشكل



في الحروف والعلامات غير العلم والشأن ان الانبياء  
 يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للعلية **قوله** والفهم  
 نصب الكتاب سر في هاشية هذا التركيب من قبل العطف  
 على معنى عاملين مختلفين لكن المجرور المقدم مجرور  
 المعاجزة وان لم يجره المجهول انتهى وبما ان الفهم معطوف  
 على الفهم والعامل فيه الباقول نصب معطوف على رفعه وهو  
 منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المعتد اعني **عرب**  
**قوله** على الحالية او المصدية كتب في هاشية على غرض ان  
 هذان الصيغتان بالصيغة الحالية كونهما مرفوعين او عرابا بالفتحة  
 اعراب رفع وعلى هذا القياس نصب ما وجرا انتهى قوله التقدير  
 الاشارة الى المصيبة على الحالية ومنه ان المصدر بمعنى  
 اسم للمفعول الترخيم الحالية وان صاحبها الدعاء لم ينفذ فان  
 مدلوله عليها بالمقام كونه فعله خلافا للفظ في الغرض والحق  
 الشريف ان العامل في الطرف قائم مقام متطرفة فاصد الثاني  
 اشارة الى المصيبة على المصدية متشابهة على بيان الفعل القدر وعلى  
 بيان ان المصدر الحقيقي قد وقع اعني لفظ اعرابا لكن لما  
 خلف الجري اعرابا على المضاف اليه وسم باسمه ولو قيل في رفعه  
 وينصب نصبا لم من هذه التكاليف **قوله** وهو يكون  
 بالالف هذا مفهوما اصطلاحيا وهو شامل للكان مفرد  
 مؤنثا لمسلما او مذكرا لمخمساما متحدثات وعلما  
 في أشهر معلومات وبسبب التعليل كما ذكرنا لا يغيرها كثرات وكرات  
 وكرات بكسر الكاف وفيه التين مع كسره واستمير جمع للتوث السالم  
 باعتبار الغالب **قوله** لان تم تعليل كسر الكاف في المنقوصات

لان الواو تنقص منها حال اولها وحال اخرها الى ان التكملة  
 اصله في الدليل عليه على انزاع حذفها انحاءا لان  
 الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت لم تنقص لا  
 مشتقال الحركة عليهما فانقصا الى الكاف وفتحة الف التامة  
 الواو فصار **قوله** اصله في حذفها فتحة الواو والواو في  
 تخفيفا وضمت اللام للتبليغ والفتحة ابطوا على ان اصله في  
 وهو الصواب لقولهم نديان **قوله** فاعراب هذه اشارة  
 الى متعلقها وهو المجرور اعني قوله بالواو وقال بالمثل فان  
 الحذف وباقى الاشارة بكثرة واحدة كسائر الاسماء من انما  
 بالمركات التعدير وهو الاصح ومقتضى كانه نصب اليه بعضا  
 في التسمية المنصبة فيكونها الى الكاف مع انما اذا  
 ضيفت الى غير الكاف كانا مثلا اعرابا بحروفه ايضا  
 واعلم ان في اعراب هذا الاسماء ما صاحبها ما نصيب  
 احد هو مشهور بانها معرفة بالمركات اللفظية الواو  
 تيل الحرف في هاشية وهو نصب سيوي بانها معرفة بالمركات  
 مقتضى على الحروف فكان اصله ان يكون استثنى لفظه  
 على الواو ومكنت ضم ما قبلها لا يتابع وقد اختلف على الواو  
 وانما هو من نصب الف انما معرفة بالمركات اللفظية و  
 حرفه ليس بها اسمها معرفة بالمركات اللفظية كما في الالف  
 وعليه ودقوله من غير انزاع الحاشية فاعضوه  
 امير حكوا تعري الى اللب وهو الذي يقول بالفلان  
 يخرج الناس من الى التصل في البطل وقوله فاعطوه بالفتحة  
 المشددة اعني قوله اعضض على ان يكون اعني ان يكون



اعلموا انك استعملت بولا ينجيوك من القتل الذي اياه  
 اي عتلك بملكك الذي استعملت اليه عتاما ان ينفعك  
 فاما نحن فلينجيك فكنوا اي لا تذكر الكنايتا التي ذكر  
 الحرف الذي ذكره مع اسم النكر وهو لا يروى كذا يقع للناس  
 وسكون الكاف بعدها فون ساكنها كونها مقصورة  
 كعصا وعليها ودقوله مكره اخاك لا يطل واول من  
 قاله عمر بن الخطاب لما علم عليه خوة ليجتنب الى صيانة  
 امير المؤمنين علي صلوات الله عليه فلما التقيا وداى منه  
 تلك الصولة صديقية التسمية على نهم الرجل فلقها ما  
 الا بطل قال مكره اخاك لا يطل اي تقتلني لظنك اني  
 اقد على حاية او على قتل واية بل انا اخوك يا امير المؤمنين  
 حيرت على ملاقاتك على خوة القيس وقيل اول من قاله  
 ابو جحش حين قال له خالد بن ولید ان ناسا من بني  
 غار بن زريق وهم قتلوك اخوة هؤلاء في غار فيرطبا  
 لعنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على قتم العادتهم  
 في الغار فقالوا له يا جحش فقال بعضهم ان ابا جحش  
 لبطل فقال له ابو جحش مكره اخاك لا يطل وكلاهما قال  
 هذه القولانغا ضلخت في الاطية ونحن ففكرنا لا لا  
 وما اختونا والليل عليه جواب عن امة ففهمنا كنا  
 بنا للوسوم بالفوائد الخفية تركنا ههنا الاختصار **قوله**  
 قامة اما الوحش بينهما فحيث المعنى وهو ظاهر  
 حيث الاعراب فان اعراب المفردات بالحركات طرأ  
 عما بالحرف فحصلت الوحش والمناسبة بينهما

الذكر

المفردات من غريب اللها انما اصل المشتق مجمع فاعرب بعض  
 لغزات اعيانها بالملك المناسبة **قوله** كل اعراب سمان  
 هذا الاعراب للنا **قوله** فاعرب من كل وجه مظهر  
**قوله** منبته عن بعد ذلك اذ قلت لظنك انك قد فقم  
 من انك انت والاح والاب والامبال بعد العدد المتعدد  
 من بعد الالف بيان يفهم كل معنى من لفظ كذا المثال التكرار  
 فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من الضم  
 اليه قول الفلن واعلم ان الظاهر ان جعل كلامنا عن  
 التسمية وحرف الوجه الجعل الاعراب في هذه الاسماء  
 السمة بعد غيرها بالحرف لا يستقيم لان الان والولد والوالد  
 والام والقريب الى غير ذلك منبته عن التعريف لا وجود  
 بدق اعادة اللام على طرير **قوله** ولوجود حرف صلت  
 فاستلوا من جليب حرف اجنية **قوله** حتما عتمة  
 الابهام عن منبته اليهود الى حرف اية قد سمع وجعل ذلك  
 عند الاضافة الى غير اليا ففت ارادة الاعراب وانفردت بها  
 لا مراد من الاضافة الى اليا وبخلاف الاسماء المحذرة الا  
 كيدهم فان اصلها يدى ومعناها لم يسمع بذلك المحذوف  
 مطلقا وقت الاضافة للاخيرة **قوله** يلحق بقى الاعراب قوله  
 كلنا غلما لم يطل مشق مع انه لا يطل للاعاب الا ان لا يسمع  
 مفردة اعنى كل بجواز ارجاع ضمير المورث اليه وانحلى كلنا  
 اجنسين انتا اظها هذا ملهيب اليه البعير وفي وعند  
 الكوفيين الالف في كلنا كذا المشبه ولم يمحذف فوهي الا  
 مما الاضافة وقالوا اصلها كل المضاعف فحذف تحت



احدى الالامين فزيد الف للتثنية حتى يعرف ان المقصود  
 الاحكام في التثنية لا في الجمع وقد عرفت فسله **قوله** **كلنا**  
 فتاوها لا يجوز ان يكون زائدا لان عقيل الميم في الكلام  
 لا يجوز ان تكون للتثنية لا لانه لا يكون الا بعد التثنية  
 في وسط الكلمة بل هي عرض من الود والالف بعدها  
 للتثنية قبلها ياء مع ان الالف للتثنية لا لتقلب الياء  
 بين الالف والوصل **قوله** **كلان** المؤنث طار على ذلك  
 لانك تقول ضارب تقول ضاربة **قوله** **واثنان** وليس  
 انما معزله من لفظه والالف والنون فيه ليس زائدين بل  
 هما من جوهر الكلمة **قوله** **ما سمي** به اصطلاحا **قوله** **فزيد** على  
 الهند حيث قال جمع المنكر السلم وما على صيغة يكون  
 باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المنكر فلان  
 سين وثنين وتلين من جوع المؤنثات ولو قال الجمع  
 لواد والنون كان احسن انتهى عينا فان كانه على  
 المنكر على مفرد الاخرى وهو يكون مفردة منكر اذ على  
 مثل سون واخرابه وليس كذلك بل المراد به جمع في اصطلاح  
 النحاة وهو ما جمع برادون قال والوقالو الميم في الكلام  
 العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة والوكذلك في باب بعضهم  
 بان الواو في معرض التغير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما  
 قام مقام الضمة صارت كانهما ضمة **قوله** **لا عن** لفظه بل يكون  
 جمعا لما لا يجوز ان يكون مفردة عن لفظه وهذا من  
 معناه فان عند بعض اصحاب الوهمي اجاب **قوله** **واخوانها**  
**قوله** **انها** قول قد حمل انظر طبع المنكر في الاو بجمع تكسر

طبع مقابلا

في

بنوب جمع ابن واخرون بكسر الخاء وحكى يونس فتمها وجمعها  
 الهامة وتشديدها جمع حوة بفتح حاء وان قلت جملة سود فماتى جمع  
 شرح الالفية من مخو حرة وحوي تخفيف من الشياخ **قوله** **لانه**  
 اي لان ثلثين كما سيج اطلاق زيد بن علي بن زيد **قوله** **ولا**  
 تعين اه لا لانه اجمع اذا اطلقت لاعداد معينة الا بقرينة  
 هذه الاعداد ان التعيين معلوم منها عند اطلاق **قوله** **وكثرة**  
 التثنية بالنسبة الى جمع وذلك لان جمع يتوقف على اقرار بشد شرط  
 ثلثة وهو كونه على المنكر فاعل بخلاف التثنية فانها تحقق بغيره من بين  
 شرط وما كان اقل شرط كان اكثر اضافة **قوله** **لوتوع** حله اما اذا كان  
 اذا قلت جاد غلام زيقوى ان الكلام مستفاد ومفيد بدين  
 كوزيدا لان كحه لوقع لانتباه **قوله** **الذي** اشير الى فتمية الهما في  
 حكم العرب حيث قال لفظا او تقدير او انما قال ذلك ليعلم تقدير  
**قوله** **التقدير** واللفظي المعرف لانه اهدى بما اراده **قوله** **ولما كان**  
**التقدير** هو الا لان للناس سببا خوة عن اللفظي لانه اصله ان  
 اصل في العلامة ان يكون ظاهرا **قوله** **اي** تقدير لارباب الالف  
 واللام فآية مقام المتعاقبات **قوله** **اي** في الاسم فاما موحدة لا بص  
 كما قال الفاضل الهندى لغوات الملاية لما سبق من بيان حال  
 الاعراب لانها سما كما عرفت قوله او محذوفة اه فان الحذف  
 لعله في حكم الثابت فلذا لم يجر لارباب على الصاد **قوله** **فمن**  
 العمل متعلق باشتغال قال غير مرفوع لان كسر فخر في التي بعد ثانيا  
 قد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد نصب بعض ان  
 غلبي ليس جريسا بل بني لتوسط اخوه بالامثلة والاعراب  
 البناء صفات الاخوة وايضا ان مثل هذا الامتراج لا يخرج الاخوة عن

مثل شعثا شعثا  
 عسرون جمع عشرة  
 ليع اطلاق غير  
 على ثلثين



آخره انما هو انما يخرج بعلبك فانه مكنون اشمن هذا الامتراج نهض كثير  
 الى الامم ايجي الاول منه **قوله** مطلقا حال من محول الكاف والعال  
 فيه الفعر المفهوم من الكلام وهو **يقدر** في هذه النوعين اش  
 الى ان قوله مطلقا فنيلا عصا وعلمى وان كان فائدة التعيم  
 بخلافه انما يتبعه رقع قال ان مثل فليجي معرب لفظ في جاك  
**قوله** اي في حال القراع ونجرا شانه الى ان قوله المصروف فلو لم  
 لا يستقل ل حال لوجه الفاعل المندب عطف على قوله كفا  
 دعي قفس كجوزه الشا الهندى لانه بحيلة واحد من الكثر  
 خول الامم عدم الزيادة **قوله** يعنى تقدير الاعراب لا يستقل الاشعر  
 بهذا الكلام بيان المراد الله من تعدد الاشكال ان تقدير الاعراب لا يستقل  
 قد يكون في الاعراب حركة وقد يكون في الاعراب حرف استيفاء  
 صورا الاعراب المتعدي حتى يرد على المعاداة تولى بعض الأشكال عند  
 الاعراب يقتصر في الاموال الثلاث كل في الاسماء الستة وربع ذلك  
 الاسم المضاف الى الاسم العربى باللام نحو بابي اخو جارث آه  
 ونحو جامل صاحب القوم آه وامثالهما مما امر به تقدير على قوله  
 يتى علامة الرفع لان علامة او او لا ما قبل منها تقول الفصل ما  
 في كتاب الخفي وبما ذكره ابراهيم بن نظر لأن السيلادون في جوفنا  
 من الواو كما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا نقدي لان العوض  
 لا عوض عنه ليس بصواب **قوله** وقد يكون الاعراب جوفنا فمنا  
 ما اذا كان حوب الاعراب منه ولا في ساكنات **قوله** اي مما عدا ما ذكر  
 يريد توجيه اقرار الصمد مع تعدد مرجع بانه راجع الى المذكور  
 تقدير في الاعراب لا يستقل الى ما ذكر من الاشكال  
 حتى يربط ان الاعراب في بعض ملهاده من المذكور فني ياج

محب غير المتعدي

لا يكون اعلى **قوله** وما ذكره في تفصيل آية يربط بيان انما طبع  
 في المنصرف بما قبله وثلاثة فكر غير المنصرف وترك المنصرف **قوله**  
 وكان غير المنصرف بما قبله اقوى اقل افراد لان شرايطه ومعلقاته  
 اكثر من غيرت ان كل ما كان الشيء اكثر شرايطه كان اقوى افراد قوله  
 وانما في تعريفه اي عن تعريف المنصرف لان الاشياء تقرب بخلافه  
 هاقوله اي اسم معرب جعل ما موصوفه لا موصوله لا يلزم تعريف  
 غير تكييد البند لان غير لا يقبل التعريف وان اضيفت اليه معرفة  
 لتوهمها في الامام ولكنها تقبل تحفي صياحوا ذكرنا مبتدأ **قوله** فو  
 بل جعلها اشارة الى الخراج مثل جعلي صايح اذا جعل على عن القسم  
 الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انما ليست امور تيق بل المور  
 احدهما لكنه مطلق القسم الثاني **قوله** واستجماع شرايطها  
 اشارة الى انما علتان لا يورثان الاثر الى وضع الكسر والتنوين ما  
 لم يشتمل اليهما الشرايط والا لكان مخروج غير منصرف بل انما  
 ليس كذلك **قوله** مجموع ما في هذين البيتين الغرض من هذا الحكم  
 الترتيب في الفاعل الهندى لانه قال وفي راجع الى العلة لا العلى  
 لان كل واحدة علة لعل وبان الرولان الضمير راجع الى العلى  
 الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف اولا بعد ضابط  
 ثم الحكم على المجموع بانه خبر ليست مقتضيه لفظ مجموع بيان لكون  
 الخبر مجموع ما في البيتين لان خبر مقدم كما توهم بعض لان فصل  
 وانت قد عرفت الكلام سابقا رجع اليه بقوله قدس سره  
 البيتين موافق للمعرفت معهما اجتمعت ثنتان في تعريف  
 تصوير اي اذا اجتمع فيه علتان فالمرض ليس بصواب  
 خطأ ولو ذكر البيتين اول لا يستغنى عن تعريف الالة لا يكون

مقتضى

فغيره







فيه عدة جمع الموصوفات ووجه الفاضل الذي بان عرفان مؤنث و  
 ان تلتنا لا على غير ما نيت فيها الا تحت التانيث لا مشركا  
 ويعود المصير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرافة مياكافها  
 ثم قال فالاولى عندي ان التثنية بالضم والفتحة والفتحة  
 لانه لا سقط لتثنية المبر في السقوط وجمع التثنية في السقوط  
 جميع السامية اذا الكسرية مفعول لا باع فهذا فيه كالتثنية في غير  
 المنصرف للضرورة وهو انه غير منصرف وتثنيه تثني التثنية  
 لكنه لم ينفذ منه كما حدث من كل اسم غير منصرف لوجود  
 مواضع اعني الكسرية التثنية في التثنية الكسرية لانه تثني  
 مقابلة اي لا يمنع العرف من هذا التقدير انصرف غير المنصرف  
 للمنفرد هو واجب المداخلة في القسم الجائز في حصول الجواز ان  
 الجائز قد يكون ويراد به ما يقابل الواجب وهو المتبادر  
 الطرقتين وقد يطلق ويراد به ما يتم الواجب في الجائز يعني  
 الغير متمم سواء كان واجبا في حالة الضرر او واجباً  
 كما في حالة التناهي **سبب** عند الضرر ما عند غير الضرر  
 المنصرف فلم يدخله الكسر والشرف فانه دخله لحدس لصار  
 منصرفاً حقيقياً **وقيل** المراد بالضرر اه القابل هو الفاضل  
 المصنف والعرف في اللغة بمعنى التغير والمجنى فيكون تغيره  
 الى حكم آخر وجب الاحتياج الى ان يقال المراد بصرفه جعله في  
 حكم المنصرف لكنه بعد هذا السياق واما معناه اصطفاً  
 فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما معاملة الضرر  
 لا يصير منصرفاً بهذا المعنى **فثبت** على ما ثبت من هذا المصنف  
 بما قالته فاطمة عليها السلام في مرسية النبي صلى الله عليه

فأما فاعلى من ثم تارة بعد ان لا يتم معنى الزمان في الابد  
 الغوالي جمع غالبه في الراجح الطيبة والمعنى ما الذي ادى شي وقع  
 على من ثم تارة بعد ان لا يتم معنى الزمان فاستداد الزمان  
 الطيب والاستفهام لا لثنا والمعن لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن  
 ثم الغوالي ثم ما هو لخص نهاراً في وقتهم بعض شعراء القوم هذا  
 البيت بقوله **يأثم** بفتح جند ان غم ودد ومصبتها كذكر  
 برودها وبنينك بديرة جون شهرها **ان** جافاه الزمان  
 حذف يقع في الشعر منه المخرج عن السلاسة ومنه لا يخرج  
**في** لا يجوز ان يكون في او اخر لا ياتي والضم من فكر البيت لان حصوله  
 بان حرف الراء الدال للسورة **فان** حيث حرف اه تعليل  
**بها** في مثل الجوع اما شاد ما الى ان ذكرها غلة لا ليس بالبدل  
 المقصود في الجوع **كالكالب** واسا وطلايم قانغاشا  
 فالكالب جمع كلب وهو جمع كلب اسود وجمع اسود وهو جمع  
 سواد وانما جمع انعام وهو جمع غنم انتهى ففي هذه الامثلة  
 تكررت فيه الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتين  
 كل علة فرع شئ لان الجمع فرع المفرد ويزعم الجمع فرع عدم التزم  
**في** كما يجمع الموافقة لها اه فانما في حكمها موافقة الجمعية  
 والوزن وعدم جواز جمعها ثانياً في الجمع التكرار اعلم ان في قيام  
 الجمع مقام علمتين او الا احدهما ما ذكرنا في الشر وهو مختار  
 ثانياً ان الجمعية فيه وصل الى حد التماهي بحيث لا يجمع الجمعية  
 جمع اشير لان له عمل وقوة في الجمعية ثالثاً وهو اني لا تقاد  
 ونفسه اليه اثر الزيادة ان قيامه مقام السببين وقوة مؤنث



نظيره في الاتحاد العينية **قوله** وجرأ اعلم ان الف الثانية في  
 خروجها الى المخرجة المخرجة عن الالف لاجتماع الفين لا الف التي قبلها  
 كما يتوهم من اسم **قوله** نصار الثانية طردا لان كونها الف الثانية  
 علة وكونها لانه للكلمة حسب الوضع منزلة ثابتة اذ لو كان  
 فيه علمان فترتيبان لان الثانية فرع التفكير والفرع فرع علم  
 اللزوم **قوله** فلو علم اللزوم اجاب بسؤال تقريره ان يقال ان  
 الثانية قامت مقام علمين لاجل لزومها والتأخر قد عرّض لها  
 اللزوم بسبب العلمية كفاية مثلا لان الاعداد محفوظة في  
 التصرف في يتبعها في يقال ان العلم لا يثبت احكام العلمية للزوم الثانية  
 محاصلها ان الثاني كان ثابتا لانه فيما قلنا ان لزومها  
 عارض بسبب العلمية ولهذا لو لم يكن في تلك اللزوم بحاله فلم يكن  
 اللزوم العائلي نازل منزله علمه كاللزم الوضوح **قوله** مثله لانها  
 قد تكون لازمة بغير العلمية كافي جملة وقرأ ان هذا هو العلم  
 يكن معتبرا في بوعها كما لا يخفى **قوله** فالعدل الفاعل المتغير  
 في اللغة الميل في الاحتجاج ما ذكره المصنف **قوله** من مقتضى  
 الخوض من هذا التقدير دفع الاعتراض الذي اوردته المثلثة  
 على المخروجه ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العلم  
 مقتضى خروج لازم وتفسير التحديك باللازم لا يجوز وحصل  
 الدفع ان العلم مصدر مبنى للمفعول وكذلك هو خروج بمعنى كون  
 الاسم مخرجا في تفسير **قوله** المتقدي وحاصله ان الاسم  
 معناه كونه مخرجا من الحقيقة الاصلية وهذا هو المناسب للعلم  
 لان المقصود منه جعله صفة للاسم الغير المنصرف في باب الاسم  
 فيكون ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير بل هو ان يقال

والثانية

مبحث العلم

في هذا العلم صفة التكلم لانه العاقل هو خروج صفة الاسم لا  
 يجوز تفسير صفة شيء بصفة آخر فقلنا بما يرجع الى انما صفة  
 الاسم فلهذا **قوله** اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم  
 خرج به خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا **قوله** اي عن  
 صوته فسر الصيغة بالصوت لانه الصيغة قد تطلق على الكلمة  
 باعتبار ما يعرض من الهيئة فيقال ضرب صيغة المخرج في  
 بمراقة ههنا **قوله** التي تقتضي الامارة هذا في جميع الامثلة  
 المذكورة بعلمنا هو الا في عرفان ليس اصل قاعدة يقتضي  
 ان يكون عليها او يمكن ادخاله ايضا في جملة اخواته بان  
 يقال لما اقتضى ضرورة من العلم الى ان يحكم بانه معدل حكم  
 بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فمراسم فاعل من العمارة  
 خرج من صيغة التي تقتضي القاعدة وهي عام الى علم  
 افاد الفاعل **قوله** ولا يخفى ما في المعرفة من صفة  
 الاصلية ظهورك خروج المشتقات كاسم الفاعل بخلافه من  
 تعريف العدل فان خارب المشتق من القرب ليس له  
 وقاعدته بغيره فيكون على صيغة القرب فلان القيا  
 في الاسم الفاعل من الثاني مجردا ان يكون على وزن فاعل  
 بل هناك اخذ خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم  
 من صيغة الى صيغة اخرى فلا يلزم ان يكون فاعلا ومخرج  
 المنصرف للعدل والصيغة **قوله** ما في صفة الصيغة اه  
 نتيجة لقوله ولا يخفى فحاصله انما قلنا ان صيغة المصدر  
 مفاوكة لصيغة المشتقات فخرج جميع المشتقات لبنانة  
 الصيغة في الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا



لاها وان كانت خارجة عن صيغة الالفاظ جرة من غير صيغتها  
 كالمفرد والعدل مقبر فيه ان يكون ذلك الاشتمال من صيغة  
 لغزدا غا قال كلما لان بعضها كالافعال المستفحة خرجت من  
 قيل خروج فان المراد بوجه خروج الاسم ان يبقى بعض المشتقا  
 كاسم الفاعل والمفعول ونحوها فخرج المجموع بقيد صيغة و  
 اسناد الإخراج الى مخرج سابقا ما جاء في قوله **ان**  
 استبعاد لا يجوز ان يكون في الكسرة المستفحة والاول  
 والفتح على المنعوتية لا علم **المشتق** المستفحة الاعجاز ولذا  
 مخدفة الاول بخدمة ومخدفة الالفاظ كقولهم **ولا**  
 بعد فخره لان هذا التعاير هو المتباعد حيث ان الصيغة  
 الاول موافقة للاصل لان هذا الأصل والقاعدة في ذلك خرج منها  
 الى ما يعايرها تبادر من المقارنة هذا المفرد المنفرد **فوق**  
 المعيار است القياسية الى المنعوتية الى موافقة القياس كلفا  
 والمقام فان اصلها مقوم ومنوم غير جاز على القياس  
 لان قياس الواحد المتحرك في اصل قلبها الفاعل ثابت الفاعل  
 صا الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس  
 حيث حصل فيها الفاعل يكون مقام ومنام من الاسماء  
 المعدلة حتى يمنع منه اذا جعل على الفعل والعلة ويمكن  
 خرجها من خروج بل كما كان ان التبادر من خروج اذا حصل  
 ما لا يستلزم علة غريبة في مقام وانما علة الإخراج جرة  
 وهي تحرك الواحد من مجموع الشاذة بيان مثل اقوس وانسب و  
 كونها شاذة بسبب تحريك الواحد والياء فهما بحركة الغنة التي  
 هي مثلية عليهما فالقياس في جمع اقوس وانسب **فوق**

قوله

لا

على اقوس وانسب لهذا ايضا فان الهمزة في جميعها ولو كانا غير  
 اقوس وانسب بل فيهما الهمزة **فوق** حال بعض الشارحين امحاصله  
 ان بعض الشاذة حين نقل عن بعض العلماء جواز تفرع الشيء  
 بما هو اعم منه واختاره الحق الشريف فاعلم انما يعبر به الى  
 هذا لان مقصوده تمييز العلة بعضها عن بعض ولا يميز  
 تفرع العلة بما ذكر ما قصد به فلو دخل في التفرع الخيرات  
 القياسية وانما هذه المشتقات ونحوها من الامور التي تكلف  
 لاخراجها لا تميز فيها لان هذا التفرع ليس لاجلها وان كان  
 الصبي الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتفرع عنه  
 ولكن الظاهر المقصود في هذا المقام تمييز المتفرع من غيره  
 للمتفرع لا يميز العلة بعضها عن بعض ومنه قد يخرج  
 لا يمكن التمييز فانه اذا استعمل مجموع الشاذة لم يعد منه تفرع  
 او غير متفرع بل يتوهم انما غير متفرع لتحقيق العلية  
 والعلة ظاهرة **فوق** تلك الشكليات التي لخرج بها المشتقا  
 والعيان القياسية والشاذة ونحوها **فوق** واعلم انهم  
 المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل الحقيقي و  
 التقدير وانما بعضها غير الذي تفرع من النجاة وذلك لان  
 ما اشترى بينهم ان العدل الحقيقي هو الذي يكون خروج  
 محققا فهو مقدم على منع العلة كما قال الفاضل الرضي و  
 غير بالعدل الحقيقي ما يتحقق حاله بل بل عليه غير كمال  
 غير متفرع بحيث لو وجدناه ايضا متفرعا كان هناك طرف  
 الى معرفة كونه معدلا لانه العدل المقيد فانه الذي يصاحبه  
 البعد وده وجعل الاسم غير متفرع عن سبب آخر غير العدل







يستعمل في ذلك فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو خراساني  
 انداسي عاباسي والشمالي والشمالي والشمالي والشمالي وقد عرفت انه وادنى  
 كلام العرب **قوله** العبد والوصف هذا من باب سبويه يقال ان  
 السراج وانما لم يعرف تكون مثنى مثلاً معدلاً عن لفظ اثنين عن  
 معناه ايضاً لانه عدل لفظي وعمل معنوي وقيل ان فيه عكساً  
 من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة  
 غير لفظ اثنين الى مثنى فقال الكوفون وابن كيان ان فيه عمل  
 والتعريف كما في عمر لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو نكرة  
 عن جلد القوم مثنى **قوله** لان الوصفية العرضية اذ جواب لوال  
 مفعلة تقر به ان الوصفية ثلاثة ثلاثة ثلاثة عارضة كعرضة لان  
 لاها موضوعاً لا عدداً للمعد ذات حتى يكون وصفاً جسيماً  
 والوصف العارض لا يؤثر في الوصف كما يستعمل في قوله تعالى  
 (باب ان المعدل عند ان كان اسماً للمعد وهو غير صفة لان  
 منه الوصف في موضع المعدل اذ يقع الارتفاع لا يستعمل الاعاء الوصفية الذي  
 المعدل في موضع المعدل وضع له ثلاثه مثلث وهو المعدل ذات معنى ثلاثه ذات  
 عند قوله لا اعتبار وضع له ثلاثه مثلث وهو المعدل ذات معنى ثلاثه ذات  
 ها فيما وضوا لادى موصوفة بثلاثه مثله **قوله** اسلمه نكره تقييداً لظهور  
 الامتياز كونه فعل تفضيل فاذا قلت زيد اخي من عمر فلهذا انما استعملوا  
 منه **قوله** الى معنيهما يعاد ايضاً في قوله فاذ قلت جاً في سورة غيد  
 النسوة الاول **قوله** فقياساً من اسم التفضيل وعلقت في ليس كذلك  
 بل هو مفعول الى معنيهما يعاد ايضاً في قوله فاذ قلت جاً في سورة غيد  
 القياس من بيان يستعمل واحد منها حتى يكون معدلاً  
 عن احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه الا بدين تعالى  
 يربى كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل بمفضل عليه فلما

افضل من غيره  
 ان يربى  
 فالأصل العبد

اشبهه صحت احكامه فجميع تصاريه على هذا فكان ينبغي ان  
 لا يستعمل مقاربه مع التكرار بل مع الالاف والاضافة لمعروفه فلما لم  
 بهما عن ذلك كان ذلك علاماً استحق بمقتضى المشابهة **قوله**  
 نصب القوم اي في المضاف الى الشون الذي تحصيله المصير  
 بسبب الاضافة وحذف المضاف **قوله** اوالبناء اي في المضاف  
 ايضاً فان بناء تباركاً هو بسبب اضافتها الى ما جدها وحذف المضاف  
 اليه **قوله** او اضافة اخرى اي في المضاف اليه في المضاف كقول  
 فان اضافة لا يتم المضاف الى على المذكور اذ يجب كونه مدحاً للمدح  
 مضافاً اليه لان الاضافة المنكودة مرفوعة على المضاف اليه المحذوف  
**قوله** ليس في قوله اي لا يجوز فيه شيء من هذه الثلاثة لانه معرفة  
 منصرف مذكور احده عن الامور مضاف الى مذكور مذكور عليك  
**قوله** اذ لاخرين يجوز فيه هم المجرى **قوله** ونهية تركيها عاد  
 المهمة وهو لاكثر المضافات كما يحق في باب التاكيد **قوله**  
 بعد ان فعل اي فعل الذي مذكوره ان فعل **قوله** اعني معنى بكسر الحين  
**قوله** فاصلاها ما جمع اهـ هذا ترميداً ما ان يكون اشارة الى  
 الخلاف الواقع بينهما فان اشهر بين الخاة ان يعلل صفة ولكن وقع  
 الخلاف بينهم في ان يوازي الصفات اهل من باب امرهم ام من  
 باب لا فضل والفيض وهو ان يقول ان في الاصل الفعل التفضيل  
 شهادة اجمعون وجمع نكران معنى قولك قات الكتاب اجمع  
 الاصل انه جمعاً في قرأت من كل شيء يجعل معنى جمعية وانجي عنه معنى  
 الفعل التفضيل لا يجوز ان يكون من باب اسمرحاً قيل يجوز مع  
 ونصب القاري لانه ان جمعا اسم لصفة فالترديد اشارة الى الخلاف  
 واما ان يكون اشارة الى انه جمعا صفة في الاصل لانه صواباً طلبه فالحق



اسما فاجمع فيه يكون ثلاثة بامتنان الاصل واخرى بالخبرة والنظر  
بين الترميد هو المعنى الاول **قوله** **واحد السنين** اه هذا هو الشهر  
عن تحليل انه فيه مع العمل التعريف لمتاني لان الاصل في قوله  
الشهر جمع جميعه قيل وهو ضعيف لانه تعريف الاصناف غير  
في منع امره كما تقدم وورقة الفاضل الرض بان عدم اعتبار  
فذلك مع وجوب المصناف اليه لا يحكم منع التعريف لا يتبين فيه  
واما مع ختلفة فالما منع بمتنايه وقال بعضهم في التعريف الوصف  
كلما علم اي وضعنا كمالا للمعارف بل لا علمه استغنى عن الاخرى  
في التعريف بالام **قوله** **فما يملكها اسماء** يعني الكلام كما سياتي حقيقة  
قوله وفي اجمع واخره اما تعرض له مع ان الحديث ليس في باب الرفع ثم  
انه مشرحة ما ذكره استطراد **قوله** **وعلى ما ذكرناه** اي عما ذكرناه  
من تفسير معنى الخروج عن الحقيقة الأصلية وبما نه بالاصالة لا ترد مجموع  
الشاذة اي لا ينقض تعريف العمل بها والخروج من تكرار الكلام  
فهذه المقام وقع اعتراض الشك المنكح حيث قال عبد الله ان اجمع  
معنى عند ذكره في هذا اجمع اجمع ان اذ كان يثبت في قوله  
القياس ان باب واقراس يعني باب بانها ليست بارز ان العمل  
فعمل على الشذوذ في العمل انتهى فاشد او اما التبيين على الجواب بوجه  
اخر تكرار الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تقدم سابقا بقوله كيف  
لو اعتبره قال كيف طاعتها يعني ان اقوس وليس لو كانا غير  
اقوس وانما بسما مع حبة الشذوذ لان تلك النسبة اما خارجة  
انما يجوز ان على خلاف قاعدة اجمع لانها معدولة على خلاف  
العدول لا سبيل الى الاول والجمع ليس الامعنى الواحد لشيء فلا الى الشذوذ

بكونه

بلغ مقابلين

ان ليس المعدل قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ في التبيين  
الفرق احصله ان الشاذ هو الذيلة قاعدة قد خالفها الى غير  
ها والمعدل بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس  
ليس القياس في ثلاثة مثله في عرج صيغة الى ثلاث **قوله** **اي خروجا**  
او فالمصعد يعني اسم الفاعل وصرصة الاصل لا الخروج كما قال  
الفاضل الخليلي **قوله** **قد ذهبنا** اه وبهذا التقدير متنا  
اعمل التقدير من الحقيقي وبيان مقدم الشرطية لا يستلزم  
خصوصا عامودا في الا ان يقال المناسب ان يكون الصيغة  
الأصلية لمعنى العلمين عامودا من العجالة وراوية معنى الشذوذ  
**قوله** **نظم كبر العاق** قوله مثل خطر نقل عنه قدس سره انه علم  
لكوكب في انما مور انه جبل بين اليمن والبحرة في مكان  
مرتفع وفي بعض النسخ بجي خطره وبار في القاموس انه في  
**قوله** **وليس بينهما** الاسميان هذا الكلام في قوة قوله وليس بينهما  
ما يوجب البناء المناسبة في الوزن لا يوجب البناء لا لفظا  
وسحاب بينهما ما يوجب الاعراب عنى العلمين وبقوله الفاضل  
الحق فيه انه لا يريد ان ليس فيه شيء الا السميان فهو ظاهر اذ فيهما  
الموازنة وان اراد ان ليس فيه موحديا الا السميان ففيه انها ليست  
موجوب بناء فذهبا وند فقال وهو يوجب البناء فالصواب وليس  
الا الوزن والوزن لا يستلزم ايجاب سبعا مود **قوله** **التصديق**  
البناء في المثالين يقتضي ايجاب البناء في جميع الامثلة مستقما  
لكن قد تم بعد التقدير لعرض والفرق في ذي الارقان العجالة  
اذ هي امر مستحسن وامتنان له هناك وهو لا يحصل لا يتقدم  
البناء لانه لا يعرب ومنع آخر لم يكره في ذلك كما لو كان



ثلاث موجبات للبناء لان الاسم يربطها ثقل ثقلنا ما كان المظهر في  
جميع انواع الاعراب كان فعل مقدس في الكلام الجاهل والمجاهل ذكره  
فلهذا في تقدير الفعل فيجعله مشابها لتلك بمعنى **انها قرينة**  
معها غير منصرف كقظام ففعلها وانما كان الفعل تقدير المنجلى  
فالمعنى ما ذكره عدل عنهما قظام ففعلها وانما كان الفعل تقدير المنجلى  
عنه **قرينة** انما هو كمال اه يفهم من هذا التحقيق جواب عن الاعتراض  
الشديد وحاصله ان تقدير الفعل كاجيب البناء في ذوات الراء  
فهي جارية في قظام مدحوه بحاصل الجواب ان الفعل الذي قد  
البناء في ذوات الراء له قوة اثرها في البناء لان تقدير احداه  
امالة واما عند قظام مدحوه فالحمل على النظائر فليس فيه تلك  
التميزة والاصالة فلم يثبت في البناء **قرينة** ليس بمحملة قال الشيخ  
الشيخ فثبت صحة هذا الكتاب بقرينة على المعلوم يكن  
فيها الفظة قظام منسالت فارعا عنها فقال منفيها المسمى  
قرينة بعض المنقلين عليه لعدم مطابقتها المقصود **قرينة**  
الاسم اعلم ان الوصف يعلق على معينين احدهما ان  
يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات معينة  
ماخوذة مع بعض صفاتها فتاثيرها ما ذكره في الموعلة  
منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها  
غير الاسم الغير المنصرف لعللة فلهذا اخذوا **قرينة** موصوفة  
بالابعية اه ناقصة استنادا لخبر في هذا الصواب  
لانها في حد ذاتها منصفة بالادوية لا بد من لبيتها سر الخط  
او لم يلاحظ الموصوفية لا يكون الابعصار والاختصاص  
منافسة حكمية لا يليق برباب هذا **قرينة** اه في هذا

الفاصل الذي لم يبق دليل قاطع على ان الوصف لعائن غير متغيرة  
في منع الصرف واما قولهم مرتب بنسبة اربع مصدرا فيجوز ان  
يكون الصرف لعدم شرطه من الفعل وهو موصوف في ذاته  
يقابلها في الوصف اربعة لعدم شرط الوصف اطال الكلام كما هو  
وطر بقتة ويحسب ان المراد من التثنية في شرطه من الفعل هو ان  
الانثنية في اربع ليست التثنية ولهذا يقال مرتب بنسبة اربع  
في صفة الموصوف بعد التثنية وايضا المواد في شرطه من الفعل عدم  
قبول التثنية بحاصل الوصف ولهذا يؤثر في الفعل في اسوة عند  
غلبة الاسم في مقبوله التثنية فانه يقال التثنية انثنية اسوة اربع  
لا يقابلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقابلها عند الاستعمال في  
المعنى الوضعية **قرينة** وذات عنه تكون في منجلى في بقرينة الا  
المذكورة فانه قد اختلفت ببعض افرادها لان له سابقا فلا يثبت  
ما قيل ان الزوال قد يغير في تاثير الوصفية الاصلية كما ذلت التثنية  
بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على  
اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى **قرينة** فلا يتصور الغاء للتثنية والاد  
التفريع **قرينة** ولم يجز استعمالها اه لما عرفت من اختصاصها  
بمعنى الاثر فبيان هذا ضعف قول المعاني شرح قوله عند هذا  
سبويه في الخفش وفي قوله منصف سبويه اولها ما ثبت في علم  
من اعتبار الوصفية الاصلية وانما التحقيقها معنى بل الاستدلال  
له في بابها اذ انكر بعد العلمية بباب اسودا الغالب لان معنى  
الوصف في امره اذ ان العلمية تحقيقا لم يعيبه الشك لان معنى  
مبانيه سمى باجر كان فيه حمرة الا ان في السواد في  
السمي كل واحد منهم باجر وباجر لقيه فاذا لم يصب تحقيقا في



من يعرف من القوة ويقال منه تعقيل الرجل كذا اذا سا مخطئة  
**قوله** في هذا الموضع ليس كذا وسكون الياء ج مبال والطاير هو الشجر  
 وهو طائر خضر خالطه قليل حمرة يصول ما كذا شي كذا قال الخاضل  
 الحنة **قوله** بقدر الامكان سادة الى انه قد تصرف في الاصل ايضا با  
 لرم ونحوه وعدم التصرف ان كانت اعلا ما في اعترافه وان كانت في  
 غير الحكم العربية فمنها تصرف في حركتها بالفتحة وتغير حركتها  
 الحرف انما استعملوا كما في جبريل وميكائيل واسطوخودوس  
 فقالوا جبريل وجبرائيل وجبرئيل كبر الحروف وسكان واسطوخودوس  
 ليس ونحو ذلك لمدحها في غير اذان كلام الخفيفة قد كسب حروفها  
 النسبة مع عدم ميلادهم باليس من او ساعدهم في راس حروفها المتأ  
 مع عدم ميلادهم باليس من او ساعدهم في راس حروفها المتأ  
**ما شئت قوله** والتاينث المعنى وهو ما كانت تارة مقدرة قوله  
 لمخرج الكلمة ثقلاه ثقل فاعل يخرج وحاصله ان غير التصرف في الجمل  
 علتان ثقل ثابته الفعل منع منه انكر عينا ما سبق فاذا كان الاسم  
 مذميا او ساكن الوسط وغير ثلثي حصل منه نوع آخر من ثقل في منه  
 ثقل الحد العلويين فلم يثابته الفعل لكن الحرف الرابع عايد خفة الوسط  
 وازاله وحركة الوسط تزل خفة الوسط في ثقله لا تحركه الوسط  
 ثابة مقام الحرف الرابع وهو ثقل منزلة تاو التاينث واما جبر منع  
 الحرف عماه وجود ثقل في ثلث علل فاعل احدى الاسباب خفة  
 الوسط في سببان ولا ريب انهما كافيان لثقل الوجدان في العلة  
 خفة الوسط لم يبق الا الحجة لانه التاينث غير موثر عند عدم العلية في  
 صوته لانه لا نقول العلية لا تزل لانها لا يصر ان تكررين عند تصور  
 ثقل الا ان خفة الوسط تزل بثقل العلية في ثقله فاذا كان كذلك

في الاصل

كان التاينث مؤثرا **قوله** عليا بالمتيق من بلان فارسلان  
 حروف الرابع اه قال الخاضل الخاء منها هو عجمة الحرف وكذا  
 الخاء منها هو عجمة الحرف وكذا الخاء منها هو عجمة الحرف وكذا  
 التاينث سادس التاينث لانه موضع في كل اسم فوق التاينث انتهى  
 وقد تكلف بعض النحاة وفك المراضة من حروف الرابع فان  
 بيان القدم مبني على حروف ميزان التصغير وما هو بوزن الحرف  
 الاصل في ميزان التصغير اربعة لا يزيد **قوله** فشرطه الزيادة ولا  
 يقيد بحرك الاوسط فالا الحجة لضعف امر التاينث في الاصل  
 تقدير علامته فبذل التذكير الطاري في موضع العلة في الاصل الضيف  
 الا انه اذا ساد مستقلة حروف **قوله** باعتبار معناه كجني  
 لتاينث المعنوي او انه سمع من العرب تانينث وهو جوا الحكم  
 او تانينث من الاشياء لضعف الضمير بخلاف ذلك بسبب كونه اسم  
 جنس يعقل الكثير والكثير فالتاينث كتابت يجمع لكن اظهر في  
 الكثير على سبيل التوبة لا على سبيل الاجتماع فثقله **قوله** وانما  
 الحكم وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاو التاينث **قوله** للمعرفة اي معرفة  
 اصله ان المعرفة هو الاسم الذي هو في التعريف كالحرف  
 وعلة منع الحرف انما هو تعريف الحرف في ذلك الاسم فانه اراد من  
 المعرفة التعريف بخلاف الاشتراك بعيد لضافه الصفة الى الحرف  
 ببيان **قوله** الباء تصديدية وهذا المصطلح النوع فكانه قال تعريف  
 شرطه ان يكون تعريفيا بالعلمية **قوله** كما جعل البعض وهو جلد  
 الله الى حشر في قوله لان في معنى التعريف انه حاصله انما قد عرفت  
 كعلة في اصل حروفه اذا كان فيه علتان فحصل في وقتان فيتمتع  
 من الحرف في معنى التعريف لتساير اظهر من فرعية العلمية لانه لا يتم



فهو بمنزلة الاستقلا بجل ثم قول الرجل ذلك يفيد عية  
 وذلك التعريف للتكثير في صنف بعض انواعه الذي هو المعرب باللام  
 لا خصوص تعريف العيون للتكثير الا ان فرعية التعريف على التكثير  
 بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التكثير بواسطة المعرفة باللام  
 فالعريف فرع بواسطة العلم فرع بواسطة ويمكن اثبات الفرعية  
 في العلم ايضا بان الامام المستقوله من معنى الوصفية اما العلمية فرع  
 للتكررات التي هي اصلها وذلك لانه فرع الفرعية للعلم ايضا بالنسبة  
 الى التكررة في ضمن بعض الانواع ولكن ذلك في مطلق التعريف الظاهر  
**قوله** اسم جنس وهو لفظ روي موضوع في تلك اللغة يخص  
 لجملة العرب اقبال العيني روي فان وجوده قراءة **قوله**  
 تصرفاتهم في كلامهم في كلام العرب كادخال اللام للكسافة  
 ثم اذا لم يتصرف فيه بالخطا لهما ناسبا لان يتصرف فيه بالخال  
 السوي ايضا لهما من مقولة واحدة فكونها الامام الكافة **قوله**  
 او سمي بل بالانه كان بالجمية بالكاف وتصرفت فيه العرب ببلد  
 الكاف **قوله** فخصفت بجمية فلهو عمل في اللغة العربية  
 من المصنف في العرب في حديثه ما كان من جنس كل منهم  
**قوله** لعلم عليه حقيقة ولا حكاية **قوله** اختيارا معا فخصفوا  
 اي ان خطا عند فعله قارس العجة على التائيت او حيلة على ذلك  
 محتم منع الصرف في ما هو مجرب **قوله** لانه اه تكثير الضمير الرجوع الى  
 العجة باعتبارها سبب والمراد من الامر المعنوي ان علامة له في  
 اللفظ لا لافا سباب منع الصرف كما هو معنوية **قوله** وانما  
 التائيت اه جواب سؤال وهو ان التائيت المعنوي كيف اعتبر  
 مع سكن الوسط في صنفنا منع صرفه لم تعتبر العجة مع

فروع كونها مشتركة في كونها ادمي معنويين وحاصل الجواب  
 بعد التائيت في صنفها شيئا ههنا ان كانت معتدة الا انها تظهر  
 في بعض الاحوال كماله التفسير وشبهه فله فروع **قوله** اسم جنس  
 وفي القاموس هو قلة بين يرد عده وكثرة وعكس التقييد بكونه  
 يكون منع صرفه للعلمية والتائيت من حيث انه اسم بلغة **قوله** وانما خصي  
 التفرع اجواب لا غير المشايخ المعندي قال في فكر نية الشرط الثاني  
 فترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاول ان يقول فروع فريد صرف  
 وشرط لهما هم مستغ وحاصل الجواب انه لما كان في انصرف فروع خلا  
 فكان المختار عند العرب بضمه بالذكر **قوله** والاولا تقييد لكان  
 الوجود اشرف من العلم فكذلك ما هو متفرع عليه **قوله** واعلم اه هذه فاه  
 مشهورة لكنها متقدمة نحو شيت ونحوها انما منصرفان كما يدل  
 على انصرف **قوله** فروع من حيث قال في مصالح وشعيب فرع ووط  
 وهو فروع هو بليني لا يشعب على كان هو طرعا القدره من  
 وجعله مقارنا لشعيب **قوله** جمع اى بجمية لانها العلة المانعة من  
 العرف وهو كونه اللفظ الاعلى احاد مقصودة بحرف مقربة  
 بتغيرها **قوله** وفي الصيغة التي املها اه سرار كانت على وزن  
 مفاعل ومفاعيل ام لا يخل فيه جوافي وجهاه والشعر في هذا  
 مفاعل ومفاعيل وكان الرد الذي المراد في لا التفرع في مضم عليه  
 الفاعل الهندى **قوله** فانه تكميلها فانفق في عبادة للمعنى  
 الانتهاء وقال صاحب كشاف انه قام مقام حلتين لانه على هذه  
 الصيغة بلا جمع مفعول النظر في الاحاد معاملة منقبض بانفس  
 الحلب ولا محال **قوله** جمع اعم وهو جمع بين صوابا شقوله ان  
 صوابات يوسف **قوله** وانما اشترطت ان اشترط ان يكون على











ادخالها لا يخرجها قول علم بلادة في اذ كان كذلك فجزا ان يكون  
 منوصلة للعلمية والتأنيث فلم يكن قطعا في تأنيثه كسببة منع العرف  
 قوله **ان** ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والتون  
 وسائر الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والتون  
 لا مطلقا فاحتاج هذا الى التنبية على خصوصية الاستفادة من العلم  
 دون سائر المواضع **في** في موضع آخر تأنيث علمه في التأنيث  
 يحتمل الرجوع الى التأنيث او الالف والتون او كليهما ومنه التقاد  
 للراشدة الى التشديد والتشبيه في هذه الصفة هذا واعلم ان البرقة  
 منسوب الى اوجه التشبيه ان التون كانت في الاصل حمرة قبل بلونها  
 اليها في صفاتي ولجرائ في النسبة الى الصفات وجراد فيه ما لا يخفى ان  
 مناسبة بين الحمرة والتون حتى يقال ان التون ابل منها واما  
 صفاتي وجرادى فالعيا من صفاتي وجرادى كجرادى فابدا  
 التون من الالف شاذ ذلك للمناسبة التي بينهما **في** وللخاتمة خلاصة  
 اعلم ان ظاهرا الكلام المشروط على اتفاق الحاشية على تأنيث الالف  
 والتون فاجل مشابهة التأنيث وانما الاختلاف في انما هو محتاج الى  
 سبب آخر لا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف المتفصان للتشبيه  
 التشبيه بذلك الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثر  
 او انما كالف غير محتاجة الى سبب آخر واليه ذهب بعضهم فاعلمية  
 عند في غير ان ليست سببا بل شرط للتأنيث والتون اذ بها يتبع  
 عن نيابة التأنيث والوصف عنده في سكونه لا سببا بل شرط  
 مع التاء فان لم يأت واقع في الموضوعين وانما نصب لار من  
 المؤكد في اشرح هو من ذهب الكونيين فيه عليه كثير من امة الفون  
**في** هو قول اشائي لانه فحجرا اشتراط الطائفة الاولى انتفاء

التاء غير ظاهرة **في** يعني ما يقابل للصفة بقرينة نكرة الصفة متيما له  
 مقوله فان الاسم اذ بيان لان الاسم القابل لهما شاملا للصفة  
 ايضا فلا يجمع ذكرهما **في** وشرط ذلك الاسم ان يكون بعيدا  
 الكلام **في** للرفع فسادتهما او لستيع التاء الاول باعتبار ان  
 الثاني او صفة فانتفاء فغلظة عطفها وعلى عاملين مختلفين  
**في** عطف صفة على كان وقوله فانتفاء عطفها لان التفتير  
 فلن كان صفة بشرط انتفاء فغلظة وليس مما جوزه اعم كما يحى  
 في باب العطف **في** متبني شابهتهما هذا التحليل انما يصح  
 لنظر الى المنهج الثاني وهو ان مانعية الالف والتون انما هو  
 باعتبار المشابهة لالفى التأنيث واما بالنظر الى المنصب الاول فلا  
 فان قبلة تاء التأنيث وهو لا مفضل **في** يحقق الفرعية الى  
 فيه علمية معلما **في** عرباني بضم العين قوله وقبله وجوب فعل  
 ليس مقصودا بانه بل المطلوب من انتفاء التاء لان كل ما  
 منه فعل لا يجرى فيه فغلظة في لغتهم لا عند بعض بني اسد فاعلم  
 يقولون في كل فغلظة جاء منه فعلى فغلظة ايضا نحو عفتبانه  
 وسكرانه فيصرفون اذن فغلظة فغلظة هذا دليل قوي على ان  
 في تأنيث الالف والتون انتفاء التاء لا وجود فعل فغلظة فغلظة  
 من وجود فعل انتفاء التاء وقد عمل هذا المقصود في رحن لا با  
 وجوده بل لانهم خصصوا هذه القطة بلباري فغلظة فغلظة  
 فغلظة ولم يخصصوا منه مؤنثا لان لغظة اعني بالتاء ولا من غير  
 اعني فغلظة ان يكون غير منصرف **في** لانه متى كان مؤنثه فعلى  
 لا يكون فغلظة يعني قطعا لا نظر الى الاستعمال بانه تعديلا  
 فيه فغلظة واما بالنظر الى الوضع فغالبهم فانتفاء فغلظة فغلظة  
 لا يستعمل في باب

والاول الى الان وجراد

ولا نظر الى اصل وضع  
الصفة فغلظة فغلظة  
فغلظة فغلظة فغلظة



جانب الهم بل جانب الوجود **قوله** العرف بين المذكورين شيئا  
 اغلب ولغات المشكوك بالاكتر انسب كذا قلنا الفاضل للمعنى قاندة  
 تناسب هذا الجوز فيلجاء الى ملك جعل اسم حيان فمقتل الملك  
 انصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرهته فلا ينصرف  
 الا ينصرف ووجه قوله بان اكرهته فكانه لصيا فيكون من محي فلا  
 ينصرف لعامة ولا لف والنون في الميم فكذا ناهلكه فيكون  
 مشتقا من كيم اي الهلاك فينصرف **قوله** ومن ثم اختلفت في  
 والذي يترج عندي صرفه صرف كل ما شئت فيه هل صرفه العرب ام  
 لان الصرف هو لا سئل فيك عدل عنه الا لعل في طبعي قال بعض  
 المحققين فان قلت كيف اشتهر حال استعمال حرف على غير  
 الاعلام من علم او اللغة والنحو والبيان حتى بنوا العرب منه على شق  
 لم يقتض احد من المعمل عند البلغاء قلت كانوا لم يجهده  
 استعماله فيما نقل من العرب الا معرفة بالادام ومضافا ومضاف  
 وهو كون الامم او العرف من هذه الكلام ورفع ما يوصل  
 ظهر عبارة المعمل وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى الام  
 فيكون المعنى الوزن المختص بالفعل شرطه لخصائص ذلك الوزن  
 بالفعل وفيه كمالا بل تحت مباحث الدفع والاختلاف في النية  
 والربط بينهما لا لا اختصا بل وعندها امر اذ بقوله وهو ان  
 الاسم على وزن يعمن اذن الفعل اي يثبت للفعل معنى  
 اذ لانه وان عد من اوزان فيه فقولنا ومنه الفعل اي وزن  
 منسوب الى الفعل فالأخبار عرج بأخيه فيفعل كذا تسامح  
 لم يفهم من المبتدأ والويل انما حفظ بعد بيتين في كل زمان  
 اظهر **قوله** من التسمية وهو المروءة والجليل في الميم

عدادها وسميتها في السير **قوله** بذرها وفي القاموس انه علم  
 لبشر بمكة ثم فيها الله ثم ومعناه فعل اترف **قوله** وعثر لموس  
 في القاموس من ما سنده ومعناه الغف **قوله** جعله نراك به **قوله**  
 وحضرم اجل قبل بعد عمره من تميم ومعناه الغف الى اجل والاكل  
 الاخراس او ذلك الهم قوله واما نحو فيم ومثل امواج برال وهو  
 ان يتم وشلم من اوزان الغف مع انهما اسمان على نقل من الغف  
 الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل في اربابها اسماء  
 بحجة نقلت الى العربية للاختصاص لذكور شرط يكون ذلك  
 الاسم من اللغة العربية فلا يقدر وجود مثل هذه الامثلة في  
 اختصاص وزن الفعل في ما لم ينصرف في اللغة ووزن الفعل  
**قوله** غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كشيء يخرج وخرقها  
 بخلاف بناء الجمل فانه لم يجر في الاسماء الا لفاظ قليلة ملحة  
 باجدم وهو الوجود في الوجود وسم بمعنى الاستدراك على  
 لفظة **قوله** لا يضر النجاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف  
 فكان منعولا من الفعل مستد لا يقول الشاعر انا ابن جلا وطابع  
 التبا يا مني اصح العجامة تعرفوني قال بدو الدين ولا حجة فيه لانه  
 محمول على ارجاء ابن جلا لا على الوجود في الجملة جلا من فعل  
 فاعل فهو محكي لا يمنع من صرف والتبديل على ذلك اجماع  
 العرب على صرف كعياهم وجوانه منقول من كعيا اذا سرح  
 انتهى وسياتي ضعف هذا الكلام ان شاء الله تعالى في باب الاخت  
**قوله** او يكون غير مختص بقرينة افعالة فان من هذا القسم فعل  
 ووجوده في الاسم من فعل لا من فعل ثلث ليس من الالوان اكثر  
 والغير بحيث من فعل التفضيل من الالوان والصوب محي الفعل



مفلا نحو اخرجهم اذ اورد عودا واما الفعل الفعلي فلم يجر  
 الا ملحقا من بعض الانواع الثلاثة كخرج واذهب لامن كلها  
 فلم يسمع نحو اقبل وانصره والظاهر ان اوصنا لمنع لخلو لمنع  
 فان النسبة بين الشقين عموم من وجه لانهما في شمر واحد  
 اجتماعهما في زيد ويشك في ايراد ذلك فنفذ الفعل هو الظاهر  
 كلمة المذكور مما بقا الان فيه ان كتابا كان فان فذ الفعل عبارة  
 عن الحسية الحسنة للفظ من ترتيب الحروف والحركات واليكنا  
 وقد عبر عنه اسم بالكون والهيئة من حيث هو ليس لها اول واخر  
 يقال ان النيا في الحلة فلهذا اصرفت المسمى عن الظاهر لتبقى الهيئة  
 محفولة على حقيقة ما تدل اولا ما كان اه وهو الاسم فان له  
 او الحقيقة **قوله** اي زيادة حروف او حروف اريد على ترتيب اللفظ  
 فالاول بالنسبة الى فذ الفعل فان النيا تصفة وهيئة نحو  
 الحرف الذي يتناسب فذ الفعل فان الزيادة التي هي هيئة  
 كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على فذ الفعل فاعلم ان  
 عن الاسم الذي هو مركب من حروف يتناسب حروف الابد  
 عرض الشئ من هذا التقدير فخرج الاعراض الذي اوردته الفاعل  
 المصنوع بقوله فان قيل اول احمر مثلا فلهذا زيادة في حروف الطرف  
 والمطرف فحصل الدفع اما اذا قد زيادة حروف فذلك الزيادة  
 صفة للاول في قولك الحرف الاول من احمر زيد يعني نسبة الصفة  
 الى موصوفها يعني كما تقول العلفي زيد واما اذا قد حروف فذلك  
 بين قوله اوله وبين حروف الابد عموم من وجه فان حرف الاول  
 من الاسماء التي على فذ الفعل قد يكون ذا ط كالحرف زجب  
 وقد يكون اصليا كنهشل فانه ونه نعل والادان المثلث بينهما

عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر بقا كما يقال البيه  
 في العشرون احسن من الباقوت في صفاء فتأمل فنفذ المقام  
 فانه من معاقلة الكتاب **قوله** كزيادة اي مثله هذا التقدير  
 ليوافق ما سبق **قوله** ام محال كون فذ الفعل له فيه شرع  
 ترتيب اللفظ كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف  
 المضاف وقائمة المضاف اليه مقام فانه انما جاز قولنا في  
 اوله نيا فصحان قولنا فيه نيا فانه فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم  
 حينما **قوله** لا يتصل بها اه اي لا يتصلص هذه التاء المتحركة  
 بالاسم فان الخلطة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت **قوله** اذا  
 سمي به وجلا فانه غير مضرب للعلمية ففذ الفعل معجولة  
 للتاء لكنه يقبلها لاختلاف اعتبار ان يلحق التاء المؤنث بوزن  
 المذكور فلهذا لا تلحق الى هذا التقيد بقيد الامكان اعلم انما  
 اليه في جميع قول النجاة الى ان حرف الرفع تقدم اصاله الوصف  
 كلام الفضل الذي تقدم قبل فاعلم ان اجوابه **قوله** واحترز ذلك  
 ارجعه مؤنث **قوله** لا يوجد من الجملة المراد بالجملة ما فوق الواو  
 فلا يردانه يجب ان لا ينكر اشترك بين اثنين وخصيصة التفكير  
 في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لوجه شخص فاذا اريد به  
 الزاد والياء والادان صوابه حين مطروا متواليما يدخل فيه كل  
 من سمي به في عن العلمية **قوله** الوصف الشتر قيد الاشهاد  
 بلعباد لا غلب والكمه وان يؤكل بوصف غير مشترك بغيره  
**قوله** لا يتصور عن فلهذا غير مائة بله فممن سان اسباب  
 منع الصرف وشرائطها ولذا الضار يتبع على بين **قوله** استثناء عما  
 بقى من الاستثناء الاول ان استثناء من مال الكلام لانه قول

استئناف  
 الكلام



قوله كجامع مؤثر الاما هي شرط في الجملة كجامع غير ما هي شرط في  
 الا العمل ووزن الفعل مستثنى من هذا المبرم الذي هو مال الكلام  
 والمستثنى متعدد كذلك المستثنى من هذا فاعرف هذا علمت انما  
 فكر في الفاعل الا لا يمكنه **الجملي** في ثلث واحر فان في ثلثه العلم  
 وفي اخره وزن الفعل وليست فيه العلم فلو كانت شرطاً  
 في تمام منفعك عن الجمال **قوله** وهو متضاد ان اشارة الجواب  
 سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلم شرطاً في العدل ووزن الفعل  
 فبذلك يمكن حكمه فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكر  
 زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير ذي  
 فاذا لم يصدق كمالاً في علمية مؤثرة اذ انكر في جواب بل ان  
 ووزن الفعل متضاد ان لا يجتمعان بشهادة الاستغناء والاستغناء  
 فذلك قد صرفت اوزان العدل ليس شيء منها على اوزان الفعل  
 انعتبر في منع الصرف وهو كونه مختصاً بالفعل او انه زيادة في  
**قوله** اي لا يوجد شيء هذا التقدير دفع ما يدعى ظاهر عبارة  
 للمعاد ان الاستثناء فيها مخرج من المستثنى منه المقدم ما شيء ما ان  
 ما هو سبب من هذين السببين والاول ان كل من الرق او يثبت  
 مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم  
 المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح جواب ان العدل ووزن فعل  
 فيكون كسبب شرط في اذ انتميا الى العلمية بالتفق معهما اذ ما في تحققها معاً فقط  
 هذا ما افطاه العدل او وزن الفعل مفتقد فالحقيقة بما مع العلمية احتمالان عند  
 العقل الا ان الواقع في نفس الامر المستثنى الامير اعني هل يكون في  
 العلم المتقدم الى الابد في ذلك مع عدم العلم بالثابت بقوله  
 صنف م

اي لانه في العلمية مجموع اه هو وجود العلمية مع ضيق السببين  
 لانه الذي كان دأبنا في حيز الاحتمالين بعينه وهو ما في صنف  
 احدهما فقط وفاقده قوله فقط التبيد عن ان المراد لحدتها انما  
 هو بشرط انتفاء الاخر لا الموجد لا بشرط حتى يشمل مجموعها بناء  
 على ان تحقق الامر في تضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا انه  
 مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر وعوضه هو الثاني لا الاول  
 هكذا حقق الكلام في هذا المقام لا تفتت الى ما اول بعقد هل  
 هو اي فان اشبه شيء بالخواشي قوله من حيث هو سبب فان الاسم  
 اندي فيه العلمية والثانيث مثلاً انكر فالتس علمية بالثابت  
 واما الثانيث فباق الا ان وصف سببية ولكنه معتبر في  
 منع الصرف بوزن منه بوزن العلمية فكذا قال لم يتو فيه سبب من  
 حيث هو سبب واعلم ان افقد ما يمكن اجتماعه من العلم العلمية  
 والثانيث والعجز والتكريب والالف والنون كما في اندي من وزنه  
 ناهية مجموع بوزن العلمية لان الشرط لا يثبت بشرط الشرط امر  
 صحت بصمت مثل دفعه **قوله** امر غير يحقق لا يخفى باقية من  
 السلطة **قوله** صحت بكثرين من صحت بصمت بكثرين بان  
 يكون فنداء على هذا وان لم يشتر او من صحت بصمت بكثرين  
 لكن امر بكثرين وان لم يشتر هذه القطعة قال الفاضل الخ  
 امت علم للفاضة سميت بلقطعة فطاعت بصمت بصمتين مبا  
 في شدة ثبوتها بصمت بامر كل صاحب بصمت وبكم يحفظ  
 لسانه عن القطط فتغاية الاضطراب فاصمت غلط لا معد  
 انتهى ويغني ان هذا الكلام من قبيل المقتضى **قوله** وخالف سيق  
 الا حشر نقل عن قاسم ان قاسم وهو المتفاج وهو سبب في  
 سبب

صنف م



راجحة وهو لقب عام النجاة عرفين عثمان الشيرازي يقول انه كان  
 صاحب رغبة بالفتح بحيث لو اصد عنه بالاختيار صوت فخل  
 سيبوع لغيره ويؤيد ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت  
**قوله** فلما كان قول العالمين اه دلتا ثقله الفضل عندك عن  
 بعض الشراح حيث قال قيل الاكل منع الاخفش لان سيبويه  
 استاده ونسبته الخالفه الى الاستاد غير ملاية لرغبة **قوله**  
 نكرة من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكره  
 لكونه بمعنى الكل فاذا قلت جاز القدم كلام سواء كانا مجتبعين  
 لا نوعية ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة  
 الالائية لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش **قوله** افعلا اسم اي كذا  
 الخالي عن الصفة كالتب انك فانك اذا قلت زيد افضل خيل  
 الى السامع ان معناه زيد افضل بفضل فهو عند التنكير منفرد  
 بالاتفاق **قوله** وان كانت تقع من اه فان من نوع في الوصفية  
 بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية محال فاذا سمي بجبل بافضل  
 من قنوجيل التنكير غير منفرد بالاتفاق بسبب الوصفية دون  
 الفعل فلهذا لا بد ان يكون مثل هذه الصيغة مستثناة من  
 القاعدة المذكورة مع انه دخل في المراد بنحو اخر فيكون منفردا عند  
 الاخفش وغير منفرد عند سيبويه وليس كذلك بل غير  
 منفرد بل منفرد فلا بد ان يفسر بنحو اخر ما يكون الوصفية  
 فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معنى اللفظ ما يكون نصافي  
 وصفية بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل ولفظ انه غير راد  
 لان مثل هذا غير داخل في باب اخر فان احمر في سيبويه

جاء القوم اجتمع فعنا

دالت وصفية الا ان سيبويه يعتبر تلك الواو بخلاف افضل  
 من فان وصفية محقة بسبب من التفضيلة فافضل  
 من الاخر **قوله** قد رالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لنا  
 ويجوز ان يكون متعسفة بالسواء فاذا نكره قالوا ويا سيبويه  
 وان كانوا كلام متعسف بالسواء نعم اذا جعل مثل احمر على  
 الذات المحصورة الموصوفة بالصفة لم يرك الوصفية عند  
 الكلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم **قوله** واما الاخفش  
 اه قال الاخفش في كتاب القلي ان هذا في نحو احمر انما هو  
 مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف **قوله** وهذا  
 القول اظهر فان المعلوم من كل صيغة لا يوثق **قوله** في علم طبع  
 فتيه به يجوز اعتبارا المتضامين في حكمين مختلفين نحو  
 اتاني ربيع الحوض من آل جعفر فربما بعد علمي لو نيت الاحا  
 وصافا اعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعية  
 احوص واعتبر الصفة وجمعية احوص وذلك لان حال  
 احوص العلمية غير منفرد للعلمية ووزن الفعل والحوض ضيق  
 في موضع العيب يقول رجل احوص وامرأة حوصا ثم جعل احوص عالما  
 فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية فادفع احوص باعتبار  
 الصفة الاصلية وقادة على الاحوص في حال العلمية اعتبار  
 الاسمية العارضية بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان الفعل  
 الصفة جمع على نخل والفعل الاسم افضل كما رتب **قوله** اعياب  
 غير منفرد يعني ان اللام للعلمية اي بصيغة التثنية  
 ان البصريين فترقوا بين الكرم والكرويين الكرم مع التثنية  
 لكمة الاعرابية والبنائية فالمناسبة ان يقول بين بالكروية







لو وضع الالفاظ بغيره لان التركيب فيها اشتد تراج احد  
 الجزئين وهو الفعل بالآخر المكونة من التثنية والفتحة والضم  
 يجوز ان يكون غير حاجة الى وسيلة خارجية بخلاف الاسمية فان  
 انشائها بالادوات الخارجية عنها كقولك زيد قائم فان انشائية  
 هذه حيلة الاسمية ما هو بسبب القوة **الحمرة** لان عملها قوي و  
 قوة التثنية تقتضي قوة الازدواجية قوة علمية انه لفظي **والمعنى**  
 لا يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ ويخرج ابتداء  
 واعلم ان يكون تاج الفاعل ما ذكره المشهور عند هيب من  
 الكونيتين الى ان الفاعل يرتفع باحالة الفعل فينصب  
 الاخر الى ان العامل في الفاعل معنى الفعلية وينصب محشام  
 الحالة يرتفع بالاسناد الى ان فاعله يكون ذلك العامل اللفظي  
 على عليه والمعنوي فيختلف فيه طالعير الى الجمع عليه الى من  
 المصية الى المختلف فيه فالمازله الى رتبة اقوالها عليه الى من المصير  
 يختلف فيه فالله المشهور وقيل اصل المرفوعات المبتدأ  
 وهو من ذهب سيبويه يستدل عليه ببليلتين اصلها ان الال  
 في المسند اليه التقييم لان المسند صفة من صفاته وحققها التاخير  
 هو كذا في باب المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه هو خوف  
 ثانيهما ان المبتدأ يحكم عليه بالاحكام الجاردة والمستقرة  
 مجر هذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشقة حقيقة  
 كالاستقاص كما قاله وان يحكم على الفاعل بالمصداق اسما  
 الفعل والظرف ونسب وليس شئ منها مشتقات فاذا كان كذلك  
 كان المبتدأ هو الأصل لانه اكثر قوة واودا في الكلام وفي الكلام  
 هذين الوجهين على المدعى فوجها **اعلم** حقيقة حكم  
 انه لا يجزئ في غير المبتدأ

ثبتها  
 اقول ان المبتدأ في كل الجملة  
 فانه يغلب على عامل

نه قلت ما تقييد ما العامة بالاسم فتصيرها بشئ من الاسم  
 بليتها لمحققة ولكي قلت ما **صحة** ما في تعريف الاسم المرفوع  
 بالاسم ينكر على ما سبق لا بد ان تقييد ما في تعريف الفاعل الذي  
 هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا واذا لم يفسر ما بالاسم المسمى  
 تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل  
 عند ارباب هذا الفن هو الاسم **مضاف** وان كان الفاعل في  
 الحقيقة هو المعنى **يخرج** عن الحد تواج الفاعل فانه اسناد  
 الفعل اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل **سند**  
 الفعل الى زيد لا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه  
 عبارة عن الامل في المعنى وكذا البديل والمعطوف ولا ينافيه  
 قوله المقصود بالذات هو البديل والاول ذكر للتوطئة لان  
 تلك المقصود مبر من جملة المعنى وهذه المقصود مبر من  
 جهة اللفظ فنقول بعض المحققين يخرج من الحد بعض تواج  
 الفاعل غير محقق **وكذا** المراد به يعني لا بد من اعتبار قيد  
 الامالة في تعريفها لاخراج تواجها **لينا** لانه لا يستلزم  
 الفاعل المعروف فاعل هذه الامور **واضرب** اعلم ان الكثرين  
 لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد بين قولهم زيد ضرب زيد  
 نيف الثالثين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب  
 تركه واما عند البصريين فالفعل في صيغة التثنية الاسم عليه  
 مستلحق ضمير الاسم ولجولة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل  
 بمنزلة الاسم والاسم مبتدأ فاعلا فلا حاجة في اخرجه عن  
 التعريف بل قيد التقديم بلخرج بقيد اسناد الفعل لكونها توه  
 فاعلا في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه فاعلا كان علم الكثرين

فسر



وذكر في

او براسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك في الحقيقة  
كما صرح به في اعتبار التقديم كخارج **تقديم عليه** وجوبه لانه  
الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق يعرف اليه **الخروج** منه اي من  
تعريف الفاعل فانه تصدق على هذا الوصول الواقع مبتدا  
ان اسناد اليه شبه الفعل بتقديم عليه الا ان تقديمه عليه غير  
المطلقة والاعتراض فليس له بالجامد **تقديم** بخلاف التقديم  
فان تصدق على جمل ان اسناد اليه شبه الفعل اعني الظرف مقاد  
عليه وجوبا فيدخل تعريف الفاعل طيب بفاعل تقديم نوعه اي  
تقديم الكل لاصل فيمن جميع الافراد وليس التقديم في باب  
الجنس كذا فانه هنا صجب تقديم هذا الفرد من مانع وهو كون  
المبتدأ نكرة كما سئل عليك **قوله** اي اسنادا ولفظا حمل  
الظرف على انه منصوب على المصطفية لا سنية الا انه يلزم منه  
الفصل بين العامل والمفعول بالاجنبي وهو قوله وتقدم عليه  
انما قال المصنف بجهة قيا به ولم يقل قايما به لتدخل فيه افعالا  
لا يقوم به الفعل حقيقة بخلاف تديعات وتديهم فيمن  
القرب امرضا في اعتباري ليس موجودا في الخارج المثلث  
فليس لها قيام حقيقة بالفاعل لكنه اسناد اليه على طريقة اسناد  
الفعل الى فاعله وهي صيغة اعلام فاما اسناد الفاعل الى الفاعل  
على جهة التقييم اي على طوره وطريقة **كاسم** الفاعل اه فان  
قايما بوجهة التقديم اي بوجهه وتسمى البواني **كاسم** للفعل  
وتبعه شيخ عبد القاهر والزم البصريين قال الفاضل في فقه  
لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس هذا  
معنويا اي بما ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل لغة متعين

قوله

لا

عليه التيق في العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل في  
الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه المرفوع فيطلق  
في العرف ايضا على الاصل وما ينبغي ان يكون عليه شئ كما يقال  
الاصل في الواو المنصرفة ان تقلب تاء او ما يماثلها كما في تراث  
والافتقار لقلب كافي مجوزة والتشابه على هذا المعنى اذ لو حمله على  
المعنى الاول لزم من مخالفة مخالفة القاعدة غير جازية مع  
الحوار هاتم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتبادر الى الوجد  
فيكون صوبه وجوب تقديم الفاعل لفظا تحت الاصل واما  
ان يراد به الاصل المنفصل عن الوجوب وضوئه وجوب تقديم  
الفعل على خلاف الاصل **قوله** ان يمنع مانع كقصد المحرر فانه  
يبقى في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله ان لم  
يمنع مانع كان نقصا لانه يوهانه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم  
مع اصله التقديم **قوله** اي قال في قولنا ما ضرب عظم الا ربنا فاعل  
مقدم على المفعول **قوله** الفعل المسند اليه وصف للفعل بكونه  
الى الفاعل تنبها على ان المراد من الفعل هو المسند له معناه **الخطا**  
لئلا يحكم لفعل شبه الفعل كونه مسندا الى الفاعل ولو قال  
الاصل ان يلى المسند كان اوضح واشمل من غير ان يتقدم عليه شئ  
من مفعولاته اي من غير ان يتقدم عليه فقط شئ من مفعولاته فان  
تقدم مفعول الفعل على مجموع المفعول الفاعل لا يقع في اصله كون  
الفاعل يلى فعله مثل تديا ضربت **قوله** لشيء احتياج الفعل  
فانه مفعول لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المفعول الى مفعوله  
فما هو بمنزلة كلمة واحدة فلهذا يكون الفاعل كالجاء ليس كما لم يكن  
في ضربك مع التولي الحركات الاربع لانه انفعول فصلة ليس بجزء

وفاقر

قوله



والفاعل **خبر** وذلك غير جليز والاولى جليزه لوروده في كلام  
الغنياء وقال حسام ولان محله في كمال اخلاصه والحد **قوله**  
من ان س ابني محبه الدهر مطمح ذل غيره كساحله ذل لم افر  
سومودني نداء من النداء في ذل المحي وقيل غير هاجز ابجوه  
ابا انجيلان من كبر وحسن فعل كالجوف يستحق ان يقال غير لما راي  
طالبوه مضطربا زعزعا كاد لو ساعد المقدس يتصر الى غير ذلك  
كقوله يخفى حله ما هذ عن حلي وتري البساده احسن الزم و  
كقوله الاليت الاليت شعري هو يلوم قومه زهير على واجز  
من كل جانيه غير ذلك من اليبات ونحن حصنا موضع الاضام  
قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى الفقه موضع احدها ان يكون  
انضم من غير ما ينضم ويترى بايها ولا يفتر الى التميز نعم محله  
ذو ثابته ان يكون مرفوعا بالالتفاتين العمل ثابته لانهما  
ان يكون غير مرفوع ومفتر مخبره بخوان هي الحيوة الدنيا قال  
الى فخره هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلووه ولعله ان الحيوة  
الاحيوتنا الدنيا ثم وضع في موضع الحيوة ان لا يميز لعلها و  
بينها رابعها ضمير الثاني والعقة مخوقه نعم قل هو الله احد  
هي شاحنة ابصار الذين كفروا خامسها ان يفر برب يفتره  
الخير مخربة رجل سادسها ان يكون مبلا منه الظاهر المفتره  
كضربة نبيلا سابعها ان يكون مقصلا بفعل مقدم ويفتره  
مفعول مؤخر كمن يفر برب فلهذا ما كان في غير مفعول كما  
عرفت **قوله** جوي به البيت دعا عليه واللاب الغايات  
كسغير الصيد والماشية وتوله وقد فعل اي وقد فعل الله به  
هذا الفعل وهذا الكلام متفاد منه **قوله** بالومع اعترض بعضكم

اذ كان

اذا كان التواضع ملالة الاعراب على المعاني بالوضع ولا شك ان  
محركات الحراية الفاظ فيكون فقط موضع والمعنى معر فليز من  
يكون كل كلمة معرفة مركبة والجواب ان لا يمنع كون الاعراب للمعنى كونه  
ثانها بان العرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة في التسمع والاعراب  
يسمع مع آخر حرب ان كان بالحركة ونقل لآخر ان كان بالوقف  
**قوله** فلا يرا ان فكر الاعراب على الاعراب عند التسمع في حيث  
قال وكان يكفي ان يعرمل وان انتفى القرينة اذ الاعراب من القراء  
وهذا الاخر اذ مبني على اننا اعدا القرينة الامر الدال على المعنى  
كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او عي  
المخفف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى العبارة  
اذا انتفى الاعراب وانتفى القرينة الدال على الاعراب السابق فيها  
**قوله** متصلا بالفعل الاول ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل به  
الفعل واسماء الافعال فاننا ايضا نعلم **قوله** فلما اذ انقضا  
الانفصال يعني لوقم المفعول المنكوب بعد الفعل على الفاعل  
المتصل به يلزم انفصال الفاعل **قوله** مع جواز ان يكون غير مضمربا  
لشخص اخر قال الفاعل الا في هذا ظاهر في المثال المذكورة  
وتطابق ما كان الفاعل خلاصا اما ان كان عاما فلهذا ما ضرب  
الانزيا بذلك لانه لم يتوحد حتى يجمع ان يكون في مضمربا له  
فالجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يشك بوجود مثال صاقت  
لبسطة كذب حصصا به كل احد في نبيذ الكواكب لا يعترض بها  
على القواعد لا يبيح ولا يصح الا انما يخص لاخذ بمجماعة معينة  
وتحجوي منه ملجوي في المثال المنكوب في الشرح واما دعوى  
ظهوره فيما اذا كان الفاعل خلاصا فغير مستقيمة لا يصح مثل



املين رفع الفاعل من خواصه في قاعدة شبه الفعل العال  
 في رفع الفاعل **قوله** راى احدنا اشارة الى ان جاز المصدر بمعنى  
 اسم الفاعل ونصبه على المصلحة باعتبار موصوفه الذي هو **قوله**  
فلا تاتى **قوله** فلا تاتى من هذا دفع اعتراض  
 الفاضل الرضى حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا محل له من الاعمال لان معناه  
 اجواب للسؤال الذي هو اجاب به الشئ فهو جواب ظاهري وان  
 شئت الجواب الحقيقي فاستمع للمعلي عليك فنقول ان من قام بجملة  
 اسمية مبنية وفعلية حقيقة بغيره اقام زيد اقام هو اقام قام  
 بغيره غير ذلك لان الاستفهام بالفاعل والحالة على الزمان للجملة  
 المتغيرة فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا بخلاف الذات الثانية  
 كزيد فوجه فلما ضمن من معنى الاستفهام فاعلم انما انظر الى  
 وجب تقديمه لذلك وكان لا على ذات الفاعل صار الجملة آية  
 لتقدم اليه في الظاهر في الجواب وعلى المطابقة مع الحقيقة في  
 الصورة **قوله** متعلق بتضارع فان تعلقه بكي المقيد لا يجر  
 زيد **قوله** على غير القياس والقياس مطيحات **قوله** جاءني رجل  
 ان زيد فانك لو قلت جاءني رجل كان فيه ابهام بدون ذكر مفعله  
 اعني زيد بخلاف قوله وان استجدت احدنا **قوله** بل لا بد من  
 الفعل لسبيل الاختصار يجوز ان يرفع الاسمية بعدها بشرط كونها  
 فعلا فالمثال اذن على من نصبه ليس من قبيل ما نحن فيه **قوله** الفاعل  
 والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت التحذف الكسائي  
 كما يحكى في السان **قوله** لعدم قيام ما يؤمى مؤداه لان نعم قهينة  
 تتلصق لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا  
 شئ يؤمى مؤداه الجملة المحذوفة والواجب لانه من شئين في التوبة

يلى  
 بالفعلا ولا لا بد من  
 ان ان الجملة فيقبل  
 كمنهنا

السمع

طلع من

وما يؤمى مؤداه فان المقترن في الآية هو الشئ وعرف الشرط هو  
 فتا على **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الجواب  
 بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والخطية الضمنية **قوله** واقتصر  
 على الفعل بخلاف ما في الفعلين اعملا من على طريقة تقليد الكثر  
 الا ان لا يصل على الفرع لكن ينبغي ان يفيد العاقل من غير المصدر ان في  
 نحو اعجبني ضرب وقيل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاقمار  
 لانه مصدر **قوله** في التمر من ضللت مثلا ما وثنى التعلو من قوله اللهم  
 صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابي بكر ورحمتك ورحمتك على ابراهيم  
 فان اعمت الفعل الاخير كما هو من حسب النصين اخبرت الفاعل  
 في الانفال المتأخرة فكذلك العكس **قوله** اد المتقدم عليها والمتوسطاه  
 هذا القول بعض الشايعين حيث جوزوا التنازع في صورة التقديم  
 عليهما اذ كان التنازع في المفعولية وفي صورة المتوسط بينهما اذ كان  
 التنازع ايضا في المفعولية والاول انتهى لفاعل التثنية والمفعول والثاني  
 الرضى جوزا التوبة الاولى من هاتين الضورتين ونحن قد رجحنا  
 ذلك في بعض تعالينا على الشرح بملاحظنا من طلب الفاعلين لذلك  
 المفعول المتقدم على التوبة ولا يخرج الاول بقوله اذ لو كان القرب  
 على موجبة او موحدة لكان في صورة وقوله بعد ما هو لا للفعل  
 الثاني فقط لم يقع فيه راجع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جاز  
 في صورة المتوسط فله تعقل **قوله** عوما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان  
 التنازع فيه وفيما منفصلا ما ان كان منفصلا منجوبا نحو ما ضربت  
 فلما اكرمت الا يا الشفعية تنازع وقد حذفت المفعول مع الامن  
 الادراج اشكال متباين من الثاني مع احوال الاول ان المفعول يجوز حذفه  
 بخلاف ذلك من ذلك الجوز واستغنى عن حذفه فحذفت المفعول

لله ابراهيم

بلغ مقادير



هذا يجوز التنازع في انضموا المتفصل المنسوب والنجس فلا يستقيم اذا  
 تقدم ذلك لا ضمير على العاملين بحال كثرته واكثرت ذلك فمت  
 وتعدت فقول المصنف امر غير وارد **قوله** لا يمكن قصدي  
 دفع التنازع باعمال الاول والثاني **قوله** لان خوف هذه لتعديلا عما يجرى  
 في الضمير المتفصل اختار بالاكتمال للثبوت اما اذا كان ضمه منقطع  
 بدون الاخرون يدعونه ضاربه ومكومه هو قائم اذا علمت فغير  
 جازية بالدليل خاص والى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا **قوله**  
 فقد يكون للفاء جزءا الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء لا يتعلق  
 بالجملة معترضة ويجوز ان يكون فان علمت الاول ان كان قوله واختار باو  
 على ملأ كثر السند قوله ايضا وان كان بالفاء على ما في بعض النسخ  
**قوله** في الفاعلية او العلم ان التنازع في مفعول مالم يسم فاعله ولخلف  
 التنازع في الفاعلية اما باختار مذهب من جبر مفعول مالم يسم  
 فاعله واخلاق في الفاعل وتبعها الفاعل اعتم من ان يكون حقيقيا او  
 حكما **قوله** في المفعولية ينتج في مفعول ايضا لسجل التنازع اراتع في  
 الحال يخرجها زيد وضربت عمر واذا **قوله** وليس هذا شاملا لان  
 قاعدة المقسم في كل شئ ان يكون مقيدا بالجملة فكاذ قال التنازع  
 من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا تنازع فيه ليس قما  
 واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم **قوله** يعرف  
 قد يكون اما شا بهذا التقدير الى حاله في تلعين والى نفس الحال و  
 العامل وهو مفعول الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون  
 الى تنازع الفاعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفاعلون (فمن الضمير)  
 كما يتبادر لان احبب لا يعمل ولو جاز الى السد **قوله** امتناع فيه  
 اي اسما واحدا **قوله** على وجه كثيرة وهي ستة مشتركة مما خرج الله

بأربعة منها في الأمثلة الأربعة واما في الأربعة الأخرى بقوله وفي ذلك  
 بما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا فنقول ثمانية جري مجوزة تحت  
 انعين الاول مفعول والثاني الفاعل **قوله** انما البعيرين ليس ليراد  
 من البعيرين ان يكون جميعهم من البصرة بل كان بعضهم من البصرة  
 وادفعهم اخرون يسمى كلهم بعيرين فلا مرجح ان الكسائي كوفي فكيف  
 علمه من البصريين **قوله** مع يجوز ان اعمال الاول اشارة الى ان المراد  
 بالاختيار هو الاختيار بطريق التوجيه لا بطريق القطع والجموع **قوله**  
 واما ما يفسر في ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قولنا  
 اعلمت شرعي ترتيبا لغت فليس فيه ابتداء بل هو له صريحي ويختار  
 اخرا هذا المذهب في تعليلنا على شرح الباب في استدلاله عليه باق  
 عشر **قوله** ولقد ذكرنا ان في مفعول الفعل الاول عند اعل  
 اشارة الى احتمالات الامثلة في ذلك فاختار الاول ان يكون  
 في جملة ولم يخلو الهدف لانه يوزن عند ف الفاعل لانه موجب لكونه في  
 المقط **قوله** عند الهدف صرح به ليقرب عليه قوله خلاف للكسائي  
**قوله** ويظهر ان هذا هو اي يظهر الفرق بين الحذف والامتناع في التثنية  
 فالحذف والتثنية واما في الفرد فلا فرق بين صريحي واكثر من ذلك  
 التي بمثل التثنية حصول مقصوده **قوله** ويجاز الجملة نحو امته ذكوت  
 لسان قول انما **قوله** شرهك الراغبين وتشرهاك الناصبين ايضا قد  
 نقله عنه بعض شرح الرسالة واما الى شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعاني  
 الا انه غير مشهور عنه كاشتهار تشرهاك الراغبين فلذا انكره استامنا  
 العلامة واعتبر في علم شيخنا المحقق في حاشي العالم **قوله** واصحاده  
 بعد الظاهر هو روي منه انه عند قضاها الفاعل اعمال الثاني  
 واصحاده الفاعل في الاول هذا الاسم الظاهر **قوله** كما في صورة







فيمثل فاعل الفعل **قوله** الملائكة كونه اي الملائكة كونه الفاعل لعل  
 لفعل ذلك الفعل متعلق بالفعل فلاجل هذا الملائكة والناسبة  
 انتمت الى المفعول **قوله** اذا كان عاملا مفعولا بقرينة قولها ان يعجز  
 الفعل بترك ملاك عاملة شبيه الفعل بالقياسية فشرطه اذا كان شبه  
 الفعل انتغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول **قوله** اي الملائكة  
 قال الفاعل المندى وهذا من باب ذكر العلم بالذات فلهذا التهمة  
 لكلامه عن موسى اي لكل جابر علمه وهو في نظره فان الصفة التمه  
 بها فعل هو المايخ المجرول من الثلاث المجرول المايخ المجرول مطلقا  
 فالاول انه مذكور بطريق التمثيل في معنى فعل بخوة **قوله** يتناول  
 افتعل اي لما اظنا قوله صيغة الفعل الفاعل في فعل **قوله** من باب علقت  
 المراد به الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين الاول منها مسند  
 اليه والثاني مسند ويدل عليه تعليله فلا يخصص في افعال القلوب  
 بل يتناول مثل قولنا جلست زيد فاضلا واعتقدت عمر راشلا  
 ونحو ذلك **قوله** بخلاف هذا عجب جواب سؤال تقريره لان كونه  
 الشيء مسندا او مسندا اليه جازي وذا تعنى مثل العجب ضرب زيد بن  
 المسند وبالنسبة الى الفعل مسند اليه لان فعله بالنسبة الى المضاف  
 اليه مسند الى المضاف اليه فاعله مفعول من باب سنا والمصدر  
 الخ فاعله محاصل الجواب ان المتع اذا كانا آتيتين وهما هنا  
 المصدر في ما بعده في تمام لان الكلام لا ياتي كسب المصدر فاعله  
 وقد الفضل الذي يعمل القدر ما استناع تيام مفعول الثاني مقام  
 الفاعل وهو في دليل الذي ذكره الشرح المثال مودودا ما استخرج  
 فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل ان لم يلتبس كما اذا كان كونه راديا  
 معروفة نحو قلن زيدا فاعله التذكير يرسد الى انه هو المندى

الفاعل

قال الفضل الرضى والذي اريد ان يكون قيا ما نيابة عن الفاعل  
 كان ان كونه للمبتس مرفوع مع الزام كل من المفعولين وكذا ان  
 يكون مكانه في الاصل جدم كان مبتدأ فلا يجوز في فعل  
 زيدا ابان مع اللبس تقديم الشئ على الاول فاذا لم يكن واحد  
 لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام للفعل  
 قام الفاعل ان يكون الفعل بلا مفضل بل معناه ان يرتفع الفعل ارتفاع  
 افعال مفعول علم زيدا ابانك والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي  
 اختاره انما ما اختاره هذا الفضل ومنه يكون الشئ مسندا  
 اليه منوع وعارض يجوز ان يكون الشئ مضافا اليه كعلاو  
 قولك فرس غلام زيد **قوله** فوات النصب الاشعار يحذف النصب  
 بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا فوات الاشعار فوات النصب  
 المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستند **قوله**  
 خلاف ما اذا كان مع اللام فان الشعر بعلية وكذا مفعولا هو  
 اللام وهو لم يتغير **قوله** تعين اي المفعول به له وجاز ان ينشئ والكل  
 امامه فيه مع وجوده ومنه قواء ايجب في خبري قوما بما كانوا يكسبون  
 وشبها قول الشاعر ولولدت قفيرة حوكل لبس بذلك لجر الكلاب  
 قوامه قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب  
 وقول الاخ لا يخفى من العدي نذير به وقيت الشئ وتطير قوله والكل  
 من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب علمت اي من انشئ  
 لان الاول عالم والثاني **قوله** على ما هو الاصل فيها وهو كونه مبتدأ  
 مسندا اليه ولكن اخبر مسندا الى ابتداء وهذا لما يتم في القسم الاول منه  
**قوله** في العامل معنوي وهو لا يتبدل فانه اقتضاها فاعله قوما وفسر  
 الابتداء بغيره الاسم عن العامل لا يتبدل الى شئ والا عارض بان

اي يكون في الابتداء في ابتداء  
 في العطف خبري لاسم عن العرف



او عرفت فلا يثبت مردود بان العوامل في كلام العرب علامت  
 لا مؤثرات ومثرا يثبت في الابدان جعل الاسم في صفة الكلام حقيقة  
 فتقدم الاسناد اليه ولا يشك فيه فلم من الامر ان بان البحر يمدح  
 وهذا المذهب وهو كونه الابدان وعامل فيها مذهب النجدي  
 ولحق في هو الذي رجحنا في كتابنا الموسوم بفتح التيب فذهب  
 سيمويه الى ان الابدان او عامل في الابدان وعامل في البحر يقال  
 الكسايء والفراها يتلذذان وخصا به الفاضل الاشتر اباي وقال  
 بعضهم المبتدأ انما كان اسما يرتفع بالضمير العائد عن خبر اليه لا بشرط  
 الضمير في خبر الجاهل يصار فذهب العلامة الشيرازي الى ان الابدان  
 عامل في المبتدأ او هو عاملان في الخبر وجب هذه المذهب لفظا  
 في كتابنا المزبور ولا يلزمك ما يوجب التطويل **قوله** اي انك  
 لم يوجب فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى حقيقة الخبر بغير شرط  
 هنا بان جعل فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان  
 اللزوم في المعربا توجب العامل اللفظي بغير عن عدم وجوده بالخبر  
**قوله** اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه  
 بطريق السبب المحكي لا في ايجاب الكلى كما يتوهم من ظاهر الجمع في احوال  
 او المراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل اللفظي لا لتقدير قوله ما  
 يكون مؤثرا في المعرف وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر في  
 فلا يخرج عن تعريفه ابتداء مثل يجبك زيد فان تأثرها له ليس  
 الا في اللفظ لا في الحقيقة وجعلت المعنى باقيا على حاله بخلاف  
 حدثك ان مثلا من قولك ان زيدا قايما لفظا قلت كذا لك لعل عليه  
 بان و اشار بقوله كان له الجدة **قوله** كقولني فانك اذا قلت  
 اقوشى عندكم كان معناه النسب اليك في قولك عندكم **قوله**

كما لا شك ان الما يثبت في قولك انصار رب الانبياء **قوله** وما من  
 نحو ما ضرب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما من الاستفهام  
 معقولين لضافا رب الى قال الواقعة بعد اني لكان اني لانه يندرج  
 فيسا وقع بعد كلمة فيقول لعلنا **قوله** غير ما سوف **قوله** ومن  
 ينقص بالضم ثوب **قوله** وجدا فاما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها  
 ان غير مبتدأ الخبر بل لما اضيف اليه مرفوع يرفع عن الخبر ذلك لانه  
 في معنى انفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع  
 بالابتداء نكاته قبل فاما ما سوف **قوله** من ينقص مصلحا للهم  
 والمؤمن فهو نظير ما مضى من اني ابدان والتايب من الفاعل ظرف  
 ثلثها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقص بالهم من غير مباشر  
 عليه ثم قد مت غير وما بعد ها ظرف ومن دون صفة في  
 ينقص باسم تعا والضمير يعود على غير مذكور في ذلك بالاسم  
 فظاهر مكانه ثالثا انه خبر محذوف وما سوف مصدر جازم  
 معقول كاليسود والمراد بالاسم هو باسم الفاعل والمعنى انا غير آسف  
 على زمن هذه صفته وفيما كان بسطت الظاهر فلا يلزم  
 في التبيين من الوجه الاول ان يقال ان ما سوف من القسم الثاني  
 للمبتدأ وانقل اعرابه الى غير سبب كونه مصدرا اليه **قوله** في خبر  
 نحن اخوه اي الداعي الشوب قال **قوله** لم يغير تنبيه لما سياتي انشا  
 انتم من ان الفعل وشبهه اذ استند الى الاسم الظاهر لا ينفك  
**قوله** واما في الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد  
 المعنى او الالف الاستفهام يندرجا حيا تليق في كتاب انوايد  
 ان الصفة في ايام الزيدان اني لكان فالتايب ان الاول مستند  
 تكريه وتايبان خبره فحذف المبتدأ واعلم اني ان الاول للدلالة

ومن خبر حذف المبتدأ  
 فانما استعمل في كلام  
 والابتداء اني اني



فنية لمجاجة اذا قلته محرم والمراد ان فنية امر محترمة كانت ولها حكم  
 ليس مقصودا بتمتع بمرقة **قر** اذ لم يخل في موضعها لانه كان  
 في الاصل فاعلا لا هو قديم لا ولد في التخصيص **لخصه** **قر** فمضى  
 قوة بجل موصوف اه هذا هو الفارق بين قام بجل ورجل قام  
 حيث جاز الاول وامتنع الثاني فان في الاول قدمت الصفة ثم  
 حكمت على الرجل بما فانت قد حكمت على بجل موصوف بصفة  
 القيام في المثال اذ لم يحكم على بجل مجهول غير مختص بعد ذكر  
**الحكم** **قر** فهذا سلب يضرب لجل قوله اذ لم يحكم في حاله في ذلك  
 الخبر في حاله او بسبب حادثة حق انه سار بصوت ويستقيت  
 بالناس ليعاونه على اموره مثل الكلب الذي ينج من طارقه الشر  
 وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرا بجل في وقت  
 الاهرة وفي مثله الاسود فكان مودعه هرا بجل ثم ينجى منه  
**السوء** **قر** هذا هو المشهور ان يكون المبتدأ معرفة او كوة  
 محضته **قر** وقال بعض المحققين هو ان المبتدأ لا يسمي  
 الفاعل الوصف وهو في جملة **قر** لانها راجعة الى الفاعلية بعق  
 انما ناسية عن الفاعلية والافالظرفية جملة الاسماء اسناد الفعل  
 الى الظرف **قر** كاللام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق لجنس  
 كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره في  
 اشتماله بحرف النكرة اللفظي والالتفات الى التعريف العهود كما ذهب اليه  
 والمعروف وهو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين  
 وفيه ان جملة انشائية فلا بد من تأويله بمقول في حقه ثم ان  
 فيكون الخبر مفعولا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية  
 خبر لا يحتاج الى تاويل كما استمع انشاء الله ثم **قر** وضع اسطر

وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو ضمير الذي يخرج  
 الظاهر **قر** اذا كان ضميرا فاما حذف الضمير  
 لان كون الخبر عن المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر للضمير  
 لكنه يغوت مع الحذف وكذا الام العبد اذ مع الحذف لا يسلق  
 الدهن الا الى الضمير **قر** على كراه الكواثما عشر ومثاقوا  
 ستون صلحا والصلح انما بعد المداين وقوله اي الكواثما  
 والمجرب حال من ضمير يثني والظرف في قوله السبع منوات  
 منه صفة منقول ولما صح الابتداء به **قر** او جارا ومجرد اعلم  
 ان الظرف مستقيم في ظرف الزمان والمكان وقد يطلوحي حيث  
 ليشمل احوال المجرب كما فعل المصنف **قر** اي حامل الغرض من  
 هذا التاويل دفع ما عثر في به الفاضل المصنف وحاصله ان  
 المقدمة هي جملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر  
 مقدم بها وحاصل الجواب ان المقدم يحذف التاويل والغرض  
 فيغنى ان الظرف قول ومفروض حال كونه ملصقا بجملة **قر** بعض الافعال التي  
 في نظم الكلام تليق ان تكون جملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر يرفع ان يقدر به  
 والجملة هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط  
 الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذه الظرف بتاويل الجملة  
 انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم ان خبر هو  
 الفعل المقدر لا المضاف اليه **قر** المسامحة فقال بعضهم هو الظرف  
 وهو بعضهم هو الفعل مع الظرف وخيل لامور واسطفا والى  
 عليه ان الظرف تام المعنى بلا احتياج الى فلك الفعل المقدر  
 وما اتفقوا عليه من تقديره بالمتعلق فظني انه رعاية لا لفظي حيث  
 انما جاء الخبر وفعول بحسب المعنى فهو معمول فلا بد له من

بعض الافعال التي  
 بالتاويل لا يقدرب



حاصل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه الاكثر فلان العود الى  
 يقول زيد في الدار يفهم نسبة الطرف الى المظهر بل لا يحتاج  
 الى تقدير وكذا الختلاف في ان الضمير مستعمل من الفعل النقص  
 الى الطرف او محذوف مع الفعل فانه ابو علي ومن تابعه انه منقل  
 واليه يشير كلام المص **قوله** بتقدير الضمير وهو من الانفعال العامة  
 الشاملة للانفعال غالباً بالخصوص والكون لفظه الطرف عليه وقد  
 يكون من الانفعال الخاصة اذا دللت القرينة على تقديرها ويحتمل  
 انهما بذلك العامل لقيام القرينة على تعيين مصدر الطرف من  
**قوله** فالأصل في الخبر لا في حلتين اني الركبان اعني مبتدا الخبر  
 لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يحد الاحبار بالمعرفة عن النكرة  
 ومجهولية جواز في المبتدأ اذا كان مقصوداً لتعريف الاستفهام و  
 انا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انما معرفة  
 من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه هذا ابو شاذان  
 قال **لهذا** متساويين في التعريف وفي متساويين في اشتد  
 بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين  
 فان معرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو كفي بتساوي  
 نواهما المتساوية في التعريف **قوله** زيد المنطلق مثال كونها معرفتين  
 سواء كانا متساويين ام لا فان في معرفة الاعلم من العرف باللام  
 المتساوية في اختلاف سبلت انشاء الله تعالى وان احق اعرفته العلم  
 وقال بعض المحققين لا اساس هنا سواء قلت زيد المنطلق او  
 انطلق زيد فان الاسم تعيين لا ابتداء بكونه والجملة مادة  
 الصفة تعيين الخبر لكونها صفة مشتقة واقول هذا ليس بجواب  
 لان خبر مبيح اشتقاقه وجوبه في اجمع النسخة وتبع لاشبه

بمعنى السمي بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي يصف بها  
 فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يحل تقديره  
 مثلاً بصفة ابراهيم سفلنا المقصود تشبيه الثاني بالاول لا لانه  
 تشبه بالاستناد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر بنو بناتنا  
 بناتنا **قوله** في اصل التخصيص المجوز كون  
 مبتدأ فان تخصيصه بلام بواسطة تخصيص خبر بلام واسطة  
 وتخصيص خبر بلام واسطة فان اسم تخصيص وهو مشابه للجان  
 مشابهة حق الحق بضمهم بها من جهة ان اللام لا تدخل عليه  
 كالحرف **قوله** افضل منك افضل مني فان الاول مبتدأ والثاني  
 خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما انفعال التخصيص  
 مع من وهذا تخصيص بالمعول كما ذكره بعضهم في قوله عليه السلام  
 او يعرف صدقة ربي من منكر صدقة فان اركان تخصيص  
 بالمعول اعرف الطرف كونه اي هذه النكرة في معنى المضافة كما  
 قال المعروف في منكر ورس عليه ملحق فيه **قوله** فاعلم اي فاعلم  
 سندا المبتدأ فان الاستناد الى خبر الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون  
 نقله فلتراد من كون خبره مخالطة كونه جملة فعلية فاعلم الخبر الراجع اليه  
 المبتدأ ان لا يراد ان في مثل زيد قام ليس خبره فاعلم بل جملة كذا فان بعض  
 الامثلة واللفظ هو ان المراد بالمعول النحوي الذي هو الحدث والآخر ان  
 في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يراد قيام زيد فان خبره فعل المبتدأ تدل  
 على تانيث الفاعل **قوله** الذي ليس بجملة ام اشارة الى منع ما قيل  
 ان الخبر في ان زيد جملة لانه ظرف وما وقع خبره فاعلم لانه مقدم جملة  
 فكيف قال انه خبر مفرغ حاصل الجواب ان المراد خبره في الجملة  
 مفعول وان مفرغ صوته اذ الضمير المستكن او الاعتبار **قوله**

والمراد به المتيقن قوله  
 في خبره مبتدأ فان خبره  
 وكي



لا استقام قال بعضهم لا يتقدم خبر من موجب تقديم الاستقام  
 ويحتمل ما يراه من انه يجب تقديمه لتقدمه في **قوله** من حيث  
 انه مبتدأ اعني بالحيثية لان تقدم الخبر لا دخل لشيء ذات للشيء  
 اعني كونه اسما لغيره اعني العوازل اللفظية فانك لو قدمت الوجه لقدمت  
 عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه متبدا وهو التخصيص موقوف على تقدم  
 موصف الوصف للذات فتد **قوله** التابع لاداء وانما استغنى تقديمه  
 لانه جوهري فلو قدم عليه لزم تقدم الشيء على نفسه **قوله** على الله عبده  
 متوكل فان عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق بخبر في  
 المبتدأ اخبر به راجع اليه مع كون المبتدأ مقدم ما على الخبر فيكون المتعلق هنا  
 ليس تابعا له بتعريفه يتبع مع ما تقدم فان المتعلق هنا ليس جوهريا  
**قوله** لان خبره هو قوله على القدره هذا هو السبب اخذناه كما سلف قال  
 المتعلق بخبر في يدي بالخبر فذلك التقدم لان الجاهل بالجوهر متعلق به  
 والجوهر رده متعلق بجماله وبما تضمنه التام الى ان على هذا الذي  
 بين المثالين فتأمل **قوله** الواقعة مع اسمها خبرها اصلها خبر مبتدأ  
 خبر ان اصطلاحا اشار الى السلف في عبارة الله والاداء خبرها خبر  
 عن ان **قوله** من غير تعدد خبر عنه فيقبحه وتحمي التعليل قد بان  
 تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير **قوله** فانها في الحقيقة خبر واحد لان  
 الله صوره اثبات الكيفية المتوسطة بين الملاوة والوجود لا اشبهت  
 انفسها **قوله** ونظر بعض النحاة هو الفصل الرجوع **قوله** فالاستقامية  
 لذلك اي لوجوبنا التعدي في عبارة الله اعتم من ان يكون بعينه  
 ام لا فاقض ان المعنى عن الاثبات مثال التعدي من غير عطف لذلك  
 لان التعدي بالعطف لا خفاء به **قوله** وهو مبتدأ الاول اه اي معنى  
 الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا للثاني وان الحكم

لان الجاهل ليس متعلقا في حقيقة بل بسبب يعلق بالجوهر بالعلم

مخبر

يحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فلنهار موجود  
 والثاني نحو ان كانت النهار موجودا فلشمس طالعة ومنه قوله  
 وما بكم من نعمة فمن الله فان التعدي لم يحصل بكم من نعمة فمن الله  
 من الله مع ان النعمة التي حصلت بالحق اظهرت ليست بسببها  
 النعمة من الله بل الامر على الكعس فان صدورها من الله سبب  
 لا يحصل له التعدي بها بكم لكنها سبب الحكم به للاخبار عنه اي دعما  
 حصل بكم من نعمة فبكم وانما خبرنا صليحة من الله نعم ولا شك ان النعمة  
 التي حصلت بكم سبب الحكم والخبار بكونها صادرة من الله تعالى  
 والفصل الذي تشرعنا الشرط بلزوم الثاني لاول فلا بد وما بكم من  
 نعمة الا انه خالف تفسيره في كل الجازات فلذا عدل عنه **قوله**  
 نظر الى مجرد تحقق المبتدأ معنى الشرط وانما المبتدأ دخول الفاعل لما  
 كان المبتدأ ضميرا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ذلك الفاعل  
 في خبره **قوله** واما اذا قصد اه اي ان قصد الدلالة على سببه الاول  
 لتأخر في العبارات استلزامه كان يقال في الذي ياتي في قوله خبره  
 ياتي ان اتاني فله درهم فبم فبم دخول الفاعل كان حرف الشرط في القطع  
**قوله** واما ان لم يقصد اه اي اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا  
 في المقطوع يكون واجبا ولا في العطف حتى يحوز الامر ان كان كان  
 مؤثقا في اللفظ المبتدأ المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى  
 فيجب ح عدم دخول الفاعل **قوله** وفي حكم الاسم الموصول بغيره لانها في  
 حكم لفظ واحد وكذا في النضاف والمضاف اليه **قوله** والشرط  
 والخبر من قبيل الاجزاء في الجملة الشرطية لا يكون الخبرية فلا بد  
 ان الخبر ان يكون انشاء **قوله** باب كان وباب علمتاه وان لم  
 يخرجها الحكم من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون ينالان

بلغ مقابلة

لذلك لا الموصوفين



الشرط حيثما بدأ يدل على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على  
 التعليق والتحقق بناءً عليه **قوله** فوجه ذلك التخصيص أي وجه تخصيص  
 ليس ولعل بيان الاتفاق بالنظر في الحروف المشبهة بالاهتمام ببيان  
 الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولعل يذكر قوله  
 بالاتفاق لم ينهم أن في بقية حروف الشبهة خلاف **قوله** في المنع عن  
 القضاء بجملة بان صدقة الشرط قد سطت بدو لها كان تضمن البتة  
 له ضيقاً **قوله** لأنها لا يخرج الكلام أه أقول هذا الكلام غير جيد فإن  
 علم المنع لا ينصرف فيما ذكره إلا في أن علمت وكان يمتنع من دخوله  
 مع أيهما لا يخرج الكلام كما قل بل العلة في المنع ما سمعت سابقاً  
**قوله** فإن يقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الآية بأن القاء  
 ليست بجزائية بل هي زائدة وهي للتعليل والخبر محذوف بدليل أنها  
 مع أن بعض الآيات **قوله** وقد يحذفه وقال بعضهم لا يجب حذفه  
 أصلاً لأنه ركن أصل الكلام فخر الحمد لله أهل الهدى ونظائره محمول  
 على حذف الخبر وهو كذا فأن حذف الفاعل واضربه مسلم الثبوت  
**قوله** ليعلم أنه كان في الأصل أصح أنه أهل الحمد مثلاً كان مجزئاً  
 صفة لما قبله فغير إعرابه قصد المبالغة في المدح وذلك لأن في غير  
 المؤلف زيادة إيقاظ السامع للاصغاء إليه ولأن الكلام الذي به  
 المدح صريح جلتان بعد ما كان جملة واحدة وكما إذا قلتم  
 كلاماً إذا بعد ما كان في هذه المبتدأ لتوهم أن الكلام جملتان  
 في الحال والأصل نفس عليه وقطعه للذم والترحم نحوها **قوله** تقديره  
 هو زيد وأما حذف العلم به فقد غير مستحسن في الكلام  
**قوله** لأن مقصود الاستهلال أي مقصود الاستهلال فيمنع ذلك  
 شيئاً المرفى بالأمانة لأن حكمه عليه أنه هلال ليعظه المناظرين

ليس المقصود أن هلال الحروف هو هذا تحقيق هذا مبنى على  
 قاعدة ذكرها آيات العربية وهو أن العلوم الحروف عند الخاطب  
 هو الذي يقع بتدبيره والمجهول عند متبع خبره مثلاً إذا عرف في الجدل  
 زيداً باسمه يعرف أنه أخوه أم لا نقول له زيد أخوك وبالعكس  
 نقول له أخوك زيد لأننا عرفت هذه القاعدة فنقول في المثال أن  
 الحروف عند الخطيب أهو شيء مشا إليه بلفظ هذا خبر معروف  
 بأنه هلال فتقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة هلال لا غيره  
**قوله** لا يجوز أن يوجه إلى الناظرين ولكم أي تعيين ذلك المرفى ولكم عليه  
 بالجملة لا يجوز أن يوجه إلى الناظرين لأنهم لا يعرفون أنه هلال إلا بالنظر  
 إليه كما لو قل هلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا  
 المشار إليه فلا يلتفت إليه السامعون لأنه معروف عندهم **قوله**  
 على عامة المستمعين فإن علمهم ذلك القم في مثال هذا البصير  
 الناظرين **قوله** ولذا يترجم أه أي لهذا يتوهم أن أه الهلال ساكن  
 لاجل الوقف وح لا يتعين أن يكون حرفاً بل يمكن أن يكون منصوباً  
 على تقدير إيجاز **قوله** على المذهبين الأصح أنما قد ربه لأن فيه مذاهب  
 بعد ما أن ادأطوف مكان خبراً عن السبع ثانياً ينبغي أن يكون ظرف  
 فإن خبره لم بعده بتقدير المضاف أي في وقت خروجي حصول  
 السبع وأما قد المضاف من الزمان لا يتبع خبره عن لجة بالشيء أنها  
 ظرف لأن مضافاً ما بعده وعامله محذوف أي فعليات  
 وقت خروج السبع في كل منها تكلف فلذا قال على المذاهب **قوله**  
 فإذا السبع واقف قد لاكثر أشارتين خبر عما وهو موجود أو محتمل  
 مستدلين بأننا المفعليات ظرف وهو يدل على الفعل العام كالجود  
 والحصول ومنعوا تقدير خبره على كفاية وواقف لأنه لا يجوز أن يثبت







وضيعة على خبره فلا يكون خبره فلا يكون خبره  
 الى خبره فنعلم ان يكون ان هذا الكلام تام لم يحد ف منه الخبر  
 نعم انهم ان خبره هو قوله وضيعته لان الواو عيني مع ولحقيل كل يصل  
 مع ضيعة لم يحد الى فقد يفكدها هنا والجواب ان جعل الواو عيني  
 مع لا يخرجها من العطف الاصل وبقاها العطف الاصل ينعجده  
 خبر لان الخبر لا يوصل على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف  
 مع ضيعة فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقة وهو كانه  
 فلا يخرج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي في الارض  
 وانما لا يتصل بها كناية عن الضيعة او لم تعرف هذا فاعلم ان  
 المحذف في مثله اعلل واجب بدليل اثباته في نجح اسلاغة الذي  
 هو كلام رب المصلحة حيث قال وانتم والساية في قول **قوله**  
 واقيم العطف اي على الخبر والمختار اعلى على المبتدأ الجواب عن الاعتراض  
 للسابق بان المعطوف وان كان من تمة المبتدأ لكنه يذكور بعد الخبر  
 فنصم ان ينوب عن خبره ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف  
**قوله** يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينقل من سماع الى  
 كونه مقسما به ليكون قومه على حذف خبره الذي هو قومه فلو كان  
 غير معينا له لم يجب حذف خبره الذي هو قومه فلو كان غير معين  
 له لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله فلا فعلن كذا **قوله** لعن  
 ويقاوت اشياء العطف الى اتحاد المعنى اي ما اقسام به ثانيا  
 الى ان لكل مجاز فان العريس يقسم بل مقسم به فان القسم معنى  
 المصدق به فلا يخرج اصل حقيقة ولا يستعمل مع الامام اعلم ان  
 استعمل في القسم على وجهين بخير الامم وبالامم فان لم تات بالامم  
 نصبه نصب المضاد فقلت عرك لا تخزن كذا او معنى عرك

لنصف بمثل ذلك ولا دخلت عليه الامم بضمة بالابتداء على الامم  
 فيه لا ابتداء وليست هي الموصولة للقسم كما ان الضمة بعضهم  
**قوله** اي من الامم جعالت اشياء بها الى ان قول خبره ان واخواتها مبتدأ  
 هذا وفي الخبره وذلك بقرينة ما سبق فقوله المستدأ مبتدأ كلام  
 وقوله الفاضل المضمم به على ان ذكر خبره ليس لانه من خبر المبتدأ  
 بل لانه من المفعولات **بعيد** لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون  
 ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى  
**قوله** بعد دخول احد في حلف احد يصديق التعريف على  
 كل من اوافد يعرف **قوله** لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما معنى  
 فلا يخرج معانيها الى معانيها فان مثلا مقيد بالتاكيد وهو حاصل  
 ابتداء والخبر وعلى كل تقدير لا يتنقض التعريف بمثل يقوم بان  
 يقال انه سند الحديثي آخر وهو ابو به بعد دخول ان فيسوق ان  
 يكون خبرا وليس كذلك بل لجملة خبر لا نأقول ان كلام من معنى  
 ادخل وهو التام لفظا ومعنى مقفوف في يقوم وحده وحصل  
 في المجموع فان الرفع المثل للجملة وكذا التاكيد فيكون هي خبر الفعل  
 وعنده **قوله** ولا يحتاج الى ان يما يله تعريفه بالفاضل المضمم  
**قوله** ويلزم منه عطف على قوله بحاج وحاصله انه يلزم على  
 هذا المذهب ان يكون قول اسم بعد دخول هذا مرفوع مستند  
 فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم اسما  
 لها الا بعد دخولها يلزم المحذورة فيحتاج الى تأويل الجملة اه ولا  
 علم التأويل **قوله** ولا يلزم من ذلك اه هذا الكلام يرضى بغير الية  
 الرضى حيث قل وقد سالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره  
 اسم ايضا وفلك ان خبره لا يكون مفرها متعينا ماله مدرك



الكلام انتهى فحصل كلام هذا المفاضل اعراض على المعنى بانه  
 ينبغي ان يقول الا قد عيه والى تضعنا مستفها ما حاصلها  
 ان المراد حكم حكمه المبني اذا صح كون بعضها مستفها لا يصح اما في  
 التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفتوت صدقته **قر** اي ليس  
 امره ان يخرج من هذا التقدير فيحصل المستف من المعنوم من قوله  
 الكلام **ان** من البيان من ان من الشرع حكمه هذا ان حكمه  
 من مفردات كلام الرسول ومعنى الفقرة الاولى ان بعض السيات  
 الصادرة من بعض الناس تؤتى في القلوب تاتى السور في كلامه  
 بيني منها بعض الداهية ابلغ في تاتى الحكم من الكتب السما  
 التي يستنبطها بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانية ان بعض  
 الشرع حكمه اعطاهم حق على نزع قانون الشرع كالديان في المصروف  
 مولانا امير المؤمنين **قر** **قلت** لو سقم في النظر في امور  
 لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع  
 كالقريب المحرم المتخصص به خل حيث لا يدخل غيره ولما بد الحذر في  
 مجراه للمناسبات كل طرف جار والمجرب في التقدير **اي** اي  
 صفة وان كانت صفة يلزم من نفيها نفي لغيرها فلا بد من وجودها  
 التسمية مطردة فتأمل وتسمى اي لا تتركها لانها تترك  
 الصفة **قر** ما عرفت من الوجود لا يرات اثار اللفظ او معنى  
 فلا يوجد الوجود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون  
 اي الفصل واحد صفة لا ليس كذلك بل مجموع لبعده خبرها وجوابها  
 بعد ما عرفت **اي** لا يمتنع حذف الخبر والمثل ينبغي ان يكون  
 فيما عتلت **قر** على ما هو الظاهر اما في ذلك يجوز ان تقع صفة  
 حملا على المحل لثابتها لان في قاعدة المجازفة فان للمثابة التي

لان المثل

وان لمثابة الثبات وهو الصبي علمها انما ان حصة اسم ان يكون  
 نفيها على المحل لثابتها اما ثباتها الا شذوذ الظاهر من منع قوله  
**قر** لا تقيد الطرف لان الظرف عبارة عن كل ما خارق للعادة  
 يحمل السامع على التحك ونحوه وهذا التقيد كونه في الدان  
 ونحوه كالحال فانه في معنى **الظرف** **قر** **لذلك** لا يظفر لثباته عليه  
 لان النفي يقتضي منيها بل يمكن هنا قد رتبة خصوص محل امر  
 شامل **قر** **اي** لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قد  
 وجود يلزم منه الا في وجودها سوى الله ثم من الآلهة لا في  
 امكان وجوده لان قدرته ممكنه يلزم منها الا ثبات وجوده  
 فثبت التقدير لا يتم للتوحيد لاننا غايته نفي امكان الوجود  
 نظرا عما سوى الله ثم من الآلهة وثبات الوجود مله تعالى وعلى  
 الاول يلزم نفي امكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود  
 له تلك الجواب من وجوه احدها ملذكه ان يخشى وهذا النوع  
 بعد الخبر فلا يوافق الاصل في كاية الشهادة الله انه ثم قدم  
 الخبر لا اله الا الله عدل عن الاول الثاني لادارة الوصف بالتحصيل على نحو  
 المنطق زيد ثم اريد بقرع باثبات الالهية له ثم وفيها سوله  
 فقدم ظرف النفي ووسط حرف الاستثناء ثانيا ان يجوز تقديره  
 موجوده تنتم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ  
 لو كان الاله الممكن شره بالكان موجودا لا يخلو انه شره لا يكون  
 الا واجب الوجود فلا يدخل شره في غير الامكان وابعها تقديره  
 والتقريب قريبة فاما من خاسها ما قد ربه بعضهم وهو قوله لا اله  
 موجودا لا وابدوا نحن انه واقع للشبهة وهي كما ترى سادسها  
 جعل لا يفتي عنه ويكون في الخبر فيفيد في كل آ غير مسمى فوض







عليه اشتغال الكل على الشيء والجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات  
 الحدث التي دل عليها اللفظ وكذا كون الحدث نوعا كذا او معددا كذا  
 عوارض ذلك المعنى واصنافه **قوله** ولا يخرج به مثل كرهت كرهت  
 كما وقع في الفعل الى معنى حيث قل وسيط هذا الحد بجزءه كرهت  
 فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحصل الجواب ان قولهم  
 كراهيته اعتبارا بغير احد ما بحيث كونهما مات بالفعل واشتغل  
 المفعول عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحد وانها كونهما بحيث  
 وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت قتلك فالفعل ليس مشتقا  
 عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بعينه **قوله**  
 ابتاه انتسبنا فان مصدرا ثبت بنا وانما فعل بنا ثابت **قوله** ومصدر  
 اه جواب عما يقال ان خبر ليس بمصدر وقد جعله المصدر مثالا فلما  
 بان مصدره بغيره كونه كونه من غير ما من الموصوفين  
 اعني قد راعوا من المصنف اليه اعني مقدم **قوله** الى مفعليا اشار الى  
 ان سماعه وجوب الذي هو معنى واجب فيا النسبة مجزئة  
**قوله** يعلم له ضابطه اه اشارة الى تعريف الحذف القياسي  
 انما اشارة قال لفاضل الحجة لعل الى جعل المبتدأ على ما يدل اشارة  
**قوله** لا يجب حذفه لما استقره من علة وجوب الحذف لا يكون  
 منه اي من المفعول المطلق المحذوف فانه مذكوره كان  
 ووجهه على التجربة فلم يكن من باب المفعول المطلق **قوله** او قوله اه  
 او هذان مع ضيق كون الجمع بدليل قوله ما انت الاسير اسيرا **قوله**  
 دكاو كا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر لانه ليس قبله  
**قوله** وانما جمع اه يعني لم يفصل الضائفة الثانية عن الاولى بقوله  
 منها لا شتر اكهما في بعض القصور **قوله** ولا يتبعه فله فانه

سير البريد ليس دخل الفاعل كالاول بل دخل الفاعل شيه به اي مالت  
 الاشياء مثل سير البريد والبريد البغلة للربطة في الوياط مع بدم  
 بريد ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اشياء غير سيرة  
 وكان من عادة الملوك انهم ينفون الوياط ويقفون البغال  
 فيها ينفون اثنائها وكانت موقوفة فيها لاجل السحاب والحاجات  
 ولها البريد ضابطا للرسالة وانما وجب حذف الفعل في  
 الضائفتين لوجود المنة والسادسة المحذوف اما الترتيب في  
 الضائفة الاولى فهي التهمة ليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبر  
 الا فعل هذا المصدر واما السادسة المحذوف فهو الا لا يشترط  
 واما الترتيب في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصلح فعل هذا  
 المصدر واما السادسة المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمد  
 في تحليل الجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الخبر  
 ان الذي يوصف الشيء بهذا حصول الفعل منه ولا يوصف بغيره  
 الفعل على الحدث والتجديد لما كان امرا التخصيص على الدوام  
 اللزوم ليرسل العامل اصله كونه اما فعلا وهو موضع على التبدل  
 اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لانه متضمن لاضاعف لادم الحذف  
 فلا تحققت وجوب الحذف فلهذا عدم وجوبه في تلك الأمثلة التي  
 اعتبر فيها **قوله** اي اما فنون منا او اما وجب الحذف في هذه الصورة  
 لان ضابطه هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه فاعلا  
 وانما فان ذلك كانت تلك الافعال لان تلك الافعال بالفاظ ضما  
 منصوبة مقبلة تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الافعال  
 تحصل من تلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصع ان تقوم  
 تلك الجملة مقام ما تضمنت تلك الافعال اي الافعال الناصبة لها

جاء الامر  
 ما عرفت في قوله  
 الاسير اسيرا  
 وهو بغير حذف

الواو والهمزة  
 مسدودتين  
 فجاء بغير حذف



مع تلك فتكون تلك القواعد استعمل في كذا فعلها قبلها فالترنم  
 قيا من جملة مقام تلك الافعال وبعبارة احضرت صورة انما يجب  
 الحذف لجملة المقدمة سدا لمخريف لنا سبها من جهة كنه  
 تفصيل الاثر مضمونها **في صوت حسن** فرفع ما على انه يدل في  
 الاول اوصفة له فانه يمكن ما نحن فيه ونظن ان هذا طعنا خارجة  
 بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز منها في هذا المقام **قوله**  
**لان الذي هو ليس من افعال الجوارح** فيه تعريض بالقائل الرض حيث  
 قال ويضي ان يظم الى التعريف شوا آخر لا يخرج مثله علم علم القفا  
 وله هدى هدى العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير حاصل  
 الجواب ان مثل هذا الخارج بقوله على تعبير الشفان الزهد  
 العلم ومثالها ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكفا  
 النفسانية **قوله** بعد جملة آه فلما وجب حذف الفعل في هذه  
 لقيام الجملة المقدمة بتلك الاوصاف مقامه وكوف المناسب هو  
 الفعل المقدر هو المتهون وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب  
 بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان جملة عنده بمعنى المفعول والمفعول  
 فهي بمعنى بصوت لانها تفعل على المصدر والحادث وعلى ما هم تلك  
 المصدر وقد اقرن بالجملة ما دل على زمان المصدر والحادث انما  
 الماضية وهو لفظ مودت في ما ساقا المجموع كالفعل والمفعول قوله  
 نجم الآية ولا يخفى ما فيه قال بعضهم العامل في المصدر المنصوب الهم  
 الذي بعناه في جملة المقدمة لان المعنى قد اذاله تصويت والتقيت  
 مصدر يعمل على ما اذا لم يكن مفعولا مطلقا هي كما تقول عشت في  
 ضربك ضرب الامير من ان ضربت ضرب الامير وفيه **قوله** **مصدر**  
 وقع جملة اعلم ان المضمون المعروف سابقا بقوله مصدرها الضرب

في قوله

الى القائل اه هو مضمون جملة الفعلية وهما المولود مضمون الجملة  
 لانه لا يتأخر ولما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل  
 عليه ونقطة منه حيث انها مقدر المضمون لانه انما يؤكد نفسه  
 اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتأكيد لا للتعليل كما  
**قوله** لا او يا غيره ولو باعتبار ان اعترافا يؤكد نفسه وذاته لا  
 يؤكد غيره ولو كان ذلك المعاني معيارا لا اعتبارا دلي ليس جيد  
 هذا المعيار لا اذا لا اعتبارا بل يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتبار  
 كما يظهر في المسئلة الآتية فان فيها اربعا بالمفعول المطلق بالاعتبار  
 فتقوله مؤكدا للغير فحقا مصدر يقع مضمون جملة اه اعلم ان  
 كلام المعرف يراش اشارة الى تحقيق المقدمة المشهورة وهو ان  
 الغير يحتمل الصدق والكذب فأكبرهم اخذ ما على الظاهر وقال  
 ان الصدق والكذب متكانيا الاحتمال من زيد قائم مثلا ويحتمل  
 المحققين كالمصباح والاية فالو الجملة لغيرية مضمون الصدق والحق  
 حيث الاحتمال فيها الغير ما من حيث مدلول اللفظ قالوا فقولهم  
 الغير يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الغير  
 كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يستغ  
 عقله ليكون مدلول اللفظ تائيا وجعل المصححا مضمون الجملة لا  
 انها محتمل غير مصرح في اختيار هذا التحقيق **قوله** **لانها يحتمل الصدق**  
 والكذب والحق والباطل الاولى والحق والصدق لانها مدلول الجملة لا  
 يحتملها كالكذب والباطل ويجوز ان يكون الاحتمال الجملة هي كنهها  
 انما هو في مقام التأكيد والحق السامع لانك انما تؤكد بها اذا  
 قوم الخلق بثبوت نفي جملة السابقة في نفس الامر وعلينا في  
 نفسه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محققا عند







سويق **دفع المضاف** فلو عطف به رفع الى غير ذلك انتشار  
 الضمير **اول** الفعل اعطى على ما قبله بحسب المعنى **فان** قوله  
 يقع به المضاف في قوله ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المتكلم و  
 كانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المتكلم او مسند الى ضمير المتكلم  
**قوله** لفظا ومعنى اما اللفظا فظاهر واما معنى فاذن معناه **اللفظ**  
**قوله** او اما ومعناها واغما غير التقوى جهة الاتعاظ لا لم يتأ  
 المضاف وحكمه والذكر غير المعينة **قوله** واغما فاعلمت اي  
 جعلنا اليها لسانا لبيان الكفاية بوسطة ولم يخله لسانا به الكان  
 الحرفية **قوله** بعد الداء وتعريفه بالقصد **قوله** اي بلم يخطأه اشارة  
 به الى ان اضافة الاسم الى الاستغناء لا في ملية ان لم يستغناء  
 معنى الاسم بل معناه هو الاختصاص **قوله** واغما فاعلمت مع ان هذا لا يرد  
 هي مفسومة **قوله** كان الضمير اي كان ادعوك **قوله** لعدم وقوعه في  
 الضمير فانه في المرتبة بعد الاستغناء **قوله** من رفع الامام المعطوف له  
 صار معناه مستقبلا فلا تعرية فارقة **قوله** فشكل ان الذي يقدر  
 الفتح وقومه موقع كاف الضمير ولذا المكن المضاف هو ما يشبهه  
 عند المضاف المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لرفع  
 الاسم لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقومه موقع كاف الضمير  
**قوله** ان تقدير مثل يا غلبي ان كان معويا قبل دخول اه وج  
 بهذا التفسير يوم يقع الصالحين وقومه ما هو مضاف الى الجواب  
 على الفتح لانه لا يجرى قبل الداء فلم ينصب لفظا او تقدير بل لفظا  
 بالحق كجاء قال الفاضل المحم هذا المثال من التواقي الخيرية فانه لا يفتد  
 لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون  
 موصوفة مضاف في معرفة وتحت تعريف طالعا ولا يكون هناك

شبه مضافه في وصوحيه وبيان كون الموصوف معرفة توقي  
 صفة تقول يا طاهر طاهرا **قوله** ويمكن ان يقال انه حقه  
 على موصوف معروف تقديره بدل تعريف صفة والتقدير يا طاهر  
 جلا فحذف ايملا مختصلا عند فاعلام لا يصح التاويل التعريف  
 ثم نصب طالعا لكونه مضارفا للمضاف فيعمل ان يكون هذا المثال  
 عونا للاحض والكونية في فاعلم جود من عمل اسم الفاعل بدو  
 الاعتماد **قوله** نصب وجلا لا يقتيد له الاخر اي نصب الرجل  
 يقل لغيره لانه قيد له بدو كونه في قول الاعمال لانه اذا كان منصوبا  
 كان غير معين فيكون قوله معين معين مستدكارا **قوله** يا صانع  
 ظهر بانه غير منقطع فاعلم انه قال انما قيدناه بقوله طاهرا لانه يكون فاعلا  
 في كونه نكرة لم يقصد به تعيين فانه لو قصد به معين لقاله يا صانع  
 الطاهر **قوله** اعلم من ان ياد بها معين اصغر معين فان قصد التبيين  
 مثال الشبه المضاف وان قصد عدمه فهو مثال القسم الرابع **قوله**  
 لان تواج المسكتات لانه ليس مبينا على ما يرفع به لان رده قبل الداء  
 بالفتحة وبناءه حالة الداء على الفتحة **قوله** فانها لما انتفتت جلة مقرة  
 لبيان تناول المرفع المضاف بالاضافة اللفظية وتسمية المضاف ما شابه  
 التناظر لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلهذا في حكم الانفصال  
 فوجه له المرفع بعده وقوله ليدخل حلة الخواص **قوله** يا صانع  
 برفع ومن الوجه الحسن الاول ونصب ايملا وجو الوجه **قوله** برفع  
 الحسن وجهه ومن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني برفع الوجه  
 فاعلم على القطعية **قوله** والصفة مطلقا اي مفرقة كانت او ماني حكم  
 بغيره بازيد الحسن الوجه فاعلم ان المعطوف البيان **قوله** ترفع على الفظه  
 قال الفاضل المحم هذا من غوامض الخواص العامل في التاج هو العامل



في السبوح والتابع بل هو في حقاقة من جهة واحدة وتفصيل الكلام في  
 عدم خروج الالوهية عن الالهية **قوله** الظاهر ان الله تعالى لم يسم الله فاعلم  
 ان الله تعالى باعليه فلو كان على طريق التمثيل والتمثيل لا يخرج حروف الله تلك  
**قوله** والظاهر ان الالهية علم كلام المبردا بدل على خلاف ما نسب اليه  
 فذلك انه قال ان كان الاله في العلم اخبرت من حيث العلم لان الالف  
 للالام مع علمها منه ولا يفيدنا التعريف بل يلحق بها الوصفية الالهية  
 فقط فكانه يخرج عنها لان تعريفه بالعلمية وان كانت الاله في جنس  
 اخبرت من حيث العلم لان الاله في تعريفه ليس الاسم كما  
 يخرج عنها فعلى هذا ان الاله في تعريفه واختيار الالف بين  
 الاله لا يفيد التعريف وهذا هو الالف بمنزلة الاله والحق ان كان في  
 الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علماء مع الاله للفرق بين الاله منه مظنة  
 زوال العلمية والعقود كان اسما لكل من يدعى بصاحبة سماوية ثم جعل  
 هذا مع الاله في قوله بن فيقول لما روي بالعلمية حين هبت الريح ومنها  
 قول بعض الشعراء مخاطبا لابنة الخلف يقول يا كعبية قتل الريح في الجبل  
 الهلالي **قوله** لانها اذا وقعت هذه التعليل فاسد فانه جازم فاضا  
 بالاضافة المقضية والمثبتة بالمضاف **قوله** المتيقن من جواز مني فان اخرج  
 لما كان من القاب النافية عنهم ان ما في الالف فهو يتيقن **قوله** بل انظر  
 واسطة كما هو المتبادر **قوله** كثره وقوع المنايا اه ولان هذا المتبادر  
 في الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كضافة الموصوف **قوله**  
 اي اذا اريدنا ان الاله كان الموقف غير جازم صرف الكلام عن الاله  
 بحجة على الارادة **قوله** مثله ذلك مثلا لانه ان الكلام منها على  
 سبيل التمثيل وليس كانه اياها ولا الرجل مقبرة منها خفية  
 بل ما يوجب ذلك مثل باقي عدم اجتماعه مع الاله التعريف فليست

والله اعلم

له الواسطة وايضا ما يراى الاسماء البهية مثل اي في هذا الاعتبار ايضا  
 ساير الاسماء المعروفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه  
 المرأة **قوله** يتوسمها اي وانما سبطت هذه الامور البهية دون  
 امور معينة فذلك لان الاصل في المنايا ان يكون معلوما فانه  
 كانت تلك الامور ساطعة معلومة وقبيل الله من علمها فلا يحتاج  
 الى الاسم المعروف باللام فلما كانت مبهمة سيما من البهيات التي  
 اجهت الى ما يرفع اربابها فاشتدت الحاجة الى ذلك فخرج  
 باللام ومن هنا تسمى بقولهم انه المقصود منها التدا مع عدم  
 مباشرة كون الاله **قوله** ومع الالف المبرد والواجب جوار  
 النصب فيه ايضا كغيره ويدل عليه قراءة يا ايها الكافرون قوله  
 ليكون حوكة الاعرابية اذ ان حوكة الرجل حوكة اعراب صنفين  
 انما هو لوجود الالف التعريفية **قوله** وهذا بمنزلة اه اي التزم الرفع  
 في صفة المنايا اذ كانت مقصودة بالنداء بمنزلة التشف  
 من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنايا فكانه قال في صفة  
 المنايا لبقى للمفرد يوحينها الوجهان الا اذا كانت اي تلك  
 الصفة مقصودة بالنداء لا لخصاصه بل بصفة المنايا  
 البهم فانه لو كان مختصا به لاختص به قاعدة جواز الوجهين  
 في صفة المنايا لبقى بان يقول من التاكيد والصفة الا  
 صفة الاسم البهم وبالحجة ان صفة المنايا اذا كانت  
 مقصودة بالنداء بل تزم دفع الالف قسم كان من اسم المنايا  
 واذ كان المقصود حالة النداء في الصفة جازم جوي في الصفة  
 جواز الوجهين ولو كان المنايا اسم اشارة نحو يا هذا الرجل  
 اذا قصد نداء اسم الاشارة **قوله** منادى جوي يتقدم ولفظ

صفية



المتأخر ما دفع ما اوردده صاحب التوسط عبارة للمعروف تابع  
 العويص يوزن ان يكون تابعا لمجمله اذا غلب اعراب على اعراب لفظه  
 نحو ما زيد بقايم فاعدا بالمصنوع على حاصل الجواب ان هذا الجواز لا يثبت  
 لان المعرب **قوله** وجاز الوجهين او ما احسن ما قبل بعض المتأخرين  
 ان الرجل فاتها الرجل كالنعامة اذا قيل لم يجب يفخه قبل هو المتأخر  
 المتأخر المعرفة الذي عباره سوف النذل لكثرة مقصود ما اذا قيل فتمت على  
 هذا ان يجوز في تواجبه ملجأ في تواجبه مثله قيل ليس هو نفس المتأخر  
 للمصوم بل مثله وهو اجتماع اى القاعدة ملاقى جود في هذا الاجتماع وفي  
 النذر مع الالف واللام واغما اشتراط فيها هذين الشرطين في النذر  
 واللام بجودهما يخرجان عن كونهما خوف متوحي لان خوف المتوحي  
 زائد على خوفه لكونه ليس عوصا عن لخصها وليتم من شأنها  
 ان تكون جارية الانقلاك فلا الوقت صارت كأنها جارية الكثرة  
 فلم يكن للتوحيف عقل بعض الاضافات جاز ان شاء من جعله لا توسط  
 بسهم بان اي تسان من التعداد هو اللتب وهو نفسه متره منهما  
 وفي الاشارة للحية وهو غير محسوس فظن ان هذه كلها كفا  
 فان التعريف استباليه لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اى  
 التعريف الا ان يقال استكر هو الجمع بين يا وما شابه لانه التعريف  
 لفظا **قوله** عوضا عن محذوف ومن تحتع الهزة في النذر **قوله**  
 من لعلك اه اخوه ولنت بحيلة بالوصل على معنى توت اى ظلت  
 واحوت فقال شارب الايات من لعلك متعلق بمجد وى اى  
 التحل المتأخر من لعلك **قوله** ضا الغلو مان اخوه اياكم ان تغياك  
**قوله** تأكله لفظي واغالم ينون اما لان التاكيد التفظي لا غلب ان  
 يكون حكمه حكم الاول بل تغييرا والانه غير منصرف لكونه علم الفيلة

على ظاهر

المتأخر

**قوله** مكان المصوب اى النصيب الذي سبق جوازه من سبويه  
 ليد **قوله** اتباعا للنصب اثنا عشر يتم عدى عطفت بيان كذا فيهم  
 كالمصقة في يازيد بن عمرو **قوله** لا اياكم قال الجوهري مخرجا ابلك  
 انك ملجأ شجاع لا يحتاج الى من يضر لك كالب قال الزهري هو  
 شتم لا شتم فقه ومناه انك لست باين تشيد وليس لك اب  
 معين رضع منك ولحق ما غلقا موسى من انه دعا بفقد الاب  
 يربى يتم بن عبد مناة وهو قوم عمر اى لا يفتنكم عمر في مكره و  
 لا يخلو توضع له ليجاني اى منعوه عن مهلجاني حتى تمنعوا شري  
 عنكم **قوله** اما ما تبع مضاف بالاضافة كاذه ليد سبويه من ان  
 تأكله لفظي **قوله** ان تابع مضاف بالوصف كاهوند هب لليد و  
 استه **قوله** يا فتى فانه لو حذف منه اليا لالتبس بالمتأخر المتأخر  
 المعرفة **قوله** وهذا الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة و  
 حاصله بان قول المصوب والمضاف اه يستدعي جواز هذا الوجه الذي  
 في كل مضاف مع ان الوجهين الاخرين لا يجوز بان في يا بعد **قوله**  
 يا بدل اليا بالناء لمناسبتها في انهاء ما ان في آخر الاسم على نون  
 حوكة اليا فانها هي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون **قوله** الجوهري  
 المتأخر المعرفة لانه اسم في اخوه ناء التانيث **قوله** فيا امنا بالالف  
 عطفت بحسب النسخ على مقدي قالوا بالالف وبالالف **قوله**  
 اى وان حمل الجواز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقل و  
 المتأخر الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقابله  
 بهما في قوله وهو في قوله ضرورة **قوله** لى ضرورة حمل نصب ضرورة  
 على ان مفعول الاول مقدمه لكن يجب على هذا ان يقال ان عالمه  
 فعل الترخيم المفهوم من فخرى الكلام والتقدير وهو في غيره يتم ضرورة



وكما بان ان يكون سائر لان الضرورة صفة السائر لانه للضرورة  
 لحيوان صفة التخييم فلم يحصل شرط حذف الهمزة وهو ان يكون  
 فاعله وفاعل عامله واحده مثال في الضرورة قول ذي الهمزة جاز  
 منه افي تسامعنا ولا يرى مثلما عوب ولا جهم وقول للتبنيته  
 ما فعل الصوامير والتسامع وجاب حصة الاغنام **قوله** لا علم له  
 فخرج مثل قلبي لان حذفه للأعلاك فهو لعله لا للمخيف **قوله**  
 فعلى هذا اي على تقدير كون الضمير لاجلالي تخيم المناظر **قوله**  
 فدخل فيه التشبيه بالمضاف فلهذا مضاف من حيث المعنى فان  
 قولك يا طالع عجيلا بمنزلة قولك يا طالع عجيل ولجان الكوسيد ثم  
 المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني في قوله خذ وحفظم لان  
 عكسهم وانكروا ان امرنا والهم بالضم بالضمين كراي لال عكسهم  
 الى المعنى لان المناك في اقامم لكنه لا يظهر فيعرف بذلك فذكر ذلك  
 نظر الى اللفظ ولذا العرب لجئوا **قوله** وجه اشترطه وانظر  
 كون المناك الموجه لا يكون متديبا **قوله** حكمة بجملها نحو تبصر  
 تفكر بجملها لتفي دلالتها على القصة التي سبب القصصه وبعد  
 العوب وخم الجملة بخذ فخرجها نحو يا باسط **قوله** على ما انتهى  
 اي ان الحذف يفهم من المذكور لتكثيرها **قوله** لم يلوم فقد  
 اه واحدا ان تشتم الاسم المعرب عن اقل اربعة الاسماء اعني ثلاثة احرف غير جازيلا  
 علة موجبة وتقييده بالعرب لاخراج البقي نحو من ركم ولا علة  
 موجبة لاخراج مثل بالتسوي عصا فانه معرب تقدير الا ان  
 هذه النقصان لعله موجبة اعني التقاء الساكنين والفراد  
 جوز اترجم الثلاث في الحركات الاول على ان حركة الهمزة كال  
 بحرف الرابع فنقل ابن اخشاب عن الكوفي بن جولد تخيم الثلاث

اه واحدا ان تشتم  
 الاسم م

علمها ان وسطه انحرط **قوله** اذا وضع موضعاه وقتك الموت حلق  
 المنطق **قوله** من نحو يلجها مواها كان شاذ الفقد المشرط اعني العلية  
 ثانيا **قوله** فان الياء والقون اي الياء في ثمانية والقون في مائة  
 وذلك لانه يقال ثلثي ومجانب بغيراء ثم اذا الصحيح الياء انضبطت **قوله**  
 من اوساغة فاسما الصلة وسما تليت فوالهجرة كاتاة والاف والخرقة  
 زيدتا لعلها اسهلا في تاعليها وضا رسما **قوله** من باب عمار اي مما  
 يخرج منه حرفان الامة دخل في الصلبة الالية **قوله** فخرج منه نحو سلا  
 تخرج بالفاضل الوضي حيث قال وكان عن الله ان يقول حرف محج غير  
 ثانيا قبله مدة زائد فلاحاج نحو سلاوه والاسم لوجهما من  
 غير تكلف السعلاة القول او ساوية **قوله** وهو اهل من ان يكون  
 اي الحرف الصحيح **قوله** في حكم الصحيح اي الياء والقون لانهما في حكم  
 الحرف الصحيح في كونهما صليين مثله فان العلية في هذا من السليين  
 شابه الحرف الصحيح في حذف منها الحرفان كالصحيح **قوله** شوت جمع شبه  
 صحفة الفاضل المروي وقال هو بنو جمع ابن وهو غلط لان بنون  
 ليستعملوا الاكثرون فينبغي لخواجه وانسب وسط الحرفين **قوله** وقولون  
 جمع غلة وهي راس الحبل وهو دابست **قوله** حلت على الاسد وبلت  
 من انشد اي حلت على الاسد وحاربت بلت اي حصلت الى بول من  
 خوف من الفد اي صغار الغنم شبه الحرف الصحيح هرة وعدم جواز  
 حذفها بالاسد وحرف العلة الذي يكون في غالب الاحوال  
 بصغار الغنم اعكيف مقصوف وتعرف على حذف الحرف الصحيح  
 لقول الذي هو كلاله وتكون عن حذف حرف العلة الضعيف  
 الذي هو مثله لصغار الغنم **قوله** بعليته خمسة عشر علمين راء  
 قيد بالافان لم يكن علمين كاتاهما حطين في ضد الاضلاف وقهرت



لا يجرى **قوله** اي في ذلك وفيما علق بصيغة المضارع مع ان ما سبق  
كان بصيغة الماضي قلت الذي حمله على هذا دخول الفا فانها لا يجرى  
دخولها في جواز اذا كانت عاضية ليا من **قوله** فيقال القاصي  
اي اذا عرفت ذلك فتقارن **قوله** وفي ياكروان في الحاشية هرطاي خفيف  
طويل العنق **قوله** قد انقليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما يجرى بعد  
الترجيح اسما براسه هو الاكثر لان الحذف لعلته موجبة كما في عسا  
منه وفي حكم الثابت والحذف لعلته بل الجواب التحقير كقولنا انتم  
كان لم يكن الجواب ان النامى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو شبه  
الحاشية فيجوز الى ما يجرى بعده من الكلام المنتهى له صلا حذف الترجيم  
مطردا كالواصب فعول الرضخ في الغلب معاملة مخصوصا **قوله**  
كذلك جمع دلوقان اصله ادلوقيت الواو والضم كسر ومضار  
الضمة على الواو ثقيلة فحذفت صحت الى الانتقال السكتين فصار  
**قوله** ما منع مانع الاعلال لتدخيلة الواو في كودان لمعتل القاع  
تحركها وانفتح ما قبلها المانع وهو وجه الساكن بعدها فليكن لهما  
فاذا حذفت الاعمال الترجيم فان قد لنا انها ثابتة مانع روي  
اي قلب الواو والفتايات بحال وان قلنا ان ذلك الحذف صار لنا  
منيا فالواو منظر فيه ليس بعد ما يمنع من الاعلال **قوله** فلو كانت  
لعل القسي المندوب الى ما يتبع على وجوده وما يتبع على عدمه وفي  
هذا الكلام تعريف ببعض الشاخص حيث قال وقد اجل الامم  
انواع المندوب وهو المتوقع منه نحو ولينا **قوله** فاما  
به عن النامى هذا الكلام اشارة الى دفع ما روي على طاعتها  
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بولادة يستعمل فيه على ما عرفت  
بل الامر بالعكس فان الواو لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان

الضم

الاختصاص من هذا الاستبان فانه قال ولنا المندوب بالندوب  
لفظا وادوية تكلف **قوله** اذ لم يصله **قوله** جوابا على قولنا ان الواو  
كيف يجازى حكمة الهم مع انه ساكن فاشارة الى انه في الاصل مضموم  
حتى ان بعض القراء تصور الهم في انتم ولم يكن حذفت حكمها في ضم  
ونحوه تحفة **قوله** لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها  
لزم في التفظانها تحفة **قوله** السا مينا اء الذي لها صنعت اهل  
لنا **قوله** ونق بهاء ومحل من قال المراد باسم النفس ما جرح دخول الهم  
عليه **قوله** لم يبق الذهن اه بل يلبس بالفعل اذ انزلت بعد **قوله** لانها  
لحسن ادجوز لكونه حذفت حروف الذم منه اعتبارا بكونه معرفة  
قبل انما استشهدا بقوله تع ثم انتم هؤلاء وهذه الرضى بلحتم كونه  
انتم هو بعيد **قوله** سئل كان مع بدل تعريف بالداخل الرضى حيث قال  
ان الله لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف **قوله** منه حرف النداء منه  
لان لا تحذف منه لامع ابدك الميم **قوله** نهي الله ثم قال لفر اصله  
يا الله امثالي فحقت بالحذف كثرة التكرار على الاسن ولا كثر على  
ان اصله بالله فحذف النداء وعرف عنه الميم المشددة وذلك  
الوجه كلام الغزالي فيقال اللهم لا تفرم بالخير مدح هذا الكلام شينها  
في حاشي الاربعين بقوله يحوف ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا تفرم  
ثم نقيح كلام الرضا وسع منهم الله لا تفرمنا بالخير لحصول الناقص  
ثم بانه قلنا ما بالخير لا تفرمنا بالخير والظاهر ان لم يجمع انتهى وظاهره  
نرمع وهو بعينه للتل الذي يرد به الفاضل الرضى كلام الغزالي وقد شاع  
في محاورات استيعب عن امثال هذا طائفة من التثنية على تعيد الخبر  
عن التكم بلفظ الغنية وان كان المتكلم انما لها في عنهما لا لئلا  
التي جربها عن نفسه **قوله** ولعلني له لاذ المقصود بالندوب وصفه

الضم



وهو معونة قبل المذاق فلا يجوز حذفه وان كان اي اسم جسر معرنا  
بالند **قوله** من غير ان يتصل لانه اذا لم يتصف به يكون بهما  
فيما به اسم جسر **قوله** والصفات عطف على قوله لفظ **قوله**  
امرأة احواء القيس اسمها جندب وكانت بافقتله فسلها  
عن السب فقالت انك تقبل الصدق خفيف العجز سريع الازالة  
معلى لا اقامت **قوله** وقع في الليل على نائم على سليك بن سلكه  
فلما وقع عليه ذك الشخص ضربه اربع اصابع بجلقونه فلم يقبل  
فقال لها قد تخونني اعدتني فضلك لتنام عليها فقال  
له سليك للليل طويل وانت اذن من اذن اعتك فقامت  
ثم صغفله سليك فظفرت فقال سليك اظطربا الاذهب  
اشلا **قوله** يخاف قراءة الاعلى بالسجدة افي قوله ثم ذك لهم  
الشيطان اعمالا وضد هم عن سبيل الله فحصل لا يتبدل الا بغير  
اعمال لا يسجد ولا تلاوة اي فهم لا يتبدلون **قوله** اي قد  
عالمه مثل قولك زيد اخبرته لعلم انه قد وقع الاختلاف في المعامل  
في هذا الباب فالبحر في الطبقات على ان العامل فيه مقدس  
والمراد الى ان ناصية هو الفعل المتلوه عندها ما لم يقطعه انما كان نحو زيد  
ضربت بالافينا سبب نحو زيد امرت به فيجاز عمل عامل اللفظ  
لا يتلوهما اذا لان الضمير عبارة عما لا يجزى اليه ويكون فائدة تسلطه  
على الضمير بعد تسلطه على الظاهر في كيد الايقاع الفعل عليه  
بعض النجاة قال اما انما لا تعرف عامل هذا الاسم ولا هو بذهب  
البصرين **قوله** اي في متعلق ذلك الاسم اه والمالك ولعلنا غلام  
في قولك زيد اخبرته غلامه يسهى متعلق الاسم ومتعلق  
الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى خبره

لا يري

من كونه متعلق خبره **قوله** اي في المرجع مع الاحتمال الثاني **قوله**  
كاهل ظاهري لظاهره متعلق بقوله لنفسه بالضرورة ويحمل الرجوع  
الى جميع ما ذكره في التوقيف **قوله** وفيها اصول يرجع الى دلالة في توقيف  
ما امره عاملة **قوله** كالايموني وجهه ومضطرنا تسام المشتغل  
بالضمير عن الفصل بينهما انما ليس منها **قوله** الابتداء مقلد نحو وان  
لمر لم يحفل الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الاشياء  
لان خبر البتة اما السنفى البتة لا محفل الصدق والكذب بل هذا  
انما هو في الجملة خبرية التوقيف مقابل الجملة الانشائية لا خبرية هي  
البتة وليفلا هو وان في اوضح الكلام لقوله ثم بل انتم لا محاسبكم وان  
زيد ومقتضى انك وان لك هذا وكذا وقوله ومقتضى جميع هذا يصف  
**قوله** ولا يقدح في معناه ولا يقال زيد يضربه بل ان يكل يقتله **قوله**  
فانه يجوز ان استقبح النجاة اي يحسن تقدير الفعل بعد ما فيكون في  
باب الامتداد وان عده بعض النجاة في اوجبه التيقان اهل في الاصل  
بمقتضى ذلك انك زيد تقام فكله اهل زيدا فم فهل غير قدالة  
الاستفهام هي المخرقة خذفت الامرة كثرة الاستعمال فتظنك هل عليها  
في الاستفهام وضاربت اداة فلا تم ولا مولا في خبرها نحو زيد تقام  
عظمت عن طلبه وجاز ان يفتح واذا وجد في خبرها كافي باب الامتداد  
حيث الى القها وطلبت الاقران مع لان اطلها اعنى قد ولصبت الله  
عليه فكان تقديره فتبلي **قوله** اي التباس ما هو مفسر هذا الكلام  
ودلما اعترض به بعضهم على ظاهره بعبارة المصاحف قال امره من التباس  
امره بالصفة اما التباس في حال التفسير لول التباس في حال الرفع  
والاول بطلان التفسير لعل له في الاعراب فكيف يلتبس بالصفة ولذا  
الشاذ ان في حال الرفع ليس فيه مفسر وحصل الجواب ان التباس

فاللفظ انما انشأ من  
اشارة لفظ الخبرين  
الجملة الخبرية وما هو  
مبتدأ مبتدأ



يقين

هو من في حال النصيب والصفة في حال النصيب **قوله** وهو من  
 المقصود فيه توريث بل الفصل الرضوي حيث زعم انه على تقدير الصفة  
 والخيرية لمحد غير متفاوت للعق **قوله** كما هو مد هذا الخبر من  
 الافعال الاختيارية صادرة عن العباد لا عن الله ثم ويظهر من ظاهر  
 هذا الكلام ان المعتزلي لم يقل باختيار النصيب مثل هذه الآية وليس  
 كذلك بل المقول من رتبة علم الخبر كالشيخ عبد القاهر وجار الله  
 والحاكي الذين هم الكابر المعتزلة لاختيار النصيب ايهم والاولى في التحليل  
 ان يقال كذبهم خلقناه مفسر صفة او غيره هو الظاهر المتبادر  
**قوله** اي عنده اوفي داره اوتوضيح هذا الكلام انه على تقدير ان نصيب  
 يكون لجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعرف قام فيها  
 ضمير يعود الى زيد وقد تقولان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه  
 فينتفي عن تقدير الجملة الثانية اي ضمير يعود الى المفعول المعطوف  
 فاشاء الى تقديره بقوله عنده اوفي داره اي عنده زيد اوفي داره  
 زيد **قوله** ولا ينفخ المجرى وتسد يد الامم **قوله** اعرف اذهب على صيغة  
 المجهول **قوله** زيد يا ابيته الدهاب اي يناسب زيدا المذمومة  
 فالمصدر يعني اسم المفعول **قوله** طلائعها ذكوة مفقود ذلك  
 المفعول الاول مستند الدهاب والى الى احد على معرفت والفعل  
 الثاني اعرف ذهب مستند الى الجار والمجرور القاييم مقام الفاعل قال  
 قدس سره في الحاشية الفرق بين زيد اعرف ذهب عليه مع  
 ان كلا منهما المفعول ان القاييم مقام الفاعل هو الجار والمجرور وهو زيد  
 في ضمير زيد دفعا لاختلاف حقيقة ان صيغة عليه يستلزم  
 ملازمة استفاعها المتكلم ومفعولها زيد وامان نصيبا نه يقتضيه ملازمة  
 او ذهابا اليهم فاعلمها فلا لا يستلزم فعلا معلوما نصيب زيدا اذا

منزور

سلط عليه فلما يزيتلزم فعلا مجهولا يفعا اذا سلط عليه **قوله**  
 بل الاكوام الكاتبة اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعرف  
 قيا وعين **قوله** وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير  
 سطروني صحيفة الاعمال **قوله** لا يفتادى لا يتراف صفة صغيرة  
 ولا كبيرة **قوله** شلثة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر والنبي ذهب  
 الى ان القاطع اعطى **قوله** مرتبطة بمعنى الشرط يكون اليا صلة  
 ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمتبدا التضمن لحق الشرط فهي  
 كخبر **قوله** وقيل هذا لما اتم قال هذا لان الفاء اذا كانت كذا  
 او غير رابطة موقفا من غير نحو فاما اليتم فنداء تفرج بان يعمل ما  
 سجد هانما قبلها **قوله** اسم عمل فنيته بذلك على ان المجرى  
 يتاويل المجرى فيه من قيل الحذف والايصال **قوله** على صيغة المجهول  
 اه هذا الكلام ربما قال الفاضل الخ وحاصله ان ذكر ان كان على  
 صيغة المصدر يكون معطوفا على مفعول وهو زيد من حيث  
 المعقول لان التخييل ليس نفس الذليل المذكور بل كان على صيغة  
 المفعول المجهول فكذلك لان اوهينا متصلة من حيث التخييل  
 ان يلبس مثل المذكور قبل كافي نحو جاني زيد او غير حاصل الجواب  
 انه على صيغة المفعول المجهول ولكن المعطوف عليه مقد لا مقفوز  
 كما توهم **قوله** لا يد من ضمير المعطوف حاصل الامر اخذ انه اذا  
 عطفت ذكر على حذف راو ذكي لا بد ان يكون في ضمير رابع الى  
 المفعول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضمير اتم  
 مقام اشعار بان المفعول في هذا القسم هو المخذوم وفيما سبوت  
 هو المخذوم **قوله** والاسد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى فان  
 هذا المعنى لازم المعنى السابق **قوله** وهو ضربه بالعصا نقل بعين



اشار حين هذا التخيير عن عمر ثم قال ولما نهي عن الحاصل الا ان  
 لا تفتك بقتلها ولا بقتل **الشيء** لا يقال اني قد زيد فلو كان فعل الامر  
 نصب الكاف لكان الصواب نصب فعله لا يفتي له اسم فاعب كما  
 تقول علم نفسك وعلمت زيدا **قوله** فان لعق على جلد نفسك فيه  
 بحيث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع لان نفسك  
 ح ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان الواجب ان النفس  
 بعيدها من الزنا بل اني توخيت فانك فاذا لم يتعد ما عنها يصح  
 منها الاموال والشدائد فانفس على هذا محذرا عند **قوله**  
 قبل لفظ الاسماء هذا للاعتراض بنحو الآية فحصل ان الاسد يخرج  
 معنى التحذير وتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من  
 تعريف المصداق لوجه من القسم الثاني وظاهر ان الاسد ليس  
 مكررا او ملحقا بوجه من القسم الاول فذلك ان لا يكون مكررا  
 بتقدمه بل انما يحذر انما بعده بل المحول اياك فاصح ان يقال التحذير  
 على ضربين لفظ المحذرين مكررا او لفظ المحذرين مع المحذرين كمال  
 الجواب ان التحذير عبارة عن المحول واللفظ الاسد فهو من النوع  
 وان توقفت استفادة المعنى عليه **قوله** لم يثبت ان المحذرين  
 مستدل بقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك للحكم قلت انهم لم يثبت  
**قوله** لعمري اني ممن اه الفعل اي يكون ذلك محذرا مذكورا في  
 ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول اقوال ضربت يوم  
 فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن  
 الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فان خرج محله **قوله** اذا كان  
 بعيدا كقولك احببني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل يوم  
 وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالماضي **قوله** لا طاعة الا لله

لان مثل يوم الجمعة يوم طيب واذا فعل فيه فعل الا ان فذلك ليس من  
 هذه الحجة بل من حيث الاحياء عنه بانه يوم طيب فاقصده ان  
 بقيد مذكور يخرج بقيد **قوله** اشارة الى قسمي القول فيه  
 اشارة الى ان هذا القيد لا يدخل في الاحتمال كقوله بل هو البيان  
 والتحقيق بهما كان الذي كان او محذرا من المشهور بين النجاة بل الجمع  
 عليه ان معنى انهم من الزمان هو الذي لا يصلح بغيره سواء كان  
 معرفة او فكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدث وماله نهاية  
 تحده معرفة او فكرة كيوم واليوم وسنة والسنة وهم يد للدين  
 المالك فيجعل اليوم واضرابه من اهميات وجعل المحذرين هذه الاما  
 اذا استيفت كيوم الخميس والجمعة وغيرها وكان فهم من الوقت  
 المعين وهو غلط **قوله** وفسر الجملات التي سئل كانت معرفة  
 او فكرة وهذا مذاهب الاكثر من التقديرين وبقي فيه تفاسير  
 انهم من المكان ما كان نكرة منها يخرج منه مختلف وامامت  
 مع انه منصوب على الظرفية بالخلاف ثانيا انهم هم الذين يحضرون  
 وهو باطل ايضا يخرج الفرض فانه مخصوص **قوله** مع انه منصوب على  
 الظرفية ثانيا لانه الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في سماء كالتق  
 مثله فان هذا الاسم مثلا يطلق على هذا المكان مثلا لا يضافه الى  
 التمت وكذا يخرج من الجهات ولا شك ان التمت غير داخل في هو  
 للفوق ويندرج في هذا التفسير عند لا يعلق بل اعتبار  
 ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بدخول في مساه  
 فلا طاعة الا لله الى محل الدماء لافسره بالجهات المستلح الى  
 لغوي عنها فاجاب بانها محمولة على ما قبله **قوله** ما بعد خطت  
 ما يقاس به من نحو قلت وسكنت **قوله** لا يتم بدون الدار اقول

بلغت



الفرق بين ضربت وخطبت في غاية الاشكال فامل **قوله** لا يصف  
 يقول وخطبت البدر الظاهرة لا فوق بين المثالين في الصحة و  
 عدمها بل الصحة سبورية فيها فالاصح حينئذ ما انفكوا عن الامة من  
 ان خطبت وغل لادم وما بعده مفعول فيه **قوله** والفضل فيه  
 كما مر بقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم  
 الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة ساد فيه عبد الله يوم  
 الخميس ساد فيه عمرو وجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه  
 سرت وهاتين يوم الجمعة سرت فيه **قوله** انما اعني انما اعني انما اعني  
 فانه يصح ان على التاميم انه فعل لاجل انه غير مذكور **قوله** كما  
**قوله** في ضربت زيد اي اذا قال ضربت زيد انقول اعني اي الذي  
 حصل بسبب ضربك **قوله** مذكوره في ضربت تاديبا على ذلك  
 قابل ضربت زيد تاديبا فيقول اعني التاديب فيضيق على  
 التاديب في فعل لاجله وغل اعني الضرب وهو مذكوره من الان في  
 تركيب آخر وغل ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو  
 محل النزاع ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور معه فهو  
**قوله** في ضربت مع العمل فيه ليس يكون ذلك الفعل عاملا في الفعل  
**قوله** يخالف ذلك فاشارة الى ان نصب مثلا فاعلى انه مفعول  
**قوله** امية الضرب بيان لكون ضربت بمعنى ابعث بالضرب  
 او ضربته ضرب تاديبا بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امية كنه  
 للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل ضرب الذي للتاديب **قوله**  
 وهذا لا يخلاف اصطلاح القوم فان الجوزي في كعوض سمي  
 الجوزي مفعول به بواسطة **قوله** ولم يكف اطي لم يقدر وانما  
 يكون بدون فكل حذف ليكون الضمير لاجل ان تغيير الامة

لا

والنيرة والمذنب  
 ١٢ القطر

اراد التنبه على ان الحذف والتقدير متعدي للفق فقام المظهر مقام  
 للضمير بدا على من فرق بان التقدير هو الترتيب للفظ فقط **قوله**  
 اي الخطا علمه وفاعله عامله قال نعم الامة وبعض النحاة لا يشترط  
 ذلك وهو الذي يقول في غل وان كان الاغلب هو الاول **قوله**  
 والدليل على جواز عدم التثنية قول امير المؤمنين عليه السلام  
 في نهج البلاغة فليطأه النظرة استجهاا المسخطة واستجهاا  
 والحق المسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو مقتضى **قوله** لا بالاعتبار  
 بان يعتبر زمان الضرب او الاثم اعتبر زمان التاديب لان الضرب  
 سبب في اخراج المذنب **قوله** يشبه المصدر فان المصدر يفعل  
 لفاعل عامله ومما دفعا عامله في الوجود فيخلق به الفعل **قوله**  
**قوله** واعتذر عن نفسه اي عن نصب مدمع انه قائم مقام  
 للفاعل وحقه الى **قوله** من ان اسناد الفعل وكذا **قوله** اي  
 المذنب والنصب كما في بعض الظواهر كع **قوله** في الاكثر فان الاكثر  
 فيها النصب فلذا اذقت موضعنا تستحق فيه الرفع جوت على  
 غالبها **قوله** فقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع معانه متفق  
 استجهاا بالاكثار احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لقوة في النفوس  
 اي تقطع الامر بينكم **قوله** شريف جدا غلوه عن تكلم اعتبار ضمير  
 راجع الى مصداق الفعل ومن جعل المصدر تاديبا مناب الفاعل **قوله**  
 وقد جعل بين العير والتزلف اصل هذا المثل ان عير الخواصنا وطعت  
 ابو عور الاسد طعنه في جيشه فممن حو لا حق ملته امانة وكان  
 يكونها فمر بها وجلو كانت ذات خلق ولعلك وقال لها يبيع  
 الكفل تعقلت نعم عما قليل وكان يسمعه صخر فقال ما والله لو قدت  
 لا قد متك قبلي ثم قال لها نالني السيف هل تقهر يدي فقا طلة

ما هو



فلما هو لا يحل به من السعف فقال عدة آيات منها **فمن لم يعمل** لو  
استطيعه وقد قيل بين العير والنزاع اي يتركها **فمن لم يستع**  
للماء والخشب اي لتأدي ذلك انه اذا اخرج فثبت في قان نزل الما في  
ساوي ما من خشية حال استوى الماء والخشب **فمن لم يترك** اذا اي لو  
تلك مع ولدها في مكان بلا مانع لوضعها **فمن اعلم** ان مذهب جمهور  
الحنابلة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال اعمدها ما ذكره  
الشيخ وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باخفاء  
فعل بعد الواو والآخر اختلف في الاصل والثاني مذهب الكوفيين وهو  
انه منصوب بالخالف فيكون عاملا معنويا وهو مذهب النعمان لتمام  
العنوي لا يحتاج اليه مع وجود الغن على رابعهم لما ذهب اليه الشيخ عبد  
القاسم معناه منصوب بنفس الواو في صيغة العمل فلا تدخل في  
ما هو اقوى منها فقامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب  
كغيب الطرف فذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على  
الطرفية والواو في الاصل خوف فلا يحتمل المنصب اعطى ملجدها  
رعاية كما اعطى ما بعد الاذا كانت بمعنى غير العرب بنفس غير  
هو مذهب الباقين لو كان كما ذكرها والمنصب في كل دلوه معنى مع مطرد  
محو كل جعل فيصير **فمن** اي وجد جعل كان تاما في نصبه  
لفظا على التخيير **فمن** وجاز اني لم يحجب فان يجوز ان يطلق على ما يشك  
الوجوب فينتقض بالمثل المذكور **فمن** لوجوب العطف فيه ولما  
وجب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعيد عنه  
بضمالي المرامين المصلية وفي مثال المذكور لا يمكن التضييع  
بالنصب على المصلية لكون النصيب العطف الذي هو انظر  
واولى حيث لا يحل له تحليل لوجوب العطف فان النصيب يخرج الى

نحو

عمل العامل المعنوي **فمن** بدفع اعادته لئلا يجرى جاز في جوده الكوفيين  
على السعة والمجربون للضرورة والمختار عند الحلا في السعة كما  
سئل عليه **فمن** لان حيث هو فاعل او مفعول فان العالم بين  
لهية زيد لكن لان حيث انه فاعل مطلق لو وقع مبتدأ او فاعل  
لكان البيا في جملة **فمن** لكونه في معق الفاعل ان كان موصلا نحو  
جئت انا زيدا اراك **فمن** والمفعول به اذا كان للمفعول معه شاك  
للمفعول به في وقوع الفعل عليه حكاه كذا في زيد ادرهم وانعين **فمن**  
د اي هؤلاء الآية والمعنى ان هؤلاء الكفار مقطوع ومنزل عن الدنيا  
في حال منولم في وقت الصلح وهو وقت نزول العذاب ولما  
ان المراد اقوم لوط **فمن** مثال الاغني المفوظ حكاه فيه روي  
ما في الشرح المنصوب الى الله من ان هذا مثال للحال من الفاعل  
للعنوي وهو عدم استحسانه ان ضمير الفعل يتصل الى الطرف  
المستقر الضمير المستكن فاعل لفظي حكاه عن في اول الكتاب  
**فمن يصير** زيد مفعولا بلفظ غايته ان العامل فيه **فمن**  
فيها يصر في كل امر في هذا المثال يجوز ان لا تفعل ان حصلت لمرحلا  
يجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير  
الفاعل وانما تراه ورج فليس فاعل في **فمن** في خبر الاستفهام لان  
الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهام غير مثبتة فهي كالنفي  
**فمن** او جعل الا ظاهر ان يكون يعلق او قبل الا لان وجوب الضمير  
الى الحال بعيد وانما اشترط النقص لان الحال لا يكون بعد الا اذا  
كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموصبة الا اذا روي هذا  
المثال المصحح كون النكر في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف  
**فمن** او قد ما عليه الى على قياس لمعروف في الخبر المقدم على

فمن لم يستع



ابتدئ النكوة **قوله** اي لم يمتها من العنكس **قوله** اي لم يمتها من العنكس بخلاف  
 العامة فلم يمتها اذا اوردتها للماء جعلوا ما قطعوا **قوله** اي لم يمتها من العنكس  
 ظن في الحاشية المنقوص بالصلد المهلة والعين **قوله** اي لم يمتها من العنكس  
 بغض الرجل بغضا الى لم يمت مراده **قوله** من العنكس وهو من العنكس  
 ولين من مبال ذلك **قوله** ولعل للكرية اي بالذبول **قوله** فظنة  
 جهلك كل الف مر يفتح لهم الشقة وبغضها الطاقة **قوله** وهي في  
 العنكس لان الاضافة فيها لظنية وهي في قوله الانفصال وهي في  
 المقدر حسن وجوه **قوله** ولعل للكرية اي بالذبول **قوله** فظنة  
 مشتركاً ليس بجوفه **قوله** فظنة اي بالذبول **قوله** فظنة  
 عليه مائة مائة بلفظ الجمع في الحديث صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعلى ولده رجال قياما وما لفته راه من ذهب سبويه **قوله** فظنة  
 فاما الجرح فلهذا اي فيما اذا كان العامل العنكس **قوله** فظنة  
 فظنة اي لم يمت في كل واحد منها بما متعلقة فان العنكس في العنكس  
 نسبة تستدعي طرفين والقيام يتعلق بحدث المشية فيجب ان  
 طيه وهو يندفع كونه عاملاً في الحالتين **قوله** اتفاقاً ذلك لعدم  
 كون الكمال على عامله الذي فيه ضعف ملغى للاختصاص ايضا على صاحبه  
 وعلى من له عليه ناي عن اى للتبدل **قوله** الات للظرف يتقدم اه  
 حتى فيهم لكل علم لك ثوب فتوب مبتداء والسخره وكل نقص  
 على الظرفية والحامل فيه لك ونحوه لا تتم كل يوم هو في شأن **قوله**  
 هذا انه يمكن المثال اليه جواز الوجهين **قوله** هو الاحتمال بآلية  
 الثاني لان الاحتمال الاول هو الجاهل لان الظرف دخل في المعنى  
 المعنوي وظن ان جازي يكون قوله بخلاف الظرف بآلية الاستثناء  
**قوله** ولا على الجرح واما اذا كان مرفوعاً ومنصوباً فلكبره في على

الجرح والكوفون على المنع الا اذا كان صلحها مرفوعاً على مرفوعين  
 العامل **قوله** الا اذا كان الناس فان كافة من الناس اذا العنكس  
 او ممتلك الا كافة الناس طاعة اى جميعاً اى لم يمتها  
 الاطافه معينة بعد على قول كفا والهم انما ارسل للعرب **قوله**  
 حالاً ان الكاف والعنكس وما ان ممتلك الاماغا للناس مما يضرهم  
**قوله** تجعلها معدلة كافة بمعنى كمال **قوله** كاتبة بمعنى كذا ياي  
 وما ان ممتلك تكلف كفا **قوله** وكلف تكلف وقصفا اما الاول  
 فلان تاء المبالغة مقصود على السماع ولما الشلف فلهو لوجه  
 الى التقيد بالوصف ولما الثالث فلعدم شوب مصدريه  
 ايضاً فان كافة غير مضاف لازمة لظنية بمعنى **قوله** يعني ولقد  
 اه توضيح الكلام ان الواجب الشئ الواحد منها هو الهيب والشبان  
 هما البهية والظنية للاعتبار وانها كونه مفضلاً ومفضلاً  
 عليه لان التفضل يقتضيها وقد تعلق كل واحد من الشين  
 بتعلق في ان يقع كل واحد من هذين الشين بعد متعلقة  
 البهية تعلقت بالشار اليه بهذا اي بالشر الذي اشير اليه بلفظ  
 هذا من حيث ان الشار اليه مفضل وحشيتكونه مفضل  
 ان لم يكن محيرة الا ان يضر في اطيعه فيكون ذلك الضير  
 هو المفضل فلا يحتاج الى فكر اسم الاشارة الا ان لما كان الضير  
 نسبة الى الظاهر كعدم اقيم النظر اعني هذا مقام الضير في كونه  
 مفضلاً كما كان الضير مفضلاً لانه قائم مقامه في ذلك كونه  
 ان يقع بعد هذا المفضل متعلقة اعني البهية والظنية تعلقت  
 بالشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير  
 فرغ بعد الضير متعلقة اعني الظنية **قوله** الابد اضمار في الظرف

بمبار



يجب ان يكون في افضل التفضل خبير يرجع الى المفضل كما يقول الحسن  
 من عمر **قوله** قال لوضوئه الغرض من تفضل هذا الكلام تقوية ما سبق  
 من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الخطر او تعهد ما سبق  
 من قوله لوضوئه ومع هذا فلا يرى باسائه وتغير المثال وقول امير  
 المؤمنين علي في الجار والتمل ان يخطا اليه بالموث من المفضل  
 شدة امره **قوله** ان وقعت ان مصدقيا في مع وقوعها **قوله**  
 لقوة الاستمالة الاسمية تلي من وقوعها لالا لئلا تلتها على  
 الشبوت واللام فوجبت عاملا لاصل في الحال وهو الانتقال وعدم  
 التغير ومضاربت قوة الاستمالة فاسمها بناية الربطة **قوله**  
 في الحال المستقلة وهي التي لا يثبت صلحتها عليها ما يراكيا في  
 قولك جاني نبيد ركبها **قوله** قوة التي في اي شأنها **قوله** لفظا  
 ومعنى ما لفظا في المركات ولما معنى فلو قومه مشترك ومضما  
 كاسم الفاعل **قوله** الى الحال لغة اعني زمان التكلم بخلاف الحال  
 النحوي الذي هو ما بين الحصة فان القارئ لعامله وهو قد يكون  
 ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا لفظا لئلا يفتقر  
 الماضى الحال للتكلم حقيقة **قوله** الواقع حالا اي حال اخر **قوله**  
 صدق الفعل كما اذا كان الحال من الفاعل **قوله** او وقوعه عليه كما  
 اذا كان حالا عن المفعول **قوله** تجوز قيد للدلالة اي ليدل على ان  
 الواقع لا يجزى اي مجازا فان قد حقيقة موضوعه لتقر ببيان  
 اي حال التكلم لا كال النحوي **قوله** انما هو بالنسبة الى زمان العامل فذلك  
 اذا كانت جاني نبيد ركب كان المفعول منه كوف الركوب لعاملها  
 واذا دخلت عليه قد قربة من زمانه التي سقطت عليه وبغير نقل  
 بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما على المحي كذا فانه قد

المتقون

المتقون للفصل الشرع في تفضل المشبهة الشهادة **قوله** جملة دعائية  
 اي جمل الخلق الله صدقهم في الجملة انشاء الله دعائية فلا يمكن خبر  
 المعرفة **قوله** لا سمح الله في فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجب  
 بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجب فلا يثبت  
 الى زمان الحال فيحتاج الى تدبير **قوله** مطلقا اي سواء كان مقروءا  
 او حجة **قوله** لم يثبت الامر اذا كان مضموم للجملة **قوله** او يعني اثباته  
 معطوف على قوله به الذي فيكون لائق مع بيان التحقيق والاعتبات  
 ولاحق بجزء من وهو التحقيق **قوله** لم يثبت ابدا دفع ما ذكره  
 المحقق الرضى من انه لا معقول لك يثبت الا بكونه حلا عطف  
 نعم ويصح ان يكون المعنى اعلمه عطوف لكن عطوف فاح مفضل ثمان  
 الاحكام وبيان دفعه ان لفظة في تقدير لغوا وتبخر في الصفات  
 لظهور المقصود فاقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبتوا فاعلموا  
 حذفت العامل حالان جملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى  
 عن اظهاره اذ لو ذكرنا ذلك عين ما دللت عليه الجملة السابقة **قوله**  
 للناس رسول فوسولا تأكيد الكاف لجملة **قوله** القبر اي المنبر من باب  
 اطلاق المصدر على اسم الفاعل **قوله** اي الاسم لصرفه عن نحو دخلت  
 اي قلت **قوله** لكن المطلق امتحرض بالرواية حيث قال ان لفظه **قوله**  
 المستقر يدل على الثابت مطلقا **قوله** غير مستقر كجبل ووضع فان  
 الدين وصفت له عين واحدة معينة ثم وضعت بوضع اسم المعنى  
 ثم في لوضع معين باعتبار مكل وضع والابهام انما ثمان بتعدد  
 الموضع اما موضوعه هذا الذي يدل شأنا لخراف وقد سبق  
 في اول الكتاب ما اخرناه من التذهيب **قوله** من تعدد الموضوع  
 له اذا كان موضوعا للجزء ثابت **قوله** او المستقل فيه اذا كان موضوعا



المفهوم الكلي **قوله** من حيث انه موضوع له فان الإبهام لو وقع في  
 الموضوع له أي تلك الجزئيات **قوله** لم يعلم انما المراد عند إطلاق  
 اللفظ لكن لا من حيث اللفظ موضوع لها وانك قد عرفت انه بلياً  
 كل دفع حصل معنى معين بل الإبهام عرض له بحسب الاستعمال **قوله**  
 فلا من حيث وصفه هذا في الحقيقة راجع الى اللفظ كما ان الأول  
 الحقيقة راجع الى الموضوع **قوله** فخطاب زيد لا إبهام خطاب لا  
 ذلك ذات زيد وانما الإبهام هو اللفظ المقدر فان معناه طلب امر من  
 اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله لنفساً **قوله** أي غالب المواضع  
 كونه ذلك المفرد مقداري غالباً لما لا تقتضي غير مقدار  
 نحو خاتم فضة أي نوح الإبهام مطلقاً أي من مفرس ولو كان مقدراً  
 إلا غيره والمعرض بيان حاصل المعنى **قوله** في حق عدد من نظرية  
 العدد المقدر من قبيل ظرفية الخاص للعام **قوله** في زيد والقين  
 مكيا لثمانية مكيا لوالكوك كالسنو مكيا ل سبع صافاً ضيفاً  
**قوله** على الأمثلة الثلاثة أي ان اقسام غير احداً بعدة وقد مثل بالأمثلة  
 منها ذلك مثال التعارض **قوله** كعيسى ورف المقاتلين فان من جهتها  
 التعارض ولم يذكره **قوله** وذكر بعضها وهو اللفظ حيث فكره سابقين  
 لان الأسماء قد تم في احدها بالتثنية وفي الآخر بالتثنية مع التثنية  
 او انما استعملت الإضافة ومع هذه الأمور كان الاسم اذا لم يكن  
 بصلحها صائناً ما والامانة دليل ان الاسم لا يخص يحتاج في فهم  
 معناه الى المناقاة اليه **قوله** عندى الرافض قال في القاموس الرافض  
 الذي الكبر والعلو ليس بخطبه بالعارف **قوله** وهو ما استأبه لفرقه  
 ايها طلاق اسم الكل عليها **قوله** رجل فارس فانه وان كان اسم  
 جنس افراس الا ان اطلاقه على امرأه على سبيل البدلية فقط **قوله**

المختص

بالخصوصية الكلية او الشخصية فبالاول حفظت الانواع بالثاني خلت  
 الاعراض **قوله** جازيحق ان يطلق الجمع على الايراد على ما فوق الرامد حق  
 ليشمل المثنى بخلافه حقيقة الجمع لا تشمل المثنى لان برادير الجمع  
 قوله ان المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة وهو ما  
 بيناه عشرتك أي العشرين التي لك **قوله** وعشري رمضان أي  
 عشرية يعني يوم العشرين منه اذ عشرين اه قد يقال ان التمييز كونه  
 ومعصان معرفة فالتبسيط لا على تقدير ان لا يكون ملماً **قوله**  
 فلتصويعين المقدار اه فاذا قصر عن طلب التمييز فلم يرجع الى غيره  
 الذي يكون نصافيه **قوله** كان الظاهر ان يقول اه لان الإبهام الذي  
 يستلحق التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة  
**قوله** حسبك زيد ههنا أي يكفيك زيد من جهة كونه رجلاً  
 خاصاً بالمتصيب عنه ويغني بما انتصبت التمييز عنه الاسم الذي  
 اقيم مقام التمييز حق في التمييز بسبب قيامه في الاسم مقامه  
 كونه في خطاب زيد بنفساً فان الاصل طابيت نفس زيد **قوله** و  
 المتعلقة فلا يكون هو الاب **قوله** بحسب المعنى حق يكون خطاب زيد  
 فزيد طيب ولدين عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على  
 الابا غير **قوله** فالتفسير لان المراد بها ذات الشيء **قوله** على  
 ان يكون التمييز فيه محضاً باعتبار الرجوع الى شخص معلوم **قوله**  
 الأخيرة فان سيات هذا القول انما يستلحق التبع اي التبع الصالح من  
 المذبح ليس ماصدور عنه بل هو من منحه الله ثم أي الله ما صدد  
 عن المذبح من غير **قوله** بعد ما لم يكن رضا الغرض من هذا دفع  
 ما اود عليه بالتعجب بطلب زيد بنفساً فان التمييز فيه اسم الجمع  
 جعله انتصبت عنه ولا يصح المتعلقة وبجدها التفسير ان دفع



هذا الاعتراض يمنع جعله لما انتصب منه جعل المنصب عنه التسمية زيد  
 في طاب زيد مجازا باعتبار انه سبب المنصب حيث انتصب باعتبار  
 نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهة **قوله** في رفع الابهام  
 عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع التسمية عن تلك الذات المقدسة فليست  
 اليه **قوله** اي جواز ما كان الظاهر ارجح الضمير الى التسمية المذكورة  
 فيسقط حكمه لان بعضنا في المنصب عنه تكلف الجمع الضمير وهو قوله  
**قوله** وايضا المقصود به في تعريفه في الآية حيث قال ولنا الا ترى بين  
 التمييز والخط هنا قال ان المعنى التمييز والمحسن فربما يسهل فلا يرد في  
 غير حال الفروسيه الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا **قوله**  
 لما قصد للقرينة الدالة على ان الظاهر فيه مراد **قوله** متعلقات الدلائل  
 خل او عمل او عار او لبن **قوله** غير قانع في التمسك بآثاره على الظاهر الذي  
 يقبله الفعل السليم **قوله** الغير المحتاج الى التعريف اي تعريف مطلق  
 الاستثناء وهو المذكور بعد الاخر انما هي المتعلق بها نفيها وانما لا  
 عرفت هذا تقول بعضهم ان المستثنى مشترك لفعل بين حسمية فهما  
 حقيقيا فمختلفان في جهة ما في تعريف واحد غير ممكن فلهذا الهمزة  
 المعرف فاسد فانها لا يتحققا في الحقيقة **قوله** في تعريفها باعتبار امر مشترك  
 هو المخرج اه وهذا شبهة مشهورة وهوانك اذا قلت قام القوم لا  
 زيد افلا شك انك اشبعت القيام للقوم الذين من جملة زيد  
 قوله الان زيد في الحكم القيام عنه وهو ما فتقده فمع بعض ما  
 ان زيد غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان الحكم لا  
 بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الان زيد قرينة للسامع على ان الحكم  
 ثابته ان المستثنى منه واداة الاستثناء غير اسم واحد فتكون على  
 عشرة الاحوال بعقوله على تسعة فلا يقول ولا يخرج قالها وهو الحق

هنا

في

في محراب ان المراد بالقوم مثلا معناه ثم خرج بالاستثناء منه  
 زيد لكن الاستثناء بعد الاخراج وبيان ان قوله قام القوم المخرج منهم  
 فيجاء بذلك المنسوب اليه الفعل وقد تأخر عنه لفظه لكن لا بد  
 من التقدم بحدود اعلى النسبة التي يدل عليه الفعل وهذا يقتضي حصول  
 النحول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ولها ان دخل فيه حيث  
 الاخر لفظه والمخرج عنه في التركيب الحكم لا الاستثناء بيان تغيير  
 وكل كلام الحق بآخيه التسمية بوقف حكمه على غيره كمنه في خبر  
 زيد اراسه فلا تناقض لاختلاف الجهة **قوله** في كلامه معجب وانما  
 وجب النصيب ليجعله بد لا يفرض الحالك كذب عنه سقوطا للملك  
 من يظهر من قولك جاءني الان زيد العجا في كل احد **قوله** لان الكلام  
 تعليل لقوله والاحلية **قوله** بدليل قوله او ان كان بعد حمله على  
 المنصب بعد عمله على المفعولية **قوله** لانه ثقف والتقدير يرجع الى المشتق  
**قوله** انه نسبة اه اي المشتق نسبة الى ما نسبة اليه الفعل وشبهه  
 الفعل وشبهه نسبة الى المشتق منه وحروفه والمشتق خبر مما استند  
 له من النسبة الجزئية ويحتمل ان يكون معنى العبادة ان الفعل ونسبه  
 استند الى المشتق منه والمشتق فرد من افراد النسبة هي الفردية  
 وللاول اصح ولا عمل في الحل ناسك يعمل في الجوز والا ان هذا الجوز لما وقع بعد  
 تمام الكلام مشابه المفعول فعمل فيه العمل المماثل لما قبله واعلم انما ذكر  
 انهم هو احد المذهبين في وقت مذهب آخر احدى ما ذهب اليه  
 للكسائي وهو على عامل المنصب ان فقدت بعد الاحذوف في الخبر  
 فتقدي قام القوم الان زيد قام القوم الان زيد اجمع وثابتها ما ذهب  
 اليه الفرزدق وان الامرية من ان لا تلو طرفة حذفت النون الثانية  
 من ان قد تمت الالف في لام لان ما انتصب الاسم بعد ما قبله وانما























هو الكل فيستقيم **قوله** قطيفة جود القطيفة كسأله عن كثير من  
 قطيفة جود قطيفة متعينة عن كثير من قطيفة جود قطيفة  
**قوله** لعل جود قطيفة متعينة عن كثير من قطيفة جود قطيفة  
 هو الحق عندك لو هذه في كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام  
 ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من المضاف اليه في اللفظ  
 سواء أضافت له إشارة الى ان لفظه يختص بالوجه في عبارة الله  
 ليس بحق التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف وهو  
 من الخصائص لا من التخصيص فيشمل المثالين كليهما **قوله** فغفر  
 اثنى عند جماعة فيشمل الموجودات في الذهب والفضة وكذلك فلا  
 عموم في ذلك الغفران بل ذهب اليه خوف من ان الشيء عجز  
 الموجود في الخارج والاعتناء بالذات شاملة له وللمعدوم فيه  
 كالطبايع الكلية **قوله** سعيد كذا ان يكون في الواقع وهو لقب يستعمل  
 بالذات اي ان يظنه مقبولة مثله **قوله** وهو معروف في الحقيقة  
 تخبرهم عن اولي الحكم وعند الصوفيين ما سلم لوله ووسطه وآخوه  
 من عروق العلة **قوله** بعد اسكوت غرور صول غير **قوله** بعد  
 اسكوت غرور صول غير **قوله** حقيقة انهما كالضمير في كرمك  
 والياء في غلالي فانهما الاستيفان في حكم ابتدائهما بغيره اي  
 المنسوب والمجرد **قوله** واي آء اوله قد لطفك ذالها نفع الراء دا  
 الجاز اسم سوق بمعنى واري على صيغة المنعول بمعنى انك صفا  
 انقصا الله وقد رماز ذلك هذا الوضع الشريف وانقسم بلان  
 هذا الوضع ليس يذ ان **قوله** يقول اي اذ ان قيل الماهر صرح  
 لقول تفرز عن نسبة المخلص الى نفسه **قوله** الاسماء الان جلت  
 اخي واي دحي وهي **قوله** باحر كات الله مشق كات مشقيد

حقيقة كات التثنية وواي  
 هذا في او حكام

هذه

حيث الام يجعل الاعراب على العين **قوله** وضع وصلة بيانهم  
 اذا ارادوا ان يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً ان  
 يقولوا جاءني رجل ذهب في لونه واصافوه المثل كان اشمل اشمل  
 لا اعلام حكم خاص والقلب فيبقى المضافة الى المضمون لتبقى تلك الحجة  
 الحسنة عند المضافة تلك الاسماء كالكامل وهو ما بين للكثيرين  
**قوله** يا زيد لعل كذا فان ختمه زيد وفعله جعل الاعراب ان حكمه  
 حيث انما يشهد ان الاعراب في العوض كما عرفت **قوله** فلو جردت  
 بان يقوم مقامها غير **قوله** الهم اي للوجوم بلعن الصالحين  
 او المبدعين **قوله** يدل ما في النجيب استعماله **قوله** لا  
 تقع صفة لانك انما تحي بالصفة لتعريف المصطلح للوصف المبرم  
 فكانت المحي بكونه قبل فكر الموصوف فلا يجوز ان يكون الصفة متضمنة  
 الحكم للعلوم للمطالع حصوله قبل فكر تلك الجملة وهذه الجملة الجزئية لان  
 الانسانية لا يعرف المطالع حصول مضمونها الا بعد ذكرها والممكن  
 خبرا قبله معقول لا اختصاصا بكونه جملة انسانية كما عرفت هذا  
 فلم ان الجملة ليست نكرة ولا معروفة لانها من عوارض الذات لكنها  
 في حكم النكرة حيث يصح ما قبلها كما نقول في قام رجل فاصابه  
 قام رجل فاصابه **قوله** يعني بصفة اعتبارية إشارة الى دفع الحكم  
 تقويه ان النعت تابع يدل على معق في متبوعه وليس حال المتعلق  
 معق في المتبوع فلجاب بان هذا الموصوف لم يدل على صفة حقيقة  
 قاعة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قاعة به **قوله** و  
 التكرير من كونين ووصف النكرة مطلقا بالمعروفة والاختصاص  
 وصف النكرة المخصوصة بها **قوله** بمنزلة يقعدون اه لكن ضعف  
 يقعدون اشد من قاعدون لا ألف والواو في قاع في الاكثر  
 الفعل



بخلافها في الصفة فانها لا متناهية قط **قوله** ضمير الغائب اجازة لئلا  
 وصفه استثناء **قوله** قوله لا اله الا الله لا يعطى من الحكم والجهل ويجوز مثله  
 على البطل **قوله** للملوح والظلم ان كما انما لا توصف بصفات اضافية  
 لا يضافها فكذا لا توصف وصفها بصفات الملوح والظلم **قوله** امرها  
 المضمرات اما المتكلم والمخاطب فاعلم ان التباس فيها ولما الغائب  
 فلو ان المصطلح الى المربع الحق بهما في عدم التباس دائما كان العلم  
 من الاشياء لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال  
 بخلاف اسم الاشياء فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاستدانة  
 التسمية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فكذا لا يستعمل في الصفة الواحدة  
 له وانما كان اسم الامثلة اعرف من الموصوف بالاشياء لان العلم يعرف  
 مدلول اسم الاشياء بالقلب بلعين بخلافه فانهم بالقلب فقط فكذا  
 شريكه في المرتبة ولما المضاف الى احد ما فترفعه مثل تعريف النفا  
 اليه وعند المبرر ذاته الحق ولذا يوصف المضاف الى المضمرة لا يوصف  
 المضمرة ولعلم ان سبب هذه استثنى من عرضية المضمرات من الاشياء  
 لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل وعرفه ونقل الى رتبة في المنا  
 كانت الله قد خلق من اهل الحساب وخلق في الجزر والتواب بهذا  
 السبب **قوله** مع صلة قيد به لا يندرجها مع حق هذا لكثر الان  
 تعريفه انما الله من جهة الصلة لمعلومتها عند المخاطب **قوله** انما  
 بتلليل الاشياء والمراد **قوله** بل جعل فهم من تدكير اسم الاشياء في اللغة  
**قوله** يعنى المعطوف لان المعطوف محقق مصدري فلا يكون من التوابع  
**قوله** متعلق بالقصد قال الفاضل المحقق وتوضيحه انه ليس متعلقا  
 بقصد ولا لان المعطوف نفسه مقصود بالنسبة وليس كذلك المقصود  
 بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد للفهم من المقصود

وصفه

لان عبادة عن قصدية او نسبة شئ اليه استثنى وهو دقيق يحتاج  
 الى مزيد شرح فاعلم وانما قد اوضحه بقوله فمروا به **قوله** نسبة  
 الى شئ خوني زيد عرفى لادنية شئ اليه خرجا زيد **قوله**  
 والدبر الى الكاتب **قوله** وقيل قد جردا منقول عن المعنى للفرق بين  
 هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة  
 صفة من وجه ومعطوفها من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا  
 من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** لايضاف الى المتعدي وليس  
 مدخول بين الاول متعدي فيجب ان يقال ان بين الثانية كالعلم  
 حتم يكون مدخولا ايضاً مدخولا للاول فيحصل التعدي **قوله** مستثنى  
 بالاشياء قد منا عرفا منها وان الاحواز به توقعه في القول وفي  
 الاشياء وفي نسخ الاشارة الماثلة المكتوبة في من اهل البيت بل قد  
 عرضت عليهم وتفرعهم حجة كظمتهم وحمل الاشعار على الضمير  
 له ضرورة **قوله** لقصد عدم التعيين وحاصله ان الضمير كان عابثا  
 عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة التعليل اليها في حكم الانقضاء  
 فكان الامانة مفقودة **قوله** او يحول امحاصله ان الاضافة حالها  
 لان الضمير راجع الى شاة لان الشاة المذكورة بعينها في شاة  
 لا شاة هذه الشاة وانما كان هذا شاة الامم يجب ان يصدق الضمير  
 ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجملة عبارة عن السابق لا بعينه  
 شاذ وانما حمل ان هذا الشاذ في حمل الضمير الى المنكارة مع سبق الراجح  
 واما الشاذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شاذ وتعلق المضاف الى  
 الضمير على مدخول رب وهذا اندفع ما ذكره الفاضل الاول مع انهم  
 جعلوا الحمل على كارة الضمير جوابا والشاذ لجوابا آخر لان ذلك الشاذ  
 الذي جعل جوابا ثالثا غير هذا الشاذ الذي ذكره انتم في جواب الثاني







منه بان آخر ان امد ها قول سبويه وهو ان العامل في المعطوف  
هو الاول بواسطة خوف وثانيها وهو ان هب الفاربي وايضا  
ان العامل في الثاني مقدور من جنس الاول وهذا سبويه هو  
الاول **قوله** في المداخلة بحجة عطفت على المداخلة عامل فيه وهو معطوف  
على زيد والعامل فيه الابدال **قوله** على حذف المضاف فيكون من  
قبيل العطف على معرول عامل **قوله** يخرج يبدل الية الشهود  
بينهم ان المضاف اذا حذف يخرج اعليه على المضاف اليه كذا في  
القرية لانه قام مقامه فكان المضاف يجوز على قلته بقاؤه للمضاف  
اليه على اعليه السابق ولما كانت الامثلة لثان في فهم من هذا الفصل  
استتمت لها بالاية الكريمة **قوله** منسوبا نحو ضرب ضرب زيد  
او منسوبا اليه نحو ضرب زيد **قوله** اي التاكيد دفع لما قبل  
ان قوله او الشمول لغو لظهور ان كلامه في جاء القدم كلامه يقتضيه  
المتبوع في النسبة ويغيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه فحصل  
الجواب ان قد يتبوع في النسبة شاع بينهم في التفصيل المذكور وليس  
فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول **قوله** تلهم علم انما اذا اراد يبين  
العدد بعبارة النسبة بصفات العدد الى ضمير المتبوع وذلك من التثنية  
وعافوها ولكن لا نؤكد البعد ان يعرف المخلص كشيء العدد قبل  
فكر التاكيد حتى يكون تأكيدا **قوله** اي مكرره لتفصيل الحمل **قوله** في  
حكم تكرر اللفظاء وقصد به الفرق بين ضربت انت واجمع ذلك بان  
الاول في حكم تكرر اللفظاء والخلفه الضرورية في كل جملة من جملة  
مطلقا اصلها الحية **قوله** في هذه التاكيد في لا يذكيها لم يذكر  
حسن من فائدة مثل بين تدوين اللفظ **قوله** ويمكن استنباطه  
كان يقوله اما الاتمام فلان العموم هو تمام الاقوال في العلم في ثلاثة

تمام الشرب والعموم هو تمام اما السيلان فثلاثة يتلوم استلطا  
وتشولا والعام منبسط شامل طما الطول فثلاثة امتداد العام لبيان  
الكثرة كانه امتدادون كان بين الامتدادين **قوله** تانيا تعليل  
كان الاول حقيقة هو انفس **قوله** ولا حجة آية كالملة اه لك لا  
له الى فكل الامور ادع الاجزاء فان ذلك الاجزاء مغن عن ذكره **قوله** بغير  
الباب وان لم يكن هناك التباس كذا في الموضع المتصل بالابواب  
نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسها وضرباها انفسهم **قوله**  
يليان العامل قليل فاعلم ان يلزم للمحدود **قوله** فلا تقدم ونحو  
يقدم اذ صبح على اتبع **قوله** اي يقصد النسبة اليه اما اشار الى ان الجار  
والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره في تعريف  
العطف وقصدت الاشارة بحمل الى في غرضه ما دللنا ان ذلك  
تفصيلا فقلعه على جميع تعاضيف التوابع فاستعمل المتبوع عليك تقول  
عرفت المفعول بان تاج مقصود بالنسبة وهو ظاهر اعسان ذلك  
اذ قلت جله زيد فذلك الذي ينسب الى المتبوع هو جله وليس المقصود  
منه انك بل المقصود من اللفظ الذي عليه تارة انتم لصدح ففعل  
لجان المجرور متعلقا بالمقصد فصار حاصل التعريف ان البدل تابع مقصود  
اي قصد نسبة شئ اليه بسبب نسبة الامر الذي متبوعه فاما قصدنا  
نسبة الجي الى الخول بسبب استلجاب جلي في لا يذكيها لاثبات الحكم  
المتبوع آلة وسيلة الى اثباته للتابع لانه عرفت ما تلون عليك  
ظهر ان كلام الفاضل للحكم واعتبره على الشئ ليس في جملة فواجبه  
اي حذف المتبوع اقصيه من ذلك صلب الى المتبوع وهو حال من  
المشتر في المقصود الى متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا **قوله**  
بنسبة ما نسب اليه لا يكون نسبة الجي الى المتبوع مقصودة

فلا تسماء

من الجي الذي لا يذكيها  
واخر من مقصود







عرفت المضاف **قر** منع **قر** منع لوجح يجوز ان يجمع على كثره ولا شك  
 لكونه قد مر **قر** فاسد **قر** من حيث حركاته او في كون  
 هذه الحركات القابلة للبناء مما هو من حيث حركاته او في كون  
 نفسه كما هو البناء من قوله والقابلية لانه لا يقبل للمبنى الضم والفتح  
 لا الكسر للمضموم والفتوح والكسرة **قر** لان هذه الالف باو كما  
 هو المتبادر من اللقب فانه من اسم الامام العظمى والاولى للقب هنا  
 غيرها هو المصطلح بل المراد ما يحرر من الشيء سواء كان في قولهم  
 لا وهذا هو متعلق **قر** وانه **قر** المترب الا مطلق حكمه كما هو  
 المتبادر من اسم الجنس **قر** من الجواهر فنون من هنا  
 مفتوحة عن الثاني مكسورة وفي الثالث مائلة اما فتح النون  
 فلكثرة ما وقع الالف واللام والكثرة بنا سببها التخييف ولا يكن  
 البناء على كونه لاجتماع الساكنين والاكسر الثاني فلفظ السكون  
 غير ممكن ما عرفت والاصل في غير ذلك السكون ان يكون على الكسر  
 اما سكوت الثالث فعلى الاصل **قر** لاسماء الاصول فانها ليست  
 باسماء لعدم وضعها للعلمانية بحسب الاسماء المبنية في البناء **قر**  
 بهذا القيد بفتح الالف لا مودع على كل واحد من التفسيرين اما  
 على الثاني فظاهره ما على ذلك فلفظ العلم مثلا وان كان في  
 المفهوم العلم كما لا اله ليس موضوعا له من حيث انه يحكي نفسه وهذا  
 صحيح ان يقال انت متكلم ولنا على **قر** عند الحاجة الى كونها ملاما  
 على الموضوع بلغة الحجاز كما عرفت **قر** الى ضرب الى معنى مع **قر**  
 وانما يدعى بالعلم عكس ترتيب الالف **قر** اجماعا على من البصرين  
 وذهب القائل الى ان انت بكاء اسم وبعض الكونيين في الضم  
 هو البناء وان عماده تعتمد على حال فصلها من العامل لتستقل

بالمعنى

قرأها  
 باللفظ لظلال كثره لعددها ما لفظه وهو من هذا الجنس  
 وثانيها من هذا الجنس هو لفظها بالالف واما مجموعها اسم ثلثها ما ذهب  
 اليه الشيخ الا في ذلك ما بعد اياه الضمير ليعلم انه لم يعرف  
 هو غير **قر** فان الضمير يقع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير  
 بناء على ان التام في قوله فاشا الى بضمه بقله فانه الضمير **قر**  
**سنتين** كلمة فان لكل واحد من الضمير خمسة ان في ضرب الخمسة  
 في الاثنى عشر مبلغ ستين ومضربها في الثمانية عشر مبلغ تسعين **قر**  
 عللا **قر** مناسبات اه كقولهم انما وضع للشمك ان كان المتكلم مبتدئا  
 الكلام والجملة لها مبتدأ والخروج لانهما من اقصى الحلق فوصلت لهما  
 وندبت معها فون لانهما مناسبتة بحروف اللين من حيث انها  
 متولدة وندبت الالف لبيان الفتح وانما وضع انت لهما لبيان  
 بينه وبين المتكلم لانه متعلق بالوجهة وندبت الباء لماناسبتها  
 الداء في الخرج وكسرها في التثنية لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة  
 التانيث فالكسرة بالتثنية اولى من المذكر وتختص المذكر طلبا للجملة  
 وذاو الهم في خبرتها وضميرها وصلها ان يقلل خبرتها وضميرها  
 لتليق بالالف لتثنية بالالف الاستماع وتليق جمع التثنية  
 نونا ليكون جمع التثنية مساويا لجمع المذكر لبيان في القوة  
 الغير ذلك من التخلي لت المذكورة في التطورات **قر** صفة  
 جرت اها بما قيد بالصفة لان الفعل الذي على غير من هو واجب  
 ضار لانه الضمير عند البصر في الالف صورة قد لا يكون غير وضرب  
 هو معنى جواها على غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبر  
 انصفة **قر** يكون اسم من تمة الاعتراض وشبهة اما من جهة اطلاقها  
 على من يقل بغيره او خصوصها بما يحفل كنهه **قر** ان **قر** على ما هو



للافضل وهو من يعقل لانه اشرف **قوله** وانما يصح ذلك في اي ظرفا يعم  
 كون هذا المثال واضرا به مثلا كون الفعل بسبب ان الصفة جوت على  
 غير من هي لما اذا كان الضمير الفضل فاعلا حتى يكون الصفة خالية  
 من الضمير ويكون اوله للمعرفة اما الوجه من الضمير كالكيد للفاعل  
 المستتر فالارجح انما هو موضع التاكيد **قوله** ولكنه تاكيد لازم استدراك  
 من قوله اذا كان فاعلا لا فاعلا لانه مع ما ذكرت اذا هي فاعلا كالكيد  
 وتكيد لانه لا عمل له في موضع التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من شأنه  
 ان يردم توقع اللبس في صورة ثم ان الشئ بطلان فيهم بانه تاكيد استدراك  
 بالمثل المذكور لانه لو كان الضمير الفضل فيه فاعلا لما قيل ضارا به بل  
 ضار بهم ان يردم اجتماع الفاعلين واما على ما ورد عن الزمخشري فيكون  
 مثلا للمعلن فيه لان نحن فاعل كالكيد لانه لا عمل له في الصفة بل على  
 استقار الفاعل **قوله** لا ليس فيها لانها ضاربة قوية على انها صفة  
 لهند **قوله** باري الله الطاهر في اول الوهلة بسبب تقديم غير الخ  
 لجعل الضمير منفصلا لليلة هذه الطعن وان الحققة الطعن في الثاني  
 فقال وقت التلخيص بالضمير الفضل **قوله** تشبيه بالفعول في نصب  
 فضلة منتزعة في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير **قوله** في حروف  
 جوت بعضهم كانه جعله في حكم حروف في معنى لانه في معنى اللام  
 التعليلية كان قوله لو لكان كذا في معنى لانه لم يكن كذا الوجه و  
 هو جليل **قوله** في الوسط كما شدة امتراج ياء الضمير بعد لانه فاعل  
 بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول **قوله** كما في فعل فيان فيه يعمد ثلاث  
 فئات بل السبع لان الفاصل بين اللامين حروف **قوله** وعلا مطلق  
 على معنى **قوله** قبل الواو اي اللفظة لانه المتبادر عند الاطلاق  
**قوله** وذلك الوسط في فصل اشارة الى ان قوله فيفضل متعلق

بقوله في وسط بقوله يسمى فضلا لان اللام لتقدمها لا يملك فعلها  
 صبية ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو الوسط لا التسمية على  
 ما لا يخفى **قوله** وكف البند ضمير حكمت انت التي تليها لانه لا يناس  
 اذا الضمير لا يوصف للمعرفة **قوله** لا تناس الهم بيان كونه الشراي  
 ان اللام لا تدخل المعاني فكذلك الفعل المقتضيل فيوزن صيغة الموصوف  
 منها فيخرج ح الى ضمير الفضل **قوله** على غير متبدا او ملبدة غير موصوف  
 فهو جري بالتاكيد **قوله** مع الكلام ويقع ما صله ان يربط قوله بتقديم  
 بعض ضاه لان معنى التقديم الوقوع مقد ما وريد ههنا مجرد الوقوع  
 بقوة قوله قبل الجملة ووجه نقوله الشئ ويقع متقد ما لان ما صله على ما  
 عرضت ويقع قبل الجملة **قوله** في سائر قبل ههنا ليس بجعل الجملة هذا الجنس  
 لجعل الجملة بعده لمحة تيقنا بان فيكون فيحصل العبادة ويقع قبل  
 مطلق الجملة ضمير فيسويجته وفرد من ذلك لجنس الكي وهذا وعلى  
 المفاضل المعنى حيث قال انه من قبل وضع المظهر موضع المضمين  
 لزيادة اقل في الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد وظن ان هذا  
 اصح دليل كلف من كلام الشئ اذا كان الى الضمير نحو قوله هو الله  
**قوله** رعاية علة التسمية وحاصله انما كان ليجعل الانسان سمي بغير  
 الشأن لان هذا الضمير لا يجوز دخوله لاني كلام له شأن عظيم فلا  
 يقال هو زيد قائم **قوله** ان كان زيد امر عظيم او يعرف منه وجه تسمية  
 بضمير القصة **قوله** في حسن تائيد اه لانه السهو من العجب واما تائيد  
 بتأويله بالقصة من غير كونه العدة فيها فمؤننا نحو زيد قائم فيجوز  
 قياس **قوله** ليحصل التماسية بين اعمدة اذا كان مؤننا وضمير القصة  
 ولما في قوله زيد قائم وانما ذلك لانه حال من التماسية في قوله  
 اي بين الموصوف والصفة **قوله** في هذا الحكم اي الحكم على هذا الضمير

بانه في الضمير ولا  
 ولا حابة قوله

وقيل انما هو

قوله



يعتبر بالجملة يلزم استدلاله لان قوله يبقى كانه هو المحكوم به واللام  
 عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يبقى ضمير الشأن فينتظم الكلام  
 ويكون ما بعده مستند كما ينبغي نظرها فان ما بعده على هذا التقدير  
 قاعدة اخرى بنيت ليجوب تفسيره وهذه الجملة التي هي في حق تفسيره  
 تسمى **قوله** فعلى هذا القول والظاهر ان قوله ان لم يلزم التقديم  
 على ما ذكره سابقا بقوله لا يستدلان يقال **اه** **قوله** انما تنقض القاعدة اه  
 وجه الاستدلال ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشأن بل هو تفسيره بل هو  
 في قولك الشأن هو قيام زيد فصدق عليه التوقيف لكنه خارج عن  
 تفسيره التقديم فانه لا يصدق عدم سبق المرجع وهذا مرجع لما اذا  
 جعل قوله يبقى ضمير الشأن من حيث يخرج به مثل هذا الضمير فانه لا يمتثل  
 هذا ضمير الشأن في اصطلاح ارباب الفقه **قوله** بل لا يلزم عليه اه اي في  
 اللفظ واذا قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت فبينة معنوية  
 وهو ان كلمة ان لا تدخل على حكم المجازات لاقتضاءها الصلابة والكثرة  
 معبد التصاق الجواب ونجس جود وهو ذلك السبق الوضعية وكفى  
 به عن الادلال لسان وبالطباء عن طبائت الحشرات **قوله** اقربها  
 لان فيها وقع الاول كالفعل فكروا عطفت على قوله قد راعاه **قوله**  
 لى اسم وضع انما قال ذلك لان المقتر بحسب الظاهر هو المجموع وضع  
 المجموع وضع اجابة **قوله** اشارة تسمى الغرض دفع الاعتراض الذي اوردته  
 اكثر الشراح على عبارة المصنف وتقريره ان اردوا بقوله المشددة الاشارة  
 الاصطلاحية لزم مقتضى التخييل بما يارده في العوفة والجمالة اذا اشارة  
 الغرضية نه في خبر في المحدود اصطلاحية وان اردوا الاشارة على الاشادة المحبة وهي الامتداد  
 الغائبة العموم التخييل الواسع بين استحضار ما يصير غاية لذلك الامتداد على التخييل من لفظ  
 غيرها فالتأمل المحسوس فان كانت المخلوقات باسم هذه الاشارة فهو قوله  
 قول

**قوله** معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى السند معنى على تقديره  
 فاذا اظنت زيد قائم فهو معنى زيد مقيد بالقيام وهذا سبق على  
 من هب في ماله حيث جردت نوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى  
 الفعل المفعول من الاختساب كما عرفت تقدم اي تقدم لفظ المشارة  
 مع انه حال من ذلك وفيه ليكون الضمير في قوله يلزم على قوله  
 للمذكر بلا فاصل **قوله** خبره الغرض من هذا التكلف دفع الاعتراض  
 الواحد على ظاهر العبارة هو ان قوله وهي مبتدأ راجع الى اسماء  
 الاشارة ولا يصح حملها عليها وحاصل الجواب ان اذ اصح ما عطفت  
 عليها المجموع خبره على هذا نقطة المعنى مثلا ولشأنه فان في ذلك  
 ليس جملة مركبة من مبتدأ وخبر معطوفة على جملة قبلها كما توهمه  
 ظاهر العبارة بل هو مقيد بحال معطوف على مقيد بحال  
 هكذا الى اسماء الاشارة اذ عرفت هذا علم ان ما وقع في بعض  
 النسخ من تقديره اعطفت بحال وهي اي اسماء الاشارة غلط  
 فانه جواب آخر لكن الشك ليس فيه فعدل الى غيره **قوله** على هذا الوجه  
 قيل ان اي ههنا حرف ايجاب بمعنى ثم وهذا من مبتدأ وليس هو ان  
 خبره وقيل اسم ان ضمير الشأن كذا **قوله** يكتب بالياء ان هذا  
 حال الالف المجهول اصلها **قوله** على سبيل الحق والحق نفع  
 لماي ومن ان المتبادر من الحق اتصال بالآخر وحاصل الدفع ان  
 الحق بمعنى العوض **قوله** فقولين الحقيقة منها يعني من فوايد كلمة  
 الحق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه ولذا وجه شدة الاستراح  
 لكاتبه كحرف الكثرة التي هي هدف المطالب خمسة وهك كما ك  
 كونه **قوله** في خمسة من انواع اسم الاشارة وهي فاذا كان ذلك  
 ولذا **قوله** حتى الى مشتهر وهو اني وفي قوله وفيه وفيه الان

قوله

والجملتها

قوله



فيه ما وجد حاصل في صف واحد **قوله** على سبيل الشئ  
 ان يستعمل في زمان كقوله تعالى هناك الولاية وهذا باستعمال ما هو  
 موضوع المكان زمان كما ورد العكس في قوله الفقهاء موقوت  
 الاجرام اي مواضعها **قوله** يعني لا يكون هذا بيان حاصل المعنى لان كان  
 فيه متقدم ولا كان قوله في خبرها لا يتميز **قوله** من الافعال اه فان  
 الافعال هي المفعولة بنجم الازمنة لا مفعولها فيكون ان يكون يتم منها **قوله**  
 والاولى بالجزء التام اه توضيح ان الجزء التام هو الذي يكون جزء من  
 مركب اذا دخل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا له الى ان تمام او آخر كالفا  
 من قولك قام زيد فانك اذا حملت هذا المركب يكون تمام هو الفعل  
 زيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء يخبر عن قولك جاء  
 الذي تام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب لان  
 الصلة اليه **قوله** معناها لا لغوي وهو التام ليس مطلقا **قوله** ان  
 حيث فاما يحتاج الى الصلة اعني الجملة يصلح ان يكون غير عائد  
**قوله** كما سمي المفاعل الضارب يعني **قوله** كسب اللام الوفية في اللفظ  
**قوله** بالحقبة والشبه جميعا فالضارب اسم مجازي للجملة الفعلية المكونة  
 بجملة بالظن الى حقيقة اللام فافعل موصولة بكونه مفعولا موصولة بالظن  
 الى كونه مشبها للام التعريف **قوله** فبما اه الله فان لما ما و اي ولو  
 حدي في تطويت اي بنيت بأخر **قوله** او ما يقوم مقامه وهو لا  
 واللام وفروع الذي كاللذان وللتلذذ وغيرها **قوله** من تذكره كما تذكر  
 مثلا بمعنى ان الحال والتميز لا يخبر عنها انه يجب شكرها وعرفه  
 ان الضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب تقديره **قوله** الجملة الثانية وهي الجملة  
 التي يكون الموصول مبتدأ **قوله** جعلت اذ كان المطلوب ان تثبت  
 للموصول الحكم الذي كانت ثابتا لذلك اخبر عنه ولما لم يكن ان يقع الموصول

كما قال

منه

موقع الخبر عند تصديده مبتدأ فلا بد ان يكون نائبا عن خبره  
 اليه مكانه **قوله** الذي خبرية زيد والفقير بين المولى انك اذا قلت  
 ضربت زيد فيما تخطب به من لا يعرف ان لك مضر ويا في الدنيا  
 ويا انما لم يلبس من يعرف من يعرف فخطب من يثبت كمن لا يعرف الله زيد  
 ولما قولك الذي ضربته زيد **قوله** فلا تخطب به الا على وجه الشايع لان  
 مضمون الصلة يحذف ان يكون معلوما لخطب **قوله** ليضع بناء اسم  
 الفاعل اه فتقول في الخبر عن زيد في المثال المذكور للضاربة تاذي  
 او المضروب **قوله** يجب من حيث منه لا يحذف الخبر عنهما معا فانه  
 جازي **قوله** وامتنع في المثال الاول ان يقول وامتنع فيما يجب تكثيره  
**قوله** زيد ضربت فلا يصلح مثالا للاسم ولما قبله فلا المميز له **قوله**  
 له جعلت الضمير الذي الضمير الذي في خبرته واما غلظه فهو خبر الذي  
 وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة **قوله** وقامة اي غير متصلة  
 صلة اوصفة **قوله** وقيل والى موصوف فكلها تامة بنفسها **قوله**  
 الا في التام والصفة وعن القادري ان الجاء تامة اي كقول الشارح  
 فكيف ان يصلح الاراعه وقد كان الى شرب زخم وكاء من صاقت  
 مذاهبه زخم من هوى سر وعلاف او يتم شخصها هو او جعله هوى  
 متصلا بالحل على التميز **قوله** ايا ما تدعوا لاية الى اسم شتموه سبوا و  
 بها فله الاسماء السببية **قوله** الا فاحذف خبره وصلها هذا المذهب  
 سببية وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يريدون  
 انها معربة دايما كالشرطية والاستفهامية فكذلك الجاه ما يثبت لي  
 ان سببية غلط الا في موضعين هذا الصواب فانه يسلم انهما  
 لا لا فحذف فكيف يقول ببناء اذا اضيفت فقال لي من  
 البصرة فلم اسمع منه فادقت الخندق الى حكمة لعدا يقول لا خبر

خبره



حاشية  
على  
قوله

ايهم كآيم بالضم انتهى وقد عموما هنا على الية استغنائية وايها مبتدأ واشد  
ومفعول تنوع اما محذوف والتقدير من انزعجت الذين يقال فيهم ايهم اشد  
اوانه خلق من العمل بالاستغناء او يكون مفعوله من كل شيعة ومن  
زايدة على مذهب كل نفس **قوله** فمن قول بالضم واما من قول بالنسبة  
معرب ومفعول للفعل **قوله** قال الله الرضى قد اجبت اول الكتاب من  
هذا لغيره ما ذهب اليه البعض ان يكون هذا كونه محذوف الامر و  
للاضى الا نادرا وهو لفظان لصداقهما في كل راي صوت من التصوت دعوى  
الى تالعبوا بالعرعره وهي لغة للصبيان **قوله** محذوف على علم جنس  
انزلوا نورا من ذلك ان كانا كسبان فانه علم للتشريح عن الامر المفعول اليه الغنى والفا هو اصل ثال  
والثالث اوقافا قاصدا بمفعول الفعل اليه اي في ضمير المورث ولما كان التكرار ثم عدلوا الى قول  
اذن من ث كما ترى **قوله** ومن مذهبنا حاصل من ما ذكره اي عليك فيها  
اسم فعل منقول من لجا وهو يد امله وجب عليك اخذها من اصل  
فعلك زيد اخذ من فعلت منته فلخصه هذا الكلام الطويل العوض  
بحصول الفراغ منه بالسرعة لئلا يلبسوا على المثال قبل ان يتبعه  
زيد كل ما هو بخلافه ففقيه التعجب في هيئات اي ما بعده وثبات  
اي ما شهدا لافراق وسرعان اي ما سره والتعجب هو التاكيد والبالا  
**قوله** كقطام وغلاب هما علم امرأة **قوله** او غير ذلك مثل تكتين البهية اجملة  
على الشرب حتى لا يخلو الية وانما لا اى متعاضد ان كتاب كون هذه الاثبات  
التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كاذبه اليه بعضهم ذلك  
لان الله تعالى جعلها في فهم للسلوب منها كالفعل **قوله** ماسمي او فطين  
اه فقد المتركبات كلها لم توجد والوجود معها ما تركب من اسمين  
حقيقة نحو عليك او كما في سميويه او اسم وفعل جئت من مركب  
جئت بالضم بمعنى الابن قالوا انه وجد عند ضم اسمه اسمهم فصار نسبته اليه

انهم

وغيره من الجمل المفعول **قوله** ليس بينهما نسبة او لاسية استغنائية  
اضافة لاسية عمل لاسية فائدة قوله لا قبل التركيب يعرف  
بالفاضل الرضى حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدل عن  
عوم العبارة بلا داع **قوله** جرى الاسماء المبنية في الجريان طريقة طرفة  
قوله وما دبط شران قيل كيف يتشوي فوجهه عن هذه الضابطات  
مبنى قلنا بنائه من جهة الفعل على الجملة لان جهة التركيب فلا يابى  
يخرج به عنها **قوله** وتعميق النسبة ما اى ان ادعى مدع وعين النسبة  
الواقعة في كلام المدع على وجه يخرج عنها النسبة اه طرفة فقلنا انك  
امر لصحابها لتكون في سياق الذي يفيد العموم **قوله** لا يدل على نسبة  
اصلك والملاحة على النسبة العلمية انما تحصل بعد الفصح عن اصله  
انه مركب من اى ثقب **قوله** كل من خمسة عشر وحادى فالحوات الثلث  
ملكان فجزء الاول منه على وجه اسم الفاعل والحوات الاول ملكا فجزء  
الاول على اوزان الاعداد الاصلية **قوله** اشتقة منه اي من العدد اربع  
فقططه مستوف من اصد وهو ثلث على العشرة لان اصل حادى اصد  
عشر كما ستمع **قوله** حادى عشر وعشر الاصل العشرة لان معقول  
عشر فلتع بعد العشرة ومعقول حادى وعشر مجموع العشرة والواحد عشر  
قبل التركيب مبنيا كسبويه فتعطويه فانه مبنى على ملكا عليه  
**قوله** ويجوز به حاصله ان المراد بالحقن اسم منه في الجمل انما اصل  
عصا كسفى الاصل واحد من اصد عشر غير من اصد على حادى على اى  
الواو عن الدال وقد مت طاء على الالف وضاد الالف كادى فقلت  
الواو كما في الداعي **قوله** ولم اجد ههنا وفى المنياب مبنيات **قوله**  
لا المعنى المصدرك وهو المبنى اللغوي والاصلا حى المعنى منه سلبا  
بقوله ان وجهه عن شئ مبنيا فان ان فيه مصدرية مخناه التغير

فاحذروا عشر



هو لا يتصف بالبناء على ولا يكتفى به فان كثرة ما يعرب  
 كنهية عن الفتح وكذا في رفاة بل بعضه اعني المكتى به للمبنى قوله  
 ولا كل جواز ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثرة ما ليس من هذا البعض  
 الغايب ومن وما انعمت وحق العبادة على هذا الخط ظهر التخصيص  
 قول الفاضل المحقق حيث دل بعد قول الله لا كل بعض لفرق بين  
 بين كل ما يكتفى به ولا صواب ولا بعض مبهم وكان السهو من التامع  
 انتهى **قوله** ويتعدى بعضه اي لا يكون معرفة ذلك البعض المعين  
 المراد من الكنايات الابد كروا وتعداها مفصلة فلذا عرض عن  
 تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايم في الاملى حيث  
 قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظه مبهمة يعرفها عما وقع في كلام منكم  
 مفسرا لا لاهامه على الى الطلب فاما النسيان فذلك لان اللفظ العام هنا  
 انطلق وان يدعى المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لا  
 ولا يكون منزهة عن التعريف فانما يصدر عليها ان بعض الاقوال يصدر في علمها  
 ايتم فلا بد في معرفتها من بعد ما مفصلة مبنية باسمائها **قوله** وضع  
 الحرف لثبانه فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة فلهذا في  
**اول قولنا من حيث** هي استحقاقه من حيث وقوع الفرع موقعها في  
 تلك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى نفسها لا استحقاق شيئا منها  
 واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيقال انها في محل الرفع في هذا  
 التعليل بقرينة بصلحها لمتوسط حيث قال وانما كنت ذنبا لكونها  
 واقعين موقع المبنى هو الجمل **قوله** على محطته اه وذلك لانه في الاصل  
 معرب وكسرة كسرة اعراب ووزنه متون **قوله** عكلا اي تراجعا للارجح  
 والوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فالتكلم **قوله** في  
 ما ينبغي وهو المميز كلفظ المائة **قوله** لواقعة جملها لواقعة هذا

من اقرانه كان يطلق  
 لباد زبد وروى  
 ولا يكون منزهة عن التعريف  
 المعين

في

الجواز هو التميز بالحرف هو بالاضافة الى باضافة كم اليه بكونه  
 الاستغناء منه فان هو بالحرف لا يناسب ما سبقت من سابقتها عن النصب  
**قوله** لكن جواز ان يخشى اه هذا الكلام من الله ولما دعاه الفاضل الى  
 من ان جوازكم الاستغناء منه لم يدل على جوازه كتلب من كتب هذا  
 الفن فانه قد حذر ان يخشى في اكثر كتبه استدلاله **قوله** اي  
 كل واحد منهما انه على صفة كونه فلهذا قد راع ان لا يتبدل معنى ذلك  
 لانه مفرد لفظا **قوله** وشبهه فعل تركه المصنف اقتضا على الاصل لانه اكد  
 لفضل وشبهه كما لا يخفى **قوله** لا يجب التميز بذلك لانه اسم مبني مبهم  
 لا يحصل معناه فكونه ظاهرا او مفعولا به او غيرهما لا يميزه الواقع لانهما  
 وقد تضمن كلام الله هذا نزع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قولهم  
 يشقق بكم يوم مضى لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه افعال  
 بعده فانه يقتضي منصوبت كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فطلب  
 بان مدار نصبه كونه اي قسم من اقسام المنصوب انما هو على  
 تميز **قوله** فحينئذ اي قسمين كم ركونه اي منصوب **قوله** ان لم يكن اي  
 التميز **قوله** نكرة متضمنة استغناء ما لا يثنى معنى المفعول فان قولكم  
 بطل الخويلك بغيره قولك اعشرون لم تثنوا ام هي **قوله** فاعلموا  
 لانه يصدر عليها انه وقع بعد شبهه فلهذا مشغل **قوله** عن نصيبه  
 متعلق **قوله** لقيامه مقام عامله وكان العامل غير مقدم فلهذا بعد  
 ح شبه فعل **قوله** مع انصافه اي انه هذا الرفع العارض وهو كونه قائما  
 مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد  
 خرج عن الظرفية فيجب التميز عليه كغيره من الانشاء التي خرجت عن  
 النصب على الظرفية **قوله** وفي بعضها انه اقوال المجرى في النسخ التي  
 اياها الرسالة مثله ويؤيد قوله بعد وقد يحذف التميز باختلاف



الضمير واللا ذكر التمييز هنا لان الانسان يقول وقد حذف المميز قوله  
 باعتبار بعض الوجه الى المنصب بل هو **قوله** وهو بالابتداء استهامة  
 كانت اذ خرجت فترى ما منصوب او غير ذلك فلهذا قد جلت فانه  
 قد اشار له على ان جميع المنصب كثر في احواله **قوله** ان هذا الى اعتبار الوجه  
 المذكور في كحق يوافق ما سبق من الكلام في نفس ك**قوله** ان هذا الوجه  
 وهو احتمال اعتبار الوجه الثلاثة في عمر الذي لصاحبها وجهها وانما  
 عداه ان جعلت تعدى بنفسه فلم يعد به **بالحرف** اي كم مرة يا  
 لتصب شانه الى منصبكم على الطريقة او كم حلية بالنصب في اشارة  
 الى المنصب على المصدرية وقس عليه لعل الخواص احدثك واضح كونها كما بين لها  
 كونها الصطفا عليها وقد ساء وصفته لها **قوله** في هذا المثال الى ذلك  
 كم ضربت تحفل المنصب على الطريقة ان قد كم مرة والمصدرية ان قد كم مرة  
 والفوق بين المعنيين ان المصدرية ان كان لشيء فلهذا قد انضمت به النوع  
 ولا يفيد احد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين ضميره على طرف لما اذا  
 كان المصدرية واحدة فالعددية تقوم من تقديره في الفرق بين المعنيين  
 حيث ان العددية تقوم منها فلهذا الفرق ان كم اذا كان منصوباً على  
 للطريقة فالمحوظ فيه ان الالات هو الزمان الدال عليه بلفظ **قوله**  
 فيه العددية والاعراض ولذلك كان منصوباً على المصدرية فالمحوظ فيه  
 ان الالات هو الحدث الدال عليه بلفظ المصدرية فهم منه  
 اي بعد العدد **قوله** عند ثبوتها اي حذوف من اللفظ وعدم الالتفات بالنية  
 لانه لا يخرج غير متضمن لمعنى حروف الاضافة **قوله** وكان من جملة الاسماء  
 الحارثية عن الاضافة كوزن وعمر **قوله** مع حروف الاضافة حتى في الاضافة  
 هو الاسم ومن معانيها هو المنصب احد الاشياء وهي المنصب والانتصاب  
 ما يحتمل بسبب حذف المضاف اليه **قوله** ما يحتملها كالم ولسفح

والد ومن على **قوله** مضافه مفعول الى سهل مدخله في المطلق وقوله  
 لغرض من المنصب وهو عدم ترك القيمة في المطلق له بها الماد **قوله**  
 لبايد في رواية اعرف بالماء والفرات **قوله** فلا تفرق في الفرق في الغرض  
 بين القسمين فان المضاف اليه في كل منهما حذف معوض عنه في احد  
 هما غير معوض عنه في الاخر وهذا القول ضميم قول بعضهم من ان المعنوي  
 على الاضافة بل كما ناسم مفعول من المضافة مثل **قوله** كما هي الى كحق  
 الظرف فان قوله قد دام زين يتناول ما دام وجهه الى قطع الغرض  
**قوله** تشابهت الغاياه اصابها انما ذلك كانت مضافة الى المفعول  
 التي انما مضافها ليست مضافة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصدر ذلك  
 بجل في ان المضاف ليس من **قوله** غلبة وقوله لا زومه ومنه  
 قط الكسالى في المناظرة التي جوت بينه وبين شبيب في مثل حكمته  
 اظن ان العقرب اشده لسمه من الزينور فاذا هو اياها وخرج على  
 وجه المصدر ان المنصب على معنى فهمته اياها وفيه نظر لانهما  
 منصوب مفعولين وثانيها قول المقدسي الاقرب ان الاحد فاذا هو  
 موجودا ياحذف خبره ثالثها ان يكون منصوباً على سقاط انك  
 فيكون المقدس فاذا هو كاي فاذا الزينور كالعقرب وهو منصوب على  
 جواز حذف الكاف على الضمير ورايها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون  
 اياها كناية عن جملة التقدير فاذا هو لسمه لسمه فليكن عن الجملة نقلاً  
 اياها قد تشابهت اياها عند على حال كونها كناية عن جملة والجملة تكون  
 فلان كانت كناية عن نكرة ماضية في حكم النكرة وخامسها ان الاصل  
 فاذا هو في استعماله المنصب موضح في الرفع وسادسها انه مفعول  
 به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل فلهذا الضمير  
 وسابعها انه مفعول مطلق والاصل هو يلبس لسمتها ثم حذف الفعل



للمضاف وهذه التوجهات كلها ضعيفة ولحق عدم ثبوت وقوع  
 التصويب بعد اذا كان كونه سبباً في ذلك فالتوجهات البتة  
 عند باب لفظة القول ما قاله الكسائي واما طلب التلويح به فلم يقدح  
**قوله جار مجزئاً** المظهر في انها تقبل بغيره مثلاً في بعض النسخ  
 هو صليب المتوسط وجه كونه توجهاً اليك اذا طلت كيف زيد  
 سوا عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان لعل ان ليس المطلوب الزوال  
 عن حاله في زمان لعل اعني هذا حال كيف هو عبارة عن صاحب  
 مؤيدة بالذكرة **قوله** حال كونه مثلباً بالعدد جعل الباء الموصولة  
 وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما ولا يخفى الاية حيث  
 قال والباء يعنى مع والاى الواجب يقول المقصود به العدد ذلك  
 قصدت بقولك بومان عدداً شين لا اظن بان عدد يومين **قوله** وقصر  
 معرفة لان مدعى اول المدة اجمعها **قوله** عند خاصة سماع  
 نصها اما على التثنية بانفعول او على التثنية بالتي وما سمع منه هو قولنا  
 للمعرفة حق الاحتفاظ ببقية منقوص من لفظها **قوله** لعل  
 اه يريد ان لا يضى اما صفة للزمان وللعامل فعلى الاطراف اسناد المنفى  
 اليه مجاز عقلي من باب الاستدلال المظهر اي ان من لا يضى الذي تقيده  
 شي على الشئ الاسناد ظاهر وكذا الكلام في استقبال المنفى اي للاحقة التثنية  
 الظاهر ان لفظ لزامه مصدره باللام كالمبدا وهو تفسير الشئ اليهم لانه  
 بعينه ولفظ التثنية تفسير العين وحصل التعريف ثم ان الاسم للتعرف  
 هو الذي وضع لذلك مع تصنيفا ويدل على ان الذات تفسير الشئ قوله  
 فاشئ مقيداً بهذه العلومية ولم يقل مقيداً بالذات العلومية في نسخة  
 الفاصل المعنى الثالث مصدره بانياً كما في كثير من النسخ جعل المجموع تفسير  
 العين واعتبر بان هذا انما يتم بحال العين بعين الذات استعينة لا ياسب

الفة **قوله** فتعقل ذلك اشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب فخرج  
 امير لغم ما هنا **قوله** ولهم اجواب اعتراض وهذا ملغى من  
 اقسام التعريف فلم تعرض للمعنى عن كونه وحصل الجواب انما يدل من كلام  
 فلا بعد متداً آخر **قوله** وهذا ما اشبهت واي لعل ان تفاوت الصا  
 بتفاوت المضاف اليه لمرتين التفاوت بين الصلغة بعد سبابة من  
 انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابع وقرنه **قوله**  
 لصلوات كانت كثيرة قد بيناها سابقاً ان هذا بالذكرة مع انها داخله  
 تحت التكررة **قوله** منقودة كانت اه دفع لاعتراض بحسب الآية حيث قد  
 يخرج من التعريف الواحد والثلاثين وحاصل الجواب ان واحداً وضع لكمة  
 لحد الاشياء منقودة لا بمجموعة **قوله** رجل رجلين اه فانه يفهم من هذه  
 الامماء الكمية مع الذات بتفاوت ثلثة مثلاً فان افترس منها انما هو  
 الكمية فقط واما كونها جازلاً او غير جازل فيحتاج في فهمه الى لفظ آخر **قوله**  
 من جنس واحد وهو التانيث بالثاء **قوله** من جنس واحد بالثاء لاني  
 الالف **قوله** واما تذكر الثاء اجواب اعتراض تقديره المذكور  
 لغير الثاني في تسعة عشر دلالة خوفه من اجتماع تانيثين والواحد  
 المحذوف لما ذكرت وهو غير في احد مثل التثنية والثاني فمعرفة  
**قوله** والفاء في ثنائان اجواب عما سبق انه في ملك اجتماع تانيثين من  
 جنس واحد في ثنائ عشرة وثنائ عشرة وقد فريت منه وحاصل  
 الجواب ان الثاء تتبادل من لام الكلمة المعنى الياء كالتاء في ثنائان  
 فانما يدل من الواو لم يمتص التانيث والفاء في ثنائان فلفظة عرفت  
 عن اللام فالتاء اخ ثنائيت حقيقة تكن حمل على ملائم تسمى الجوز  
 في ملحوظية **قوله** والمفردة حاصل العبارة ان الله لا يعيد هذا  
 بقاعدة كلية هي قوله بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقاً على

ملغى من كلام

والاشياء لانها و  
 تلكه يكون بوصفها كذا  
 الواحد بل كنية الواحد



القاعدة من قوله احد وعشرون احد وعشرون منه من هذا من  
اخرها فلم افرجه بالذكي وحاصل الجواب فيه الواحد والواحد  
الواحد الواحد وليس التفسير فيه التركيب فاحدى عشر بل العطف المشابه  
له فلم يكن خللا في قوله ثم بالعطف بلطف متقدم فان ما تقدم في  
الفردية هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلهذا انقضت القاعدة بما  
عدها **قوله** لكنهم كرهوا تركيب العبادة ان يلحق بالعبادة فعله والجمع  
مفعوله وحاصلها انهم لم يوجبوا من التثنية هنا وقالوا انما وبت جعل  
لوقع تميزت المامات اعني جعل الجمع بالثبوت والباء وهو مستكره لانه  
خلاف المائوس من عادتهم وهو الاء التثنية بالهوى صورة لوقع  
بالواحد التثنية كقولهم عث قد رحلوا فثبوت دورها ونحوها **قوله** لم يترج  
الان المضاف اليه اذا كان محيزا فهو المقصود بالاول في العنق لانا  
جئنا به لبيان مكان الجمع كاشي الواحد للمضاف اليه في حصة عنك  
مغاير الاول فلم يكن كجمل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى **قوله**  
هيب اشارة الى منع هذه الاعتبار بجملنا فاحتمل التاكيد كلفي آله واحد  
ولكن اثنين **قوله** هيئة خاصة كجمل مثلا على هذا الحل لا يوافق احد  
السابق فلما افاد التثنية بجملنا الى ان على اثنين فانك انما قلت رجل  
لم يجمع عودهم فلم قلت ثلثة مقتصر الم بجمعهم **قوله** اي تغيير ذلك  
المفردا حاصله ان قوله يصير مصدرا مضافا الى الفاعل وكله المفعولين  
محذوف والمفعول الاول قوله عند قوله انقضت من عند مصنفه له و  
قوله ان يد مفعول الثاني وحاصل المعنى ان عليك المفرد الثاني متلخيص ذلك  
الحد الذي الواحد الذي هو انقضت من اثنين فليد المعنى لك المعنى الاول  
انما المفعولين بواحد فان قلت تاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين  
بانضمامه اليه وقوله ان يد مصنفه محذوف اي عند ذلك

**قوله** انقضت من عدده اي من العدد الذي اشق منه فان الشا  
مشق من اثنين **قوله** اسماء الفاعلين امك صائب وقيل فاعلهما  
**قوله** فليكن اربعة الواحد ذلك اي جواز اربعة الواحد الاول ان  
عاشرا عشرة اذا لم تتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جمع للواحد  
اليه واحد **قوله** وجعل بعض السارحين هو صاحبك متوسط **قوله**  
لم يجر تانيته لبقا لبقا لفظا لغويا فاحتموه على هذا فيجوز ان  
يتحقق حكم التانيته في تحقيق في الجمع بالالف واما ان يبقا لفظ  
الواحد فيه ايضاً فكان لا تفسير ذلك لسفر هذا العلامة املحذوف في ان  
كانت تاء نحو اسلمات او قبلها ان كانت الفاعل الجليل والحوادث  
كان ذلك التغيير كرفع من التفسير وكان تانيته الواحد قد انقضت  
ثم جعل ما للتثنية فيه مقدم كالتثنية والاعتدالت عليه لان التقيد  
عندهم في حكم الملقب **قوله** فانت بالخير اذ لم يجر فيه الوجهان لانه  
ما زال الجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار ربح  
فجوز الجمعان عملا بالاعتبارين **قوله** بتقدير المضاف لان التثنية كما  
ان كان مثلا لم يلحق آخوه شق بل الف والنون والياء والنون انما اشقت  
بأخذين **قوله** او قلناه فيصير المفرد هو زيد مثلا مع توليفة وفي الف  
الولياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي اشق آخوه الف اوياء  
لنكون مكسورة مع هذه المحركات هو المثنى لان المثنى هو الذي  
لحققت به هذه الحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها  
فان التثنية لا تصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه  
صحيح انما الحد وحده يكون معا ولا مفعلا **قوله** ولا التقى اطلاق ان  
لظاهرين هذه العبارة ان الملام في اخوه الف اوياء او نون لم يأت  
عن لفظه اذ التثنية على سبيل منع لفظ كما سيأتي تحقيقه **قوله**







غير باقية حالة لجمع **قوله** اما بن ياحة كرجال اربعة ان كطلبه في جمع طاب  
**قوله** حقيقة مثل اسد جمع اسد **قوله** او كما مثل ذلك وهذان حيث تغير  
 لصفة والكسرة في جمع ما نصبتين مثل الصفة للكسرة في اسد ورجال  
 وفي الواحد صليين مثل الصفة والكسرة في قفل ورجال فحصل الثابتين  
 هذا الاعتبار بتقدير اربعة **قوله** او بقوله ذلك والدخول في المقصود  
 معناه انها لما دخل في الالة لا ما مستقلة بها انصبة الجمع لها دخل ايض  
 في الالة **قوله** كلفظ ونفس لفظ من الثلاثة في العشرة والنفس جميع  
 اناس اعداد في العشرة **قوله** كذا في عشرة لاول واحد اثنين لعدم حلاهما  
 على الواحد لان اقل الجمع ثلاثة **قوله** فنقول مقصودة اخرج عندك  
 بهذا القيد لال الالهة اخرج على اربعة مقصودة اذ المقصود بها وضعا  
 هو الجنس والحاديات باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها  
 بحرف مفردة اخرج بهذا القيد فانها اخرج وان حدثت على اربعة مقصودة  
 حيث الاستعمال الا ان تلك الالة ليست بحرف مفردة كقولهم  
 ليس لها مفرد هو مع جملة وقرة الجمع الفائت مفردة بدليل جواز الحكم  
 المفرد فيها كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوها **قوله** اسما وجمع  
 والعدد فان ليس لها مفرد لان على الواحد يتوسط خوفه فان قيل قد  
 هذا الصدى على اسما المجموع اقول لعل العادة في ركاب وصحب فان مفرد الركاب  
 والصاحب فينفي ان يكون فيهما كما قال الخنفس قبل ان ركبتك وانك  
 فيطرح وقت لكن الركاب وحده ليس بمفردة بل كلاهما مفردان بدليل  
 جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفردان اربعة  
 الفرد الواحد ورج فصيحة على الركاب مفرد بهذا المعنى فذا ريد به  
 كونه مفردا اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه جمعا فلو لم **العدد** **قوله**  
 كل جماعة اي كما ان لفظ الجماعة اسم فكذا يرد كسب **قوله** كما على اسم الجمع

حمل على اسم **قوله** عن ثوبه كما في احدان فانه لا يتبين في  
 الشون او كما على سبيل الجمع كما في زيدان **قوله** فافان قيل اسم التفضيل  
 او حاصل السؤال ان الذي في قولهم اسم تفضيل والتقدير ان هذا  
 تفضلت اليه الاكثة يتر من الواو والنون وهو مفرد لا كثره فيه يحصل  
 الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون  
 محققا كما في زيد اعلم من حمدا ومقدرا كما في قولك زيدا فقه من كلام  
 اي لو في ثبوت القعاقحة لغز يد افعه منه وما غن فيه من هذه  
 القيل بمعنى لو في ضد الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر منه **قوله**  
 لك فكونه اما اشار به الى منع اعتراض الفاضل الوصف الذي يعلق احدهما  
 باللفظ والآخر بالحق اما الاول فتقريره ان يجوز ان يكون قوله ان كان  
 فذا كثر لقوله شرطه عدم **قوله** لا يند فيها الواو لانه لا يند او اما  
 التثنية فتكون الشرط كونه مذكرا ليس **قوله** ما جعله بمعنى المصدر ليطابقا  
 معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكرا يعني كونه مذكرا  
 هو شرطه فوجب العايد للمصدر كانهما من غير جملة المقتدرين  
 عايد كما الجواب به الفاضل **قوله** من حيث سماه به هذا على ان  
 الملك العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بالعلم  
**قوله** في نفس بنو هلال تنسب الى احواليات كان لا لكونه فاحذره سليم  
 حاله في هلال **قوله** ولما بالملك امجواب عن امة بن جهم الامة حيث  
 قد كان على اسم ان يقول يدل قوله فذكره فخرج عن التاء ليخرج نحو طلحة  
 الالف والتاء ويدخل نحو مسلما وودعا علي بن جليل **قوله** يفهم انما سا  
 على الجمع بالالف والتاء كالطلمات وذلك تحفة الالف والتاء **قوله** هلا  
 انفي الموضع لان وضعه المفقود بين الملك والموت بخلاف الالف **قوله**  
 غير مستواه اشار بهذا الكلام الى ان الجمع الواو والنون في صفة لا يسن







منه وميزة في الاعمال لا في الاستقاف واماعن الثالث فانه لا يلزم من كونها  
كونه اصلا فان لم يوفق عامله في الاسماء وليست اصلا لها واماعن الرابع  
فبان المتنازع فيه الاضال التي جعلها مصادرا واماعن الخامس فلا يفتنه  
خوفه ولم يفتنه مقدم على الكل واصلا لوجوده فيكون اصلا لا مشتقا **قوله**  
**وان كان الاضال** انه اه لكن فليهما من غير فظهما تقول لم الله زيد لولا  
او في الميراث باو هلكا ومن هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق  
قوله اي سماع يعنى انه اطلق السماع واللام اسماعى كان ولم يكن بالالفة  
مخدفة اذ لم يثبت حذف **قوله** اثبت وثلاثين عددا المعنى في الشافية  
وهو مقرر وسبق وشغل ووجه شدة ووجه ونسبة وكلمة ووعى  
وذكرى وحشرى ولبيان ويومئذ ونفيلان ونزول وطلب وكذب ونفي  
وهدي وغلبة وسرقة ونظا وكاتب وسؤال ونظرة ودعاية ونعا  
ومخل وقيل ومصيف وصهوبة ومسعاة ومجدة وكراهية **قوله** بالقطع  
فيلحقه بعمل اي جعل المصدر مفعولا بان العمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا  
واما اذا كان مفعولا مطلقا يلائق للفظ العمل ويجوز ان العمل له ويجعل  
انه للفعل فليس عمله مفعولا به كما سيجي **قوله** لا باعتبار الشبه ولذا كانت  
عمله للاستقاف لا في الاستقاف باعتبار ان من عرفت زمانه عرفت  
اسم الفاعل فانه يعمل عمل مشابهة الفعل لفظا ومعنى وهذا لا يتحقق الا اذا  
كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان متبعا له مع  
ومحالة لفظا ومعنى فسقطت قوة الشبهة فلم يعمل عمل واحد منهما  
هنا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل كونه  
في تقديره ان مع الفعل لا يجوز هذا التقدير لانه كان بمعنى الحال لان المصدر  
اذ دخلت على المصادر فلهذا الاستقبال **قوله** اذ لم يكن مفعولا مطلقا  
اي حقيقة فاما المجازي نحو ضربت ضرب الامين الاصل فيجعل **قوله** معناه عليه

بجمله الزم

بجمله

جوزيتم لاية تقديم للعول اذا كان للتوسع ولو دونه نحو قولك  
علمهم انزفني من عدوك البراءة واليك العوارض لم يلائمكم بها  
رافة وقال فلما بلغ مع السعي فقد بالفعل ومثله تكلف وليس كل  
ماله بشئ حكم حكم ذلك الشئ في جميع الامور **قوله** ويومئذ بالحق ان  
اللام هنا خوف مصدرى موصول ومفعول للمصدر في حقيقة معمول  
الفعل الذي هو صلة الخوف ومفعول الصلة لا يتقدم على الموصول **قوله**  
او يكون المظهر اه والفقير ج والايقاع اضماع المسترنية بان يقال فيقول زيد  
المعنى فيه بما انزل ان المعنى فيه ما على ان يكون اللفظ ضمير الفاعل الشئ  
لا ضمير في المثنى اي لو اضمر في المصدر لا ضمير في المثنى اي لو اضمر  
في المصدر لا ضمير فيه اذ انشئ او جمع فيانم ج اجتماع علامى شئته على  
جمع فذلك اذا قلت اعجبتى ضرابان فالكلف فيه علامة لشئته المصدر ولو  
اضمر لا فعل فيه وجعل مسترا الصياح الى المفعول تدل على ذلك المستر  
كما هو القاعدة المقررة في باب الامتنان **قوله** واجبين في الحقيقة اه  
ولذا اعلم من مخلص الاسم لشئته ولج **قوله** ولا شبهة ام كلام ستائف  
يتضمن جوابين سؤال تقريه ان الاضمار في المصدر قد وقع في  
مثل ضربني زيد حاصل فان اليا ضمير المستقيم وهو مستقيم في المصدر **صل**  
لجواب ان المواد بلاضمار الاستان فانما اذا كان بانذا يقال له انه ضمير  
لاضمار انه مضمرة في المصدر ولا في غيره **قوله** في مفعول مفعول مفعول  
هو تحدث المذكور في التعريف سابقا **قوله** بلامه فلا يختم الائمة  
خالف النماة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء  
كان له في سبيل او واجبا وهو خلاف المقصود **قوله** فلو خوت اه  
اذ لو خوت تلك الامكام المصدرية بقوله ولا يتقدم معطوفه الذهنية عند  
قوله واعماله بالانحطاط من القسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الامكام







لا سمية **قوله** ليست موصولة بالانفادات بل هي موصولة بتوحيدها وانما يكون  
 موصولة لان مدخل اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسم كالمركب  
 لان تلك الاسم في معنى الفعل وقايم مقامه للمعروف ولا ملك في الصفة  
 فذلك لا يتعدى على الشبوت والفعل يكون الى ما نخرج من مفهوم يدل على  
 التجرد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما يند في ان يدخل على الفعل **قوله** على  
 التشبيه ووجه مشابهة للفعل لكونه فضله مثله وحقا بعد تمام الكلام  
**قوله** عكس المصداق هذا في صورة اضافة المعرفة الى الماشية والعيوب ايضا  
 المعرفة الى الماشية كالمركب يد ونحوه **قوله** في سرودة الشعر كما قال طامست  
 على من هاجرا صيفا كليت لا على بوعا مصطلحا فاضاف جوتا الى  
 المضاف الى الجاريتين فهو مثل حسن وجهه **قوله** في اصل ذلك الفعل لا المتبنا  
 من الاطلاق وفي هذا جواب الاعتراض الفاضل الى حيث قلنا يستحق  
 بغير فعل وناليد وغالب فان فيها زيادة على العبر وحاصل جوابها انه لا يقصد  
 فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق منه لفظ يرد الى زيادة في الفضل والزيادة  
 والعلية للمركب حقيقة فان يد فاضل على مرورانه اكثر منه ملاويلا او غيرها  
**قوله** ملتبس فالبا يعنى مع **قوله** قلت متبهة فان قلت اعلم يدل على ان  
 فانما ما متعصفا بالعلم ولا يدري انها ذات الابد لم الموصوف قبل  
 زيد افضل من عمرو ولا حاجة الى عمل الموصوف عمل ذلك لان اسم الزمان  
 مشترك بين من زمان موصوف بل زمان فقط من حيث صبغة قد  
 هذا يصح حمل الفعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون بالفعل  
 وهو صيغة وميزانه فكانه كل اسم التفضيل صيغة **قوله** من الزمان  
 انه اذا قيل ما التوجه لم يدري انه مأخوذ من كخرج او من خرج بالتخفيف الذي  
 هو التلويح اخرج ولو من خرج بالتشديد الذي هو التلويح الذي يدعي ويقل  
 ان يكون مراد من الام لا التباس بين كل اثنين منها احتلا لو قيل ما التوجه

ليجل ان المراد ما اشد غرضه او مستقر لوجه **قوله** لغير التفضيل اعني افعلى  
 للصفة **قوله** مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعي على ما عرفت هو كونه  
 للتأخر محتجا الى التقدم ولا يكون للتقدم على تليو به وهذا كذلك  
 لان ما يدل على زيادة الفعل محتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس عليه  
 ولا نؤمن من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على ان يات **قوله**  
 على هذا التقدير لى على تقدير ان المراد السبب الظاهري ينفي عن الحق  
 من غير شذوذ ومع انه يمكن ان يكون عليه بالشذوذ **قوله** كجوابه هذا الفاضل  
 الهندى ولم يستحسنه لا غير ما التلويح عليه عجب وحاصل الجواب ان المراد  
 بالحق اثاره الظاهرية مثل تعليق الخ زعفرانها ونحوه من العيوب **قوله**  
 والمراد بانجل والبلا دالة على الاستحسان في النفس التي هي متعلقة بالآثار  
 فهو من العيوب الباطنة **قوله** ففقيه شاذية الغا اما زائدة او على نوع  
 اما او تقديرها في حفظ الكلام والتقدير الجواب ففقيه **قوله** من حق  
 ابن هبيرة قد تكرر منه اتمام لفظ الابن والذي على الفاضل الى  
 الهندى وصاحبها من ان هبيرة من غير زيادة الابن قال  
 فيه وفروا بها هبيرة بن يمان ثوان قياسا لانه اذا لم يكن  
 بهذا لفظ وكان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل منه  
 منه قياسا **قوله** على سبيل الشذوذ لانه يحتمل ان يكون من العيوب **قوله**  
**قوله** على خلاف القياس ودوده في كلام آل محمد كونه اسما في الصيغة  
 السجادية اعدل شاهد على موافقة القياس لا fark القوية **قوله**  
 الانفصال الحقيقي عن عدم اجتماعها وعدم ارتفاعها قوله يتبين  
 لبار والمجرد متعلق بعين التقدير ان المفضل عليه في صورة  
 استعماله باللام معين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع غير  
 اللام وقوله ذكر وصفه معين **قوله** كما اذا طلب مثل الذكر المفضل

الجواب











سؤال تقريه ان معنى الاستدلال على بعض المذاهب ما مل فيها فاشتركا في كونها  
معنوي عاملا واحدا فلا يكون احد هو الصيغتين الاخرى حاصل الجواب ان  
العامل ح في الكل معنى الاستدلال على ما ذكرت لاسم التفضيل وذلك لاشتراك  
لا يخرج عن الإيجابية **قوله** تعقيد رايك وهو هو التضمين الى مظهره كذا  
وتل بعد ما فصل المحدثي بانه لا يفسد في رجوع الفعول الى ما لم ين في لفظها  
وهو من كون رتبة كذا في هذا المثال لان الكل المظهر كونه متبادلا مقدم رتبة  
وحق فتقول انه اشارة الى التعميم لتحقيق ذلك كونه في قولهم هذا ليس لطيف منه  
طبا من انه اذا تعلق بما مل في حد ثين ظروفا محال ان يلزم ان يلى كل  
منها بتعلقه اي حدثه فتقريره في هذا التمام ان اسم التفضيل هنا  
عامل في حد ثين حدثت المفضل عليه اي حدثت التفضيل والتفضيل  
على الشيء تعلق به ظروفا فان هو قوله في عينه باعتبار حدثت للمفضل و  
تعلق قوله في عين زيد باعتبار حدثت للمفضل عليه فيلزم ان يلى كل  
واحد منهما بتعلقه بجهة كون الكل مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم  
ايلاؤه بقطر في عينه بجهة كون مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم  
ايلاؤه منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقطر في عين زيد فلو قدم منه لم  
يقم ايلاؤه منه بقطر في عين زيد وايلاؤه الكل بقوله في عينه فافهم هذا  
المقام على هذا المنطق **قوله** وعلى كل تقدير له رد لما ذكره من مجتمعي الاية حيث  
قال هو على حد ذات المضاف الى من كل عين زيد لانه يفضل الكل على الكل  
لا الكل على العين وحاصل الى ان عمل اسم التفضيل محقق بما اذا كان  
للمفضل والمفضل عليه متغايري بالاعتبار ووجه انها متغايران بالذات و  
اما قوله ان المقصود مفضل الكل على الكل فليجيب بتقدير من كل عين  
زيد فلو قلنا في عين زيد حذف مجرور من رجال العين افعول الواد  
**قوله** تقديره اه رد لما ذكره من مجتمعي الاية وهو ان قوله كعين زيد

مفرد رايك ولحسن فيها الكل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى  
ما رايك كعين زيد ما رايك كعين زيد ولا زيادة عليها ومعنى حسن  
فيها الكل لا مثلها عندنا المعطوف في الوضويع اعتقادا على وضوح  
المقصد لا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقطره كعين زيد لانه لا يكون  
الحق ما رايك عيننا مثل عين زيد في حسن الكل فيها زائدة على عين  
زيد في حسن الكل فيها لو كيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف  
في حالة واحدة قد اشارة الى ان اشارة الى ان في جعل احسن صفة كعين  
زيد ان كان الكاف اسما الا ان لم يكن بكونها اسما لان الظاهر كونهما  
مفعولها مع احسن صفة موصوف مضاف وفتح التناقض ما جعل  
المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكل لا في المفضل في حسنه واما جعل المماثلة  
في المفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه  
الابلغ مني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما علمه  
لزم التناقض وهذا المماثلة مع الترجيح فيكون النفي منزه عنها فيكون  
البلغ اذ بعض الاناضل **قوله** اسم جملة الوكيان اشارة الى انه ليس يجمع ليع  
جعل سارا صفة وكيان لان اسم الجمع لا تحت تأنيث للسند الى ضميره  
ولا جمع صفة هذا ما يتعلق بشرح الاسم كقوله مع تفريق الدال وتشتت  
لجملة رخصه انشاء الله نعم بشرح القسمين الاخيرين قال بلسانه

السيد الفاضل الكامل السيد محمد ابي  
بن عبد الله الحسين

البحر في

طبع مع



من الكحل قبل الشئ من الماء عذب في ربيع بورت الحفظ اكل الحار  
واكل اللحم قما على العنق واكل العسل واكل الخبز بارد اذواء  
انبه الكرش

١٢٥٣ و رقت

١٢١







